مرسوم 183 وصناعة اقتصاد المعرفة في سوريا

العالم الاقتصادي

العدد 113
تشرين الثاني 2026

سوريا والعالم

في حوار خاص مع أ.د.طارق عفّاش

رئيس تحرير مجلة العالم الاقتصادي



من إعادة الإعمار إلى صناعة المستقبل

وزارة الزراعة السورية والأمن الغذائي

وادي السيليكون السوري

نبني المستقبل

منطقة اقتصادية خاصة لصناعة أشباه الموصلات
المواد الكيميائية الأساسية، ومستلزمات البناء
قائمة على الثروات الوطنية مثل السيليكا والملح

أقسام المشاريع الصناعية

1. وحدة غسيل ومعالجة وتنقية الملح
2. وحدة إنتاج ماءات الصوديوم وحمض كلور الماء
3. وحدة تخزين الملح النقي والمعالج
4. وحدة تخزين ماءات الصوديوم
5. وحدة تخزين كلور الصوديوم
6. وحدة غسيل ومعالجة وتنقية الرمل
7. وحدة تخزين السيليكا
8. وحدة تصنيع سيليكات الصوديوم
9. وحدة إنتاج السيليكون المعدني
10. وحدة معالجة وتنقية السيليكون النقي
11. وحدة تصنيع الألواح الكهروضوئية
12. وحدة تصنيع السيليكون العضوي

سوريا الجديدة..
بين مسؤولية البناء وشجاعة النقد البنّاء

بقلم: أ. د. طارق عفّاش

منذ فجر التحرير في 8 كانون الأول 2024، وسوريا تعيش مرحلة تاريخية استثنائية؛ فتحت أمام السوريين آفاقاً واسعة لـ: إعادة بناء دولتهم واقتصادهم ومؤسساتهم، واستعادة الثقة بالمستقبل، وهي مرحلة تتطلب إرادة وطنية جامعة، ورؤية واقعية لطبيعة التحديات، وتكاملاً بين جهود الدولة والمجتمع والقطاع الخاص والكفاءات الوطنية.

ولا شك في أن إدارة دولة؛ خرجت من عقود من الاستبداد وسنوات طويلة من الحرب والتدهور الاقتصادي والمؤسسي، ليست مهمة سهلة، فـ(حجم الأعباء المتراكمة، ومحدودية الموارد، وتراجع البنية الإنتاجية والخدمية) تفرض تحديات استثنائية. وتستوجب منح مسيرة التعافي الوقت اللازم لتحقيق نتائج مستدامة، غير أن تفهم صعوبة المرحلة لا يعني التغاضي عن الأخطاء أو التقصير، كما أن الإشارة الموضوعية إليها لا تعني الانتقاص من الجهود المبذولة أو التشكيك في النيات؛ فالبناء الوطني الحقيقي يحتاج إلى المساندة الواعية بقدر حاجته إلى المراجعة والتقييم والتصويب، لأن الاعتراف بالخلل ومعالجته يمثلان مصدر قوة للمؤسسات، ودليلاً على قدرتها على التطور والاستجابة لتطلعات المواطنين.

ومن هنا تبرز مسؤولية الكتابة في الشأن العام، ولا سيما الإعلام الاقتصادي، في تبني خطاب متوازن: يثمّن الإنجازات، ويتفهم الصعوبات، ويرصد مواطن الخلل والقصور بموضوعية، ويقدم البدائل العملية بعيداً عن التجريح والشخصنة والأحكام المسبقة؛ فليس المطلوب خطاباً تبريرياً يضفي الصواب على كل قرار، ولا خطاباً سلبياً يتجاهل حجم التحديات، وإنما كلمة وطنية صادقة تجعل المصلحة العامة معياراً للموقف والتقييم.

ويشكل الاقتصاد المحور الأبرز في مشروع النهوض السوري، إذ لا يمكن ترسيخ الاستقرار وتحسين حياة المواطنين من دون استعادة الإنتاج وتوفير فرص العمل وتعزيز القدرة الشرائية، ومع أهمية الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات؛ فإن المرحلة تستدعي: توجيه اهتمام متوازن نحو إعادة تأهيل الصناعة الوطنية، تطوير الزراعة، إحياء المنشآت المتوقفة، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن الاستفادة المثلى من الأصول الوطنية القائمة قد تكون في بعض المجالات أكثر جدوى وأسرع أثراً من التوسع في إنشاء مشروعات جديدة، ولذلك ينبغي أن يرتبط تقييم المشروعات بـ: حجم إنتاجها الفعلي، فرص العمل التي توفرها، ومساهمتها في التنمية، لا بقيمة الاستثمارات المعلنة وحدها.

وتكتسب (الشفافية وحسن الإدارة وتكافؤ الفرص) أهمية خاصة في هذه المرحلة، ليس باعتبارها مطالب رقابية فحسب؛ بل بوصفها مقومات أساسية لـ: نجاح السياسات الاقتصادية، جذب الاستثمارات، وترسيخ الثقة، كما أن معالجة مظاهر التقصير الإداري، وتبسيط الإجراءات، وحماية الحقوق والملكية المشروعة؛ تسهم في: تعزيز فاعلية المؤسسات، وتحسين بيئة الأعمال.

ولا يقل الاستثمار في الإنسان السوري أهمية عن الاستثمار في البنية التحتية، فالكفاءات العلمية والمهنية، والخبرات السورية المنتشرة في العالم، وطاقات الشباب؛ تمثل رصيداً وطنياً ثميناً ينبغي توظيفه وفق معايير الكفاءة والنزاهة، بما يحقق التكامل بين: خبرة الأجيال السابقة، وطموحات الأجيال الجديدة.

إن نجاح المرحلة الانتقالية لا يقاس بعدد الاتفاقيات والمشروعات المعلنة وحدها؛ وإنما بما يلمسه المواطن من تحسن في (الخدمات والدخل وفرص العمل والعدالة وسيادة القانون)، وتبقى المتابعة الموضوعية للنتائج، والإشارة المبكرة إلى مواطن الخلل، وتقديم الحلول القابلة للتطبيق؛ أدوات ضرورية لتسريع الإنجاز وتجنب تكرار الأخطاء.

إن مساندة الدولة السورية في هذه المرحلة التاريخية لا تتعارض مع النقد البنّاء، بل تتكامل معه، فالوطن لا يُبنى بالسكوت عن الأخطاء ولا بإنكار الإنجازات؛ وإنما بالصدق والمسؤولية والعمل المشترك، وتلك هي رسالة الكلمة الوطنية التي نؤمن بها؛ أن تكون داعمة لكل إنجاز؛ ومنبّهة إلى كل خطأ أو خلل؛ ومساهمة في تصويب المسار؛ واضعة مصلحة سوريا ومستقبل أبنائها فوق كل اعتبار.

مجلة العالم الاقتصادي

مرخصة بموجب المرسوم التشريعي رقم 50 ـ تاريخ 2001/9/22
وقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 9291 ـ تاريخ 2001/12/14
وقرار وزير الإعلام رقم 336 ـ تاريخ 2025/9/9

العدد 113 ـ تشرين الثاني 2026

الفهرس

1	الافتتاحية
3	من إعادة الإعمار إلى صناعة المستقبل
7	وزارة الزراعة السورية.. من إدارة المواسم إلى بناء منظومة وطنية للأمن الغذائي
10	فاتورة الدفء في سوريا
13	صناعة سورية... برنامج وطني لدفع عجلة الصناعة وتعزيز الإنتاج المحلي
14	إعادة الربط المصرفي السوري
16	المرسوم التشريعي رقم 183 لعام 2026 التعليم في قلب التحول الاقتصادي
18	الاستثمار والقيمة المضافة
22	الانضباط المالي في سوريا بين ضرورات الاستدامة وتحديات الإصلاح الاقتصادي
23	قوانين الاستملاك في سوريا.. عدالة الملكية ومتطلبات إعادة الإعمار
24	القفز التكنولوجي في سوريا
26	فجوة الطاقة في سوريا
28	الزراعة في سوريا والناتج المحلي
30	تكلفة اللاجودة.. كم تخسر المؤسسات عندما لا تقيس أخطاءها
32	حلب تستعيد نبضها الصناعي.. من عودة المعامل إلى اقتصاد الإنتاج
33	قمح سوريا في 2026... وفرة الإنتاج لا تلغي أزمة التكلفة
34	التطوير العقاري في سوريا... رافعة تنمية عمرانية أم ثغرة تنظيمية تفاقم أزمة السكن
36	اقترب الشتاء... خطة استباقية تبدأ قبل الهطولات
37	دعم الخبز في سوريا... بين الالتزام الاجتماعي والاستدامة المالية
38	إعادة الإعمار تبدأ بالثقة.. لماذا تحتاج سوريا إلى اتحاد للمطورين العقاريين؟
40	سوريا والعالم... في حوار خاص مع أ.د. طارق عفّاش – رئيس تحرير مجلة العالم الاقتصادي
46	صندوق الاستثمارات العامة السعودي يقترب من نادي التريليون.. قوة مالية تعيد رسم الاقتصاد
47	تعويضات الحروب في الشرق العربي.. بين الحق القانوني وموازين القوة
48	الاقتصاد المصري تحت ضغط الدين.. الموازنة المصرية: أكثر من 160 مليار دولار من الاستخدامات
50	اتفاقية مكة بين السعودية وتركيا وباكستان.. تحالف إقليمي بقوة اقتصادية يتجاوز البعد العسكري
51	أفريقيا.. قارة عملاقة تبحث عن وزن اقتصادي يوازي سكانها
52	فرنسا أمام أزمة مركبة.. الدين العام وعجز الموازنة والاحتقان الاجتماعي وصراع السلطة
54	منظمة شنغهاي.. من الأمن الإقليمي إلى هندسة عالم متعدد الأقطاب
55	نوبل الاقتصاد 2026.. كيف تساعد أبحاث "هول" و"وودفورد" في فهم الأزمات الاقتصادية؟
56	الذكاء الاصطناعي وحماية البيئة
58	أسواق بلا حدود.. التجارة الإلكترونية تعيد رسم المنافسة العالمية
60	الملكية الفكرية كأصل استثماري
62	مراجعة كتاب: «الاقتصاد والمجتمع: السيادة» لماكس فيبر
64	"الترند" والرأي العام.. هل نسمع صوت المجتمع أم صدى المنصات؟

صاحب الامتياز ورئيس التحرير
أ. د. طـارق عفّـاش

نائب رئيس التحرير
د. رانيـا عقيـل

مدير الموقع الإلكتروني
محمد النجم

هيئة التحرير
روعة غنم
وليد أبو السل
سامر طلاس
ياسر سعدة

مكتب حمص
نوار النجار

التدقيق اللغوي
ندى تقي

الشريك التقني
SyrianHost

الإخراج الفني
كريم اليازجي

الطباعة
الشنواني للطباعة والتغليف

https://ecoworld-sy.com
EconomicW55225@
www.facebook.com/profile
php?id=6158306165940
economicworldsy

العنوان: دمشق ـ شارع الحمرا
جانب الميثاق للصرافة
جوال: 0968844229
هاتف: 011 3315307
إيميل المجلة:
info@ecoworld-sy.com

سعر العدد: 200 ليرة سورية
الاشتراك السنوي: 2000 ليرة سورية
الدول العربية والأجنبية: 100 دولار أميركي

الآراء الواردة في المقالات ومواضيع المجلة تُعبّر عن رأي أصحابها

من إعادة الإعمار إلى صناعة المستقبل

نحو نموذج تنموي سوري قائم على المعرفة والإنتاج والابتكار

بقلم: أ. د. طارق عفّاش

لاشك في أن إعادة بناء ما دمرته الحرب لا تمثل التحدي الوحيد أمام الدولة السورية بعد التحرير، فهي تواجه تحديات لا تقل أهمية، مثل: بناء اقتصاد قادر على الإنتاج والمنافسة، خلق فرص العمل، وتحقيق مستقبل أفضل.

فقد قدّر البنك الدولي في تشرين الأول من العام الماضي تكلفة إعادة إعمار الأصول المادية المتضررة في سوريا بنحو 216 مليار دولار، من دون أن يشمل ذلك مجمل الخسائر الاقتصادية والبشرية، غير أن إعادة بناء المصانع والبنية التحتية،على أهميتها، لا تكفي وحدها لتحقيق تنمية مستدامة، إذا اقتصرت على: استعادة أساليب الإنتاج القديمة، ومواطن الضعف السابقة.

من هنا تبرز الحاجة إلى نموذج تنموي سوري يجعل إعادة الإعمار فرصة لـ: تطوير(الصناعة والزراعة والخدمات)، تحسين مهارات العاملين، استخدام التكنولوجيا، رفع كفاءة المؤسسات، وتعزيز التكامل بين دور الدولة والسوق.

ولا يعني بناء اقتصاد قائم على المعرفة إنشاء قطاعات تكنولوجية متقدمة فحسب؛ بل تمكين مختلف الأنشطة الاقتصادية من الاستفادة من (العلم والخبرة والابتكار) لـ: زيادة الإنتاجية، تحسين الجودة، وخلق قيمة اقتصادية أعلى، وبهذا المعنى، لا يكون الهدف مجرد استعادة ما فُقد، بل بناء قدرات جديدة تتيح لسوريا الانتقال من إعادة إعمار الماضي إلى صناعة المستقبل، على أسس من (الإنتاج والمعرفة والعدالة والاستدامة).

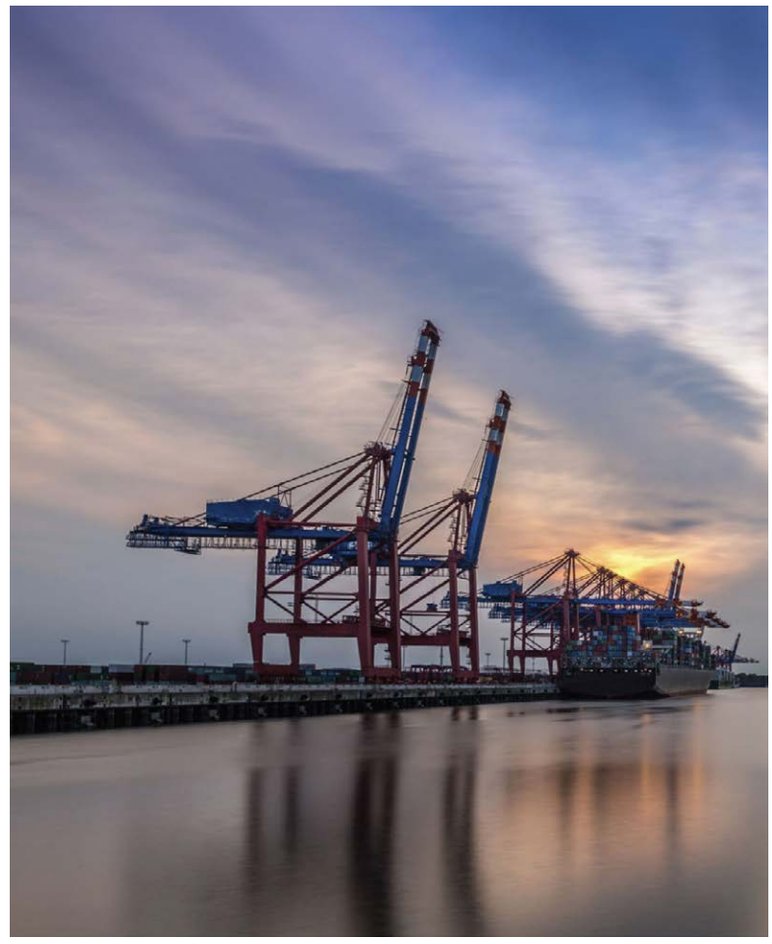

إعادة بناء الاقتصاد على أسس الإنتاجية والتنافسية والنمو المستدام

إن إعادة بناء الاقتصاد يجب أن تشكل فرصة لـ: تطوير أساليب الإنتاج، ومعالجة الاختلالات التي أعاقت التنمية، فالتحدي الأساسي لا يتمثل في زيادة حجم الإنفاق والمشروعات، وإنما في قدرة الاقتصاد على: استخدام موارده بكفاءة أكبر، إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة أعلى، وتوفير فرص عمل مستقرة، وهو ما يتطلب: توجيه الاستثمارات نحو القطاعات القادرة على النمو والمنافسة، وربطها باحتياجاتها من (الطاقة والنقل والتمويل والمهارات)، ويعزز الترابط بين (الزراعة والصناعة والخدمات)، فعلى سبيل المثال، يؤدي تحسين (الكهرباء والنقل والتخزين) في منطقة زراعية إلى: تقليل الهدر، تشجيع الصناعات الغذائية، توسيع الأسواق، وخلق فرص عمل جديدة، فتتجاوز فوائد الاستثمار نشاطاً واحداً لتشمل الاقتصاد المحلي.

ومن هنا ينبغي تقييم مشروعات إعادة الإعمار وفق أثرها في: رفع الإنتاجية، توسيع فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، مع مراعاة تكاليف تشغيلها وعدالة توزيع منافعها بين المناطق، وبهذا تصبح إعادة البناء مساراً لـ: تطوير قدرات الاقتصاد، وتنويع إنتاجه، من خلال: تحديث التكنولوجيا، تنمية المهارات، وتعزيز الروابط بين القطاعات، بما يحول التعافي المؤقت إلى نمو مستدام قائم على الإنتاجية والتنافسية.

الحوكمة وتكامل دور الدولة والسوق في تعزيز الإنتاج والابتكار

لا يمكن بناء اقتصاد قوي ومنتج من دون مؤسسات فاعلة وقوانين واضحة تنظم عمل الدولة والسوق، فـ (حماية الملكية، وتطبيق القوانين، واستقلال القضاء، وشفافية المشتريات العامة) تعزز الثقة؛ وتقلل مخاطر الاستثمار؛ وتشجع الاستثمار طويل الأجل، وفي المقابل يؤدي تعقيد الإجراءات، ومنح امتيازات لفئات محددة إلى: إضعاف المنافسة، وتوجيه الأموال نحو المضاربة والربح السريع بدلاً من الإنتاج والابتكار، ولا يكمن الحل في زيادة تدخل الدولة أو ترك السوق من دون تنظيم؛ بل في تحقيق التكامل بين: دور الدولة في وضع القواعد وضمان تطبيقها، ودور القطاع الخاص في (الاستثمار والتنافس بالجودة والكفاءة).

وتبرز أهمية الحوكمة في ضمان توجيه الدعم والحوافز الحكومية نحو (الصناعة والتكنولوجيا والمشروعات المنتجة)، وفق أهداف واضحة ونتائج قابلة للقياس، مع وقف الدعم إذا لم يحقق أهدافه، كما يتطلب الإصلاح تبسيط الإجراءات قبل تحويلها إلى خدمات إلكترونية، لأن التكنولوجيا وحدها لا تعالج مشكلات الإدارة، وبذلك تسهم المؤسسات الفاعلة والحوكمة الجيدة في: بناء الثقة، خفض تكاليف الاستثمار، وتشجيع المشروعات المنتجة والمبتكرة، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام.



الاستثمار في رأس المال البشري ودور المرسوم رقم /183/ لعام 2026 في ربط التعليم بالتكنولوجيا والإنتاج

لا يمكن بناء اقتصاد منتج ومبتكر من دون الاستثمار في الإنسان، بوصفه أساس (اكتساب المعرفة وتطوير المهارات وتحسين الإنتاجية)، ويبدأ ذلك بـ: تطوير التعليم الأساسي، معالجة الفاقد التعليمي، تنمية مهارات التفكير والتحليل واستخدام التكنولوجيا، إلى جانب تحديث التعليم المهني والجامعي وربطه باحتياجات الاقتصاد وسوق العمل.

وفي هذا السياق يأتي المرسوم التشريعي رقم /183/ الصادر في 7 تشرين الأول 2026، القاضي بإحداث المسار الوطني للتكنولوجيا المتقدمة، بوصفه خطوة نحو: ربط التعليم الثانوي بالتخصصات الجامعية التطبيقية والبحث العلمي، وإعداد كفاءات قادرة على استخدام التقنيات الحديثة وتطويرها، غير أن أهمية هذا المسار لا تكمن في إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة، بل في قدرته على تحويل المعرفة إلى مهارات عملية تسهم في: تطوير الصناعة والخدمات، ورفع الإنتاجية، ولكي ينجح لابد من: توفير معلمين مؤهلين ومختبرات حديثة، ضمان فرص تعليمية عادلة بين المناطق، تعزيز التدريب داخل المؤسسات الإنتاجية، والتعاون بين الجامعات وقطاع الأعمال، ويجب أن يتكامل هذا المسار مع إصلاح التعليم العام والمهني، وألا يتحول إلى تعليم متخصص يخدم فئة محدودة، لأن اقتصاد المعرفة لا يقوم على إعداد نخبة تقنية صغيرة، بل على بناء قاعدة واسعة من الكفاءات القادرة على (التعلم والتطوير والابتكار)، وبهذا يصبح الاستثمار في التعليم وسيلة لـ: تطوير قدرات الإنسان والاقتصاد معاً، ربط التقدم التكنولوجي بتحسين الإنتاج، خلق فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة.

من استيراد التكنولوجيا إلى بناء المعرفة والقدرة على الابتكار

لا يتحقق بناء اقتصاد قائم على المعرفة بمجرد استيراد الآلات والبرمجيات الحديثة، بل بامتلاك القدرة على فهم التكنولوجيا واستخدامها وتطويرها، بما يناسب احتياجات الاقتصاد المحلي، فالقيمة الحقيقية للتكنولوجيا لا تكمن في شرائها وحده، وإنما في المعرفة والخبرة اللتين يكتسبهما العاملون والمؤسسات عند استخدامهما، وقدرتهم على: تحسين الإنتاج، وإيجاد حلول جديدة للمشكلات.

ويتطلب ذلك: تطوير مهارات العاملين، تحسين أساليب الإدارة، وتعزيز التعاون بين (الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الإنتاجية)، فعلى سبيل المثال، لا يكفي إدخال أنظمة ري حديثة لتحسين الإنتاج الزراعي، بل يجب تدريب المزارعين والفنيين على (تشغيلها وصيانتها وتكييف استخدامها مع طبيعة التربة والمحاصيل وموارد المياه)، كما يجب تشجيع تبادل الخبرات بين المؤسسات، ودعم الأفكار الجديدة التي تعالج مشكلات الإنتاج وتلبي احتياجات السوق، وبهذا ينتقل الاقتصاد تدريجياً من الاعتماد على الحلول المستوردة إلى بناء قدرته على: التعلم، تطوير خبراته، وتوظيف المعرفة في الابتكار، بحيث تصبح التكنولوجيا وسيلة لتحسين العمل والإنتاج في مختلف القطاعات، لا مجرد معدات حديثة أو مشروعات تقنية منفصلة عن الاقتصاد.



توظيف المعرفة في تطوير الصناعة والزراعة وزيادة القيمة المضافة

إن الأثر الحقيقي لبناء اقتصاد المعرفة يظهر عندما تتحول هذه المعرفة إلى إنتاج أفضل وقيمة اقتصادية أعلى، ولذلك ينبغي ألا يقتصر تطوير الصناعة والزراعة على إنشاء مصانع جديدة أو توسيع الأراضي المزروعة، بل يجب التركيز على: تحسين الجودة، خفض التكاليف، وزيادة الاستفادة من الموارد المتاحة، ولذلك من المهم اختيار الأنشطة التي تمتلك فرصاً حقيقية للنمو والمنافسة، وتوفير ما تحتاجه من (طاقة وتمويل ومهارات وأسواق)، ففي الصناعة تساعد المعرفة والتكنولوجيا على: تحديث أساليب الإنتاج، تقليل الهدر، وتطوير المنتجات، ولا سيما في الصناعات (الغذائية والدوائية والنسيجية والهندسية)، أما في الزراعة فتسهم في: تحسين استخدام المياه والأرض، وتطوير أساليب الزراعة والتخزين والتصنيع والتسويق، فعلى سبيل المثال يمكن أن يحقق تصنيع المحاصيل الزراعية محلياً قيمة أعلى من بيعها خاماً، إذا كانت تكاليف التصنيع مناسبة وتوافرت أسواق تستوعب المنتجات، مع توفير فرص عمل إضافية، كما يعزز التعاون بين المزارعين والمصانع ومراكز البحث، جودة الإنتاج، ويساعد صغار المنتجين على الوصول إلى التكنولوجيا والأسواق، وبهذا تصبح المعرفة أساساً لتطوير الصناعة والزراعة، وربطهما بالخدمات، وزيادة القيمة المضافة للإنتاج المحلي، بما يعزز المنافسة ويدعم النمو الاقتصادي المستدام.

تطوير البنية التحتية وتوجيه التمويل نحو الإنتاج والابتكار

لا يمكن بناء اقتصاد منتج وقائم على المعرفة من دون بنية تحتية جيدة، وتمويل يدعم الاستثمار والتطوير، فالكهرباء والمياه والنقل والاتصالات ليست مجرد خدمات أساسية، بل عوامل تؤثر مباشرة في: تكاليف الإنتاج وجودته، وقدرة المشروعات على استخدام التكنولوجيا والمنافسة، ولهذا يجب توجيه الاستثمارات نحو المشروعات التي تعالج أهم العقبات الاقتصادية وتحقق فوائد واسعة، مع مراعاة تكاليف التشغيل والصيانة وحسن استخدام الموارد، ويكمل التمويل دور البنية التحتية، إذ لا تقاس فائدته بحجم الأموال المتاحة، بل بقدرته على دعم مشروعات منتجة وقادرة على النمو وخلق فرص العمل، ويتطلب ذلك: تسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وتقييم جدوى المشروعات الكبرى ومخاطرها بصورة مستقلة، كما أن استقرار الأسعار ووضوح السياسات الاقتصادية يشجعان الاستثمار طويل الأجل، بينما يؤدي التضخم وعدم اليقين إلى إضعافه، وينبغي كذلك أن تسهم الشراكات الاستثمارية في: نقل الخبرات، تدريب العاملين، ودعم الموردين المحليين، حتى تتحول الاستثمارات إلى قدرات إنتاجية ومعرفية مستمرة.

عدالة توزيع الفرص والتنمية المستدامة بين المناطق

لا يمكن أن تكتمل التنمية الاقتصادية إذا تركزت فرص التعليم والاستثمار والتكنولوجيا في مدن أو مناطق محددة، بينما بقيت مناطق أخرى محرومة من الخدمات وفرص العمل، ولذلك ينبغي أن يراعي بناء اقتصاد المعرفة احتياجات مختلف المناطق، وأن يضمن فرصاً عادلة للوصول إلى (التعليم والاتصالات والتمويل والأسواق).

ولا تعني العدالة توزيع الأموال بالتساوي بين المناطق، بل توجيه الاستثمارات بحسب احتياجات كل منطقة وإمكاناتها الاقتصادية، فقد تحتاج منطقة زراعية إلى تحسين شبكات (المياه والتخزين والنقل)، بينما تحتاج منطقة صناعية إلى طاقة مستقرة وتدريب مهني، كما ينبغي مراعاة آثار النزوح ومشكلات السكن والملكية عند تحديد أولويات التنمية، مع إشراك الإدارات المحلية والمجتمعات المعنية في: اختيار المشروعات، ومتابعة تنفيذها، وترتبط العدالة أيضاً بحماية الموارد الطبيعية، لأن النمو الذي يستنزف المياه والأرض والطاقة لا يمكن أن يستمر، وهذا يتطلب: تشجيع الاستخدام الكفء للموارد، والتوسع في التقنيات التي تقلل الهدر والتلوث، مع مراعاة قدرة الأسر والمشروعات الصغيرة على تحمل تكاليف التغيير، أي تصبح التنمية أكثر توازناً بين المناطق والأجيال، وتتحول المعرفة إلى وسيلة لـ: توسيع الفرص، وتحسين مستويات المعيشة.

الانفتاح على الأسواق العالمية والاستفادة من الخبرات السورية في الخارج

يساعد الانفتاح التجاري في: تطوير الاقتصاد عبر الوصول إلى أسواق جديدة، استيراد المعدات والتكنولوجيا، والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية، غير أن زيادة التجارة لا تكفي وحدها لبناء اقتصاد تنافسي، ما لم تتمكن المؤسسات المحلية من: تحسين منتجاتها، تطوير مهاراتها، وزيادة القيمة التي تضيفها إلى السلع والخدمات، ويتطلب ذلك: تسهيل حركة التجارة، تحسين النقل والخدمات اللوجستية، تبسيط الإجراءات، والالتزام بمعايير واضحة للجودة.

كما ينبغي تشجيع الصناعات والخدمات القادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، ولا سيما المنتجات التي تعتمد على(المهارات والتكنولوجيا والمعرفة المحلية)، وفي هذا السياق تمثل الكفاءات السورية في الخارج فرصة مهمة لـ: نقل الخبرات، تطوير البحث العلمي، وفتح أسواق وشراكات جديدة، ولا يشترط الاستفادة منها عودتها الدائمة، بل يمكن بناء تعاون مستمر عبر(التدريب والاستشارات والمشروعات المشتركة بين الجامعات والشركات ومراكز البحث)، ويتطلب نجاح هذه الروابط وجود مؤسسات موثوقة واتفاقات واضحة؛ تحفظ حقوق المشاركين؛ وتشجع استمرار التعاون، وبهذا يصبح الانفتاح على العالم وسيلة لـ: اكتساب المعرفة، تطوير الإنتاج المحلي، وزيادة القدرة على المنافسة، بدل الاكتفاء باستيراد المنتجات والتكنولوجيا الجاهزة.

أولويات التنفيذ والحوكمة وقياس أثر السياسات الاقتصادية

إن الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة يحتاج إلى: أولويات واضحة، وبرامج قابلة للتنفيذ والمتابعة، ويبدأ ذلك بإصلاح الخدمات الأساسية التي يحتاجها الناس والمؤسسات، بالتوازي مع: تطوير التعليم والمهارات، وتحسين بيئة الاستثمار والإنتاج، وينبغي أن تقوم القرارات على بيانات دقيقة عن(احتياجات القطاعات الاقتصادية، وقدرات المنشآت، والمهارات المطلوبة في سوق العمل) لتوجيه الموارد نحو المشروعات الأعلى نفعاً، كما يجب أن يكون لكل برنامج(هدف محدد، وجهة مسؤولة، وتمويل واضح، وجدول زمني للتنفيذ، ومؤشرات واضحة لقياس النتائج)، ولا يكفي تقييم النجاح بحجم الإنفاق أو عدد المباني والمختبرات الجديدة، بل ينبغي قياس أثرها الفعلي في: تحسين الإنتاجية، توفير فرص العمل، تطوير المهارات، وجودة الخدمات.

ويمكن البدء بمشروعات محدودة لـ: معالجة مشكلات إنتاجية واضحة، ثم توسيع التجارب الناجحة بعد تقييم تكاليفها ونتائجها، وتؤدي الحوكمة دوراً أساسياً في: ضمان(الشفافية والمساءلة وإتاحة المعلومات)، وتصحيح السياسات التي لا تحقق أهدافها، كما يتطلب التنفيذ تعاوناً فعلياً بين(المؤسسات الحكومية والجامعات والقطاع الخاص والإدارات المحلية)، بحيث تتحول المعرفة والخبرات إلى قرارات عملية، وبهذا لا يصبح اقتصاد المعرفة مجرد شعار أو توسع في المنشآت والتجهيزات، بل عملية مستمرة لـ: تحسين الأداء، وتوجيه الموارد نحو ما يحقق نتائج اقتصادية واجتماعية ملموسة.



من إعادة الإعمار إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والتنمية المستدامة

يجب أن تكون إعادة الإعمار فرصة لبناء اقتصاد أكثر إنتاجية وقدرة على المنافسة والابتكار، ويتطلب ذلك مؤسسات فاعلة، وتعليماً جيداً، وبنية تحتية مناسبة، واستثمارات توظف المعرفة والتكنولوجيا في تطوير(الصناعة والزراعة والخدمات)، فاقتصاد المعرفة لا يقوم على امتلاك أحدث المعدات أو إنشاء مؤسسات تقنية متقدمة وحدها؛ وإنما على قدرة الإنسان والمؤسسات على: التعلم، حل المشكلات، وتحسين الإنتاج بصورة مستمرة، كما أن نجاح هذا التحول يرتبط بـ: عدالة توزيع الفرص، حماية الموارد، وضوح السياسات، ومشاركة المجتمع في التنمية، ولذلك لا ينبغي قياس نجاح إعادة البناء بعدد المشروعات المنجزة أو حجم الأموال المنفقة فقط، بل بمدى: تحسن الإنتاجية والخدمات، توسع فرص العمل الجيدة، وارتفاع مستوى المعيشة، وعندما تتحول المعرفة إلى قدرة واسعة على الإنتاج والتطوير والابتكار؛ تصبح إعادة الإعمار أساساً لتنمية اقتصادية أكثر تنوعاً واستقراراً واستدامة.

وزارة الزراعة السورية..
من إدارة المواسم إلى بناء منظومة وطنية للأمن الغذائي

تتحرك وزارة الزراعة السورية في مرحلة تتجاوز فيها مهمة إدارة المواسم والمحاصيل نحو إعادة بناء قطاع زراعي أكثر كفاءة واستدامة؛ يقوم على ربط الأمن الغذائي بـ(الاستثمار والتمويل والتكنولوجيا وإدارة الموارد والتنمية الريفية)، وتنبع أهمية هذا التحول من الموقع الذي تحتله الزراعة في الاقتصاد والمجتمع السوري؛ فهي ترتبط مباشرة بـ(الأمن الغذائي والتشغيل الريفي واستقرار المجتمعات المحلية والميزان التجاري والقدرة على تقليل الاعتماد على الواردات).

ومن هذا المنظور، يصبح تطوير القطاع الزراعي أحد المسارات الأساسية لـ: دعم التعافي الاقتصادي، وإعادة بناء القدرة الإنتاجية الوطنية، ويأتي هذا التحرك في بيئة صعبة تتداخل فيها آثار الجفاف والتغيرات المناخية مع ارتفاع تكاليف(البذار والأسمدة والطاقة والنقل)، ما يجعل البحث عن حلول طويلة الأمد أكثر أهمية من الاستجابة الموسمية وحدها.



استراتيجية 2026–2030.. إطار جديد لإدارة القطاع

يمثل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للزراعة للأعوام 2026–2030 أحد أبرز المؤشرات إلى انتقال الوزارة نحو التخطيط متوسط الأمد، إذ تضع الاستراتيجية(الأمن الغذائي واستعادة سبل العيش الزراعية وتحسين كفاءة الاستثمار وتطوير النظام الزراعي والغذائي) ضمن رؤية واحدة، وتكمن أهمية هذا المسار في أنه يربط زيادة الإنتاج بـ: كفاءة استخدام الموارد والاستثمار والتنمية الريفية، وقدرة القطاع على مواجهة الصدمات، بدل التعامل مع كل محصول أو أزمة بصورة منفردة، وقد وصفت منظمة الأغذية والزراعة الاستراتيجية بأنها خارطة طريق؛ تستند إلى الأدلة؛ وتهدف إلى تعزيز قدرة القطاع على الصمود.

القمح.. مؤشر إيجابي إلى استعادة القدرة الإنتاجية

تعطي المؤشرات المسجلة في موسم القمح لهذا العام بعداً عملياً لهذا التوجه؛ فحسب البيانات الواردة في المواد المرجعية، بلغت كميات القمح المستلمة خلال الموسم الحالي نحو 2.7 مليون طن، مقابل حاجة سنوية مقدرة بنحو 2.255 مليون طن، مقارنة بنحو 934 ألف طن في موسم العام الماضي 2025، وإذا استقرت هذه الأرقام، فإنها تمثل تطوراً مهماً في أحد أكثر ملفات الأمن الغذائي حساسية، وتكشف حجم القدرة الإنتاجية التي يمكن استعادتها عندما تتحسن ظروف الإنتاج، وتزداد أهمية هذه النتيجة في ضوء توجه الوزارة إلى ربط الإنتاج بـ(التمويل والري الحديث والاستثمار والتخزين والتسويق)، بما يسمح بتحويل تحسن موسم بعينه إلى قدرة إنتاجية أكثر استدامة.

حضور ميداني وتمويل أقرب إلى احتياجات المزارع

يبرز في أداء وزارة الزراعة الاهتمام بالتواصل المباشر مع المنتجين ومناقشة مشكلات (البذار والري والثروة الحيوانية والتسويق والاستثمار) في المحافظات، وتكتسب الجولات واللقاءات، التي يجريها وزير الزراعة السيد باسل السويدان، أهميتها من قدرتها على: نقل احتياجات المنتجين إلى مركز القرار، وربط السياسات الزراعية بما يجري فعلياً في مناطق الإنتاج، في وقت يحتاج فيه القطاع إلى تنسيق متواصل بين(الزراعة والمياه والطاقة والتمويل والتجارة والأسواق).



وبالتوازي مع ذلك، اتجهت الوزارة إلى ربط التمويل بالتحديث الزراعي، فالاتفاقيات التي جمعتها بالمصرف الزراعي التعاوني وشركات متخصصة، تستهدف تسهيل حصول المزارعين على (المعدات وشبكات الري الحديث) عبر التمويل والتقسيط الميسر.
وتكمن أهمية هذه الخطوة في تحويل التكنولوجيا الزراعية من خيار مرتفع التكلفة إلى استثمار يمكن لشريحة أوسع من المزارعين الوصول إليه، وهنا لا يعود التمويل مجرد قرض، بل أداة لـ: رفع الإنتاجية، خفض تكاليف التشغيل، وتحسين كفاءة استخدام المياه والطاقة.

الاستثمارات القطرية والسعودية.. عودة الزراعة إلى خارطة الاستثمار الإقليمي

من أبرز المؤشرات إلى التحول الذي يشهده قطاع الزراعة في سوريا قدرته على استقطاب استثمارات إقليمية كبيرة، ولا سيما من قبل كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية، فمن ناحية دولة قطر، برز مشروع شركة «بلدنا» للصناعات الغذائية باستثمارات معلنة تصل إلى نحو 3.3 مليارات دولار في مشروع واسع للزراعة والتصنيع الغذائي يغطي نحو 2400 كيلومتر مربع، مع خطط لإنتاج القمح والقطن ومحاصيل أخرى وربطها بصناعات الألبان والأجبان والنسيج، إضافة إلى التعاقد مع مزارعين محليين وتزويدهم بالمستلزمات والخبرات، وتبرز أهمية المشروع في أنه لا يقتصر على استثمار الأرض، بل يؤسس لسلسلة إنتاج تبدأ بالزراعة وتمتد إلى التصنيع والتكنولوجيا والتسويق، وهو نموذج ينسجم مع توجه الوزارة نحو زيادة القيمة المضافة داخل الاقتصاد السوري.
وفي المسار السعودي، وقعت وزارة الزراعة مذكرة تفاهم مع «الشركة المتحدة للأعلاف» لدراسة إنشاء مزارع لإنتاج الأعلاف والمحاصيل العلفية في المنطقة الشرقية على مساحة تصل إلى 30 ألف هكتار، باستخدام أنظمة الري المحوري والخطي الحديثة، وربطها بمعامل للتصنيع والخدمات اللوجستية، بينها معمل بطاقة إنتاجية مخططة تبلغ نحو 300 ألف طن من الأعلاف سنوياً.
وتجمع هذه الشراكة عدة أولويات تعمل عليها الوزارة في وقت واحد وهي: الاستثمار الزراعي، الري الحديث، إنتاج الأعلاف، دعم الثروة الحيوانية، نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل.
وتحمل هذه الاستثمارات دلالة تتجاوز قيمتها المالية، لأنها تشير إلى نجاح الجهود الرامية إلى إعادة تقديم الزراعة السورية كقطاع قادر على: استقطاب رأس المال والخبرة والتكنولوجيا الإقليمية، وتحويل الموارد الزراعية إلى مشاريع إنتاجية طويلة الأجل.

الري الحديث.. من استهلاك المياه إلى إنتاجيتها

يشكل ملف المياه أحد المحاور الأساسية في هذا النموذج الجديد، ففي ظل الجفاف والضغوط المتزايدة على الموارد المائية، لم يعد التوسع الزراعي قائماً فقط على زيادة المساحات، بل على تحقيق قيمة أكبر من كل متر مكعب من المياه، ومن هنا يأتي اهتمام وزارة الزراعة بـ(الري الحديث وتأهيل الشبكات وحصاد مياه الأمطار وربط التخطيط الزراعي بالبيانات المناخية)، ويمكن لأنظمة الري الحديثة أن: تخفض تكاليف الضخ والطاقة، وتحسن انتظام الري، وتزيد إنتاجية المياه، وهو ما يجعل الاستثمار في هذه التقنيات استثماراً اقتصادياً مباشراً في كفاءة القطاع، ويزداد وضوح هذا التوجه مع دخول أنظمة الري الحديثة ضمن المشاريع الاستثمارية الجديدة، كما في المشروع السعودي لإنتاج الأعلاف، ما يعكس انتقال إدارة المياه من ملف منفصل إلى مكون أساسي في الاستثمار الزراعي نفسه.

من إنتاج المحصول إلى بناء سلسلة قيمة

تعمل الرؤية الجديدة على التعامل مع الزراعة باعتبارها منظومة مترابطة، لا مجموعة محاصيل منفصلة، فالقمح مثلاً، لا يرتبط بإنتاج الخبز فقط، لأن مخلفاته تدخل في تغذية الثروة الحيوانية، وتالياً ينعكس إنتاجه على تكاليف تربية الحيوانات وإنتاج اللحوم والألبان.
وهذا يوضح أهمية الربط بين: الإنتاج النباتي والحيواني، وسياسات الأعلاف والتصنيع الغذائي، وفي الوقت نفسه تتجه السياسة الزراعية نحو تجاوز التركيز على كمية المحصول إلى الاهتمام بالقيمة الاقتصادية التي يولدها بعد الحصاد، فالزراعة الحديثة تشمل(الفرز والتوضيب والتخزين والتبريد والتجفيف والتصنيع والنقل والتسويق والتصدير)، وكل حلقة من هذه الحلقات؛ تضيف قيمة؛ وتخلق فرص عمل؛ وتقلل الفاقد.
وهنا تتقاطع استراتيجية وزارة الزراعة مع طبيعة الاستثمارات الخليجية الجديدة، فالمشروع القَطَري يربط الإنتاج بالتصنيع الغذائي والنسيجي، بينما يربط المشروع السعودي زراعة الأعلاف بالتصنيع والخدمات اللوجستية، وهذا النموذج قادر على رفع القيمة الاقتصادية للهكتار الزراعي، لأنه لا يكتفي بإنتاج المادة الخام، بل يبني حولها نشاطاً اقتصادياً متكاملاً.

خفض الفاقد والتنمية الريفية

يكمل هذا التوجه الاهتمام بخفض الفاقد بعد الحصاد، فالمنتج الذي استهلك المياه والطاقة والعمل ثم يتلف أثناء النقل أو التخزين يمثل خسارة غذائية واقتصادية في الوقت نفسه، ولهذا فإن الاستثمار في (الصوامع والبرادات ومراكز التجميع والفرز والتجفيف والتوضيب والنقل الحديث) يمكن أن: يرفع المعروض الغذائي، ويحافظ على الموارد من دون الحاجة دائماً إلى زيادة المساحات المزروعة، وفي المقابل، لا تقتصر رؤية الوزارة على المشروعات الكبيرة؛ بل تضع الأسرة الريفية والحيازات الصغيرة والمتوسطة ضمن استراتيجية التنمية حتى عام 2030، فالتمويل الريفي والإرشاد والمشروعات الصغيرة والتصنيع المحلي وخلق فرص العمل للنساء والشباب يمكن أن توسع الأثر الاقتصادي



للزراعة في المجتمعات الريفية، كما أن الزراعة التعاقدية التي تتضمنها بعض الاستثمارات الجديدة تفتح المجال أمام ربط المزارعين الصغار بـ(الشركات والأسواق والتكنولوجيا)، بحيث يصبح الاستثمار الكبير وسيلةً لدمج المنتج المحلي في سلاسل إنتاج وتسويق أكثر تنظيماً.

الاستثمار وفتح الأسواق

يظهر في تحركات وزارة الزراعة- كذلك- اهتمام بـ: تطوير الأدوات المؤسسية للاستثمار وإدارة الأصول الزراعية، إلى جانب توسيع التعاون مع المؤسسات الدولية والشركات الخارجية، ونقل التكنولوجيا والخبرة إلى القطاع المحلي، كما أعلن عن العمل على إحداث شركة قابضة في المجال الزراعي؛ تتولى إدارة العملية الإنتاجية والاستفادة من أصول الوزارة، بما يعكس توجهاً نحو أدوات أكثر مرونة في إدارة الاستثمار.

وفي الوقت نفسه، تعمل الوزارة على تحسين قدرة المنتج السوري على الوصول إلى الأسواق الخارجية، فقد اتفقت مع الهيئة العامة للمنافذ والجمارك على إنشاء منصة إلكترونية لـ: تعزيز التنسيق في إصدار شهادات الصحة النباتية، إلى جانب إحداث محاجر بيطرية للحيوانات المعدة للتصدير، ومنح شهادات الصحة الحيوانية وفق المعايير الدولية. وتكتسب هذه الخطوات أهمية لأنها تربط زيادة الإنتاج بالتسويق والتصدير، فلا يكتمل نجاح السياسة الزراعية بزيادة الكميات وحدها، بل بوجود أسواق؛ تستوعب الإنتاج؛ وتحقق عائداً مناسباً للمنتجين.

من إدارة الأزمة إلى بناء الأمن الغذائي

تجمع هذه المسارات جميعها رؤيةً أوسع للأمن الغذائي تقوم على الانتقال من معالجة الأزمات بعد وقوعها إلى بناء قدرة على توقعها والاستعداد لها، فالسياسة الزراعية الحديثة تحتاج إلى متابعة(الإنتاج والمخزون والأسعار والمياه والمناخ والأسمدة والطاقة والشحن ونسب الفاقد)، بحيث يكون القرار أكثر ارتباطاً بالبيانات، كما أن تعزيز الأمن الغذائي لا يعني إنتاج كل شيء محلياً مهما كانت التكلفة، بل تحديد السلع الاستراتيجية التي ينبغي دعم إنتاجها والمنتجات التي تمتلك سوريا فيها ميزات إنتاجية، إلى جانب إدارة (المخزون والاستيراد والأسواق) بكفاءة.

من إدارة القطاع إلى صناعة الفرص

تكشف مجمل هذه التحركات عن توسع واضح في طبيعة الدور الذي تضطلع به وزارة الزراعة، فـ(الاستراتيجية الوطنية 2026–2030، وتحسن مؤشرات بعض المحاصيل الاستراتيجية، وربط التكنولوجيا بالتمويل، والتوسع في الري الحديث، وجذب الاستثمارات القطرية والسعودية، وتطوير سلاسل القيمة والتنمية الريفية، وتحسين إجراءات التصدير)، كلها تتجه نحو هدف واحد وهو إعادة بناء الاقتصاد الزراعي على أسس أكثر إنتاجية واستدامة.

وتكتسب الاستثمارات الخليجية أهميةً خاصةً لأنها تعكس عودة الزراعة السورية إلى دائرة اهتمام رأس المال الإقليمي، وتفتح المجال أمام نقل التكنولوجيا والخبرة وربط الإنتاج المحلي بالتصنيع والأسواق، وبذلك يتوسع دور الوزارة من إدارة الأراضي والمحاصيل إلى تهيئة البيئة للاستثمار، وربط المزارع بالتمويل والتكنولوجيا، وتحسين إدارة المياه، وجذب الشراكات الخارجية، وفتح الأسواق أمام المنتج السوري، ولا يعني ذلك أن التحديات المناخية والاقتصادية قد انتهت، لكن الاتجاه الحالي يكشف انتقالاً مهماً من التعامل معها بصورة موسمية إلى بناء أدوات أكثر استدامة لمعالجتها، فالزراعة السورية لا تحتاج إلى موسم ناجح فقط، بل إلى منظومة ناجحة تربط(الأرض بالاستثمار، والمياه بالكفاءة، والمزارع بالتمويل، والإنتاج بالتصنيع، والسوق المحلية بالتصدير).

وهنا تبرز أهمية الدور الذي تعمل وزارة الزراعة على ترسيخه باعتبارها أحد المحركات الأساسية لـ: تعزيز الأمن الغذائي، جذب الاستثمار، إعادة بناء الاقتصاد الإنتاجي، ودعم التعافي والتنمية في سوريا.

فاتورة الدفء في سوريا..
كيف يضغط الشتاء على ميزانية الأسرة؟

د. رانيا عقيل

ارتفاع تكاليف التدفئة والطاقة يضغط على ميزانيات الأسر السورية، ويعيد ترتيب أولويات الإنفاق، ويطرح أسئلة جوهرية بشأن: كفاءة الاستهلاك، عدالة الوصول إلى الطاقة، وسبل تخفيف الأعباء الشتوية.



شتاء يتجاوز حدود الطقس

في سوريا، لا يمثل الشتاء مجرد فصل تتراجع فيه درجات الحرارة، بل يتحول إلى اختبار اقتصادي لقدرة الأسرة على تأمين احتياجاتها الأساسية. وتزداد صعوبة هذا الاختبار عندما تتزامن الحاجة الموسمية إلى التدفئة مع: تراجع القدرة الشرائية، وارتفاع تكاليف المعيشة، في وقت تتعرض فيه أسواق الطاقة العالمية لاضطرابات مرتبطة بـ: الصراعات الجيوسياسية، وتعطل طرق الإمداد.

في ظل هذه الظروف، تبرز فاتورة التدفئة بوصفها أكثر من نفقة موسمية؛ فهي اختبار لقدرة الأسرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية من دون التضحية بالغذاء أو الدواء أو التعليم. ومن هنا، يصبح السؤال الأساسي: كيف تتفاعل اضطرابات الطاقة العالمية مع التحديات الاقتصادية المحلية لتحديد تكلفة الدفء في سوريا، وما السبل الممكنة لتخفيف العبء عن الأسر الأكثر هشاشة؟

فاتورة الطاقة ومأزق الدخل المحدود

تتمثل إحدى أبرز المشكلات التي تواجه الأسرة السورية في الفجوة بين: الموارد المالية المتاحة، وتكلفة تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الشتوية، فالأسرة التي تعتمد على راتب ثابت أو عمل غير منتظم تجد نفسها أمام نفقات إضافية لا يمكن الاستغناء عنها بسهولة، لأن التدفئة ليست سلعة كمالية في المناطق الباردة، بل حاجة ترتبط بـ (الصحة والسلامة والقدرة على ممارسة الحياة اليومية).

وتتخذ تكلفة الطاقة أشكالاً متعددة، تشمل: المازوت، الغاز، الكهرباء، وتأمين بدائل الكهرباء عند انقطاع التيار، مثل: البطاريات، والاشتراكات في المولدات الخاصة (المعروفة محلياً بالأمبيرات)، إضافة إلى النفقات المرتبطة بتشغيل وسائل التدفئة وصيانتها.

وتزداد هذه المشكلة في ظل تعرض السوق المحلية لـ: تغيرات أسعار الطاقة العالمية، وتكاليف الاستيراد والشحن، فقد أعلنت وزارة الطاقة السورية في 13 أيلول 2026 زيادة مؤقتة في أسعار عدد من المشتقات النفطية، مشيرة إلى: الضغوط الخارجية، ارتفاع تكاليف تأمين الوقود، وتراجع القدرة التكريرية المتاحة مؤقتاً خلال أعمال تطوير وصيانة مصفاة بانياس.

ولا تتوقف المشكلة عند السعر الاسمي، فالمعيار الاقتصادي الأهم هو (نسبة الإنفاق على الطاقة إلى مجمل دخل الأسرة)، فعندما ترتفع هذه النسبة؛ تضعف قدرة الأسرة على الحصول على خدمات الطاقة الضرورية بمستوى كافٍ وآمن ومناسب من حيث التكلفة.

الشتاء يعيد توزيع إنفاق الأسرة

يمكن النظر إلى ميزانية الأسرة بوصفها منظومة من الاحتياجات المتنافسة على دخل محدود. وفي الظروف الاعتيادية، تسعى الأسرة إلى توزيع دخلها بما يحقق أقصى منفعة ممكنة، أما في الشتاء، فتفرض نفقات الطاقة نفسها كبند أساسي لا يقبل التأجيل، ما يحدث تحولات في ثلاثة مستويات رئيسة:

1. تراجع الإنفاق على الاحتياجات الأخرى

عندما ترتفع حصة التدفئة من الميزانية، قد تتراجع النفقات المخصصة للغذاء المتنوع أو الملابس أو التعليم أو الرعاية الصحية.

2. زيادة هشاشة الأسر ذات الدخل غير المستقر

تواجه الأسر التي تعتمد على العمل اليومي أو الموسمي صعوبة إضافية، لأن نفقاتها الشتوية ترتفع في وقت قد تتراجع فيه فرص العمل أو ساعات النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات.

3. تفاوت الأعباء جغرافياً وسكنياً

تزداد حدة العبء في المناطق الأكثر برودة، حيث تحتاج الأسر إلى فترات تدفئة أطول، بينما تؤدي المساكن ضعيفة العزل

ويتسرب فيها الهواء إلى زيادة استهلاك الوقود لتحقيق مستوى الدفء نفسه، كما أن اختلاف الوصول إلى (الكهرباء والوقود والبدائل المتاحة) يخلق تفاوتاً في التكلفة الفعلية لتأمين التدفئة.

وتالياً، لا يمكن تفسير العبء الشتوي من خلال أسعار الطاقة وحدها، إذ يتحدد أيضاً بـ: مستوى الدخل، كفاءة المسكن، المناخ المحلي، نوع وسيلة التدفئة، ومدى توافر البدائل.

المواطن السوري بين: مطرقة ضعف الأجور، وسندان ارتفاع أسعار المشتقات النفطية

نحن هنا أمام معادلة اقتصادية صعبة تُنهك جيب المواطن، وتجعل تأمين الدفء شتاءً عبئاً يفوق قدرة كثير من الأسر، وتتضح حدة الفجوة بين الدخل وتكاليف التدفئة عند إجراء مقارنة افتراضية بين الحد الأدنى العام للأجور، البالغ 12,560 ليرة سورية جديدة شهرياً (وفق المرسوم التشريعي رقم 67 لعام 2026)، وتكلفة تأمين المازوت المخصص **للفئات المستحقة فقط**، والبالغ 115 ليرة سورية جديدة لليتر وفق تعديل تعرفة وزارة الطاقة الصادر في 17 أيلول 2026 (الذي قسم مادة المازوت إلى ثلاث شرائح). فإذا افترضنا أن أسرة تحتاج إلى 100 ليتر من المازوت شهرياً، فإن تكلفة التدفئة تبلغ 11,500 ليرة سورية جديدة، أي ما يعادل نحو 91.6% من الحد الأدنى العام للأجر الشهري.

ويمثل هذا المثال نموذجاً حسابياً افتراضياً، وليس متوسطاً إحصائياً لاستهلاك الأسر السورية، إذ تختلف الاحتياجات باختلاف (عدد أفراد الأسرة ومساحة المسكن والمنطقة الجغرافية وكفاءة العزل الحراري ووسيلة التدفئة)، ومع ذلك، تكشف المقارنة عن حجم الضغط المحتمل الذي تفرضه نفقات التدفئة على الأسر ذات الدخل المحدود.



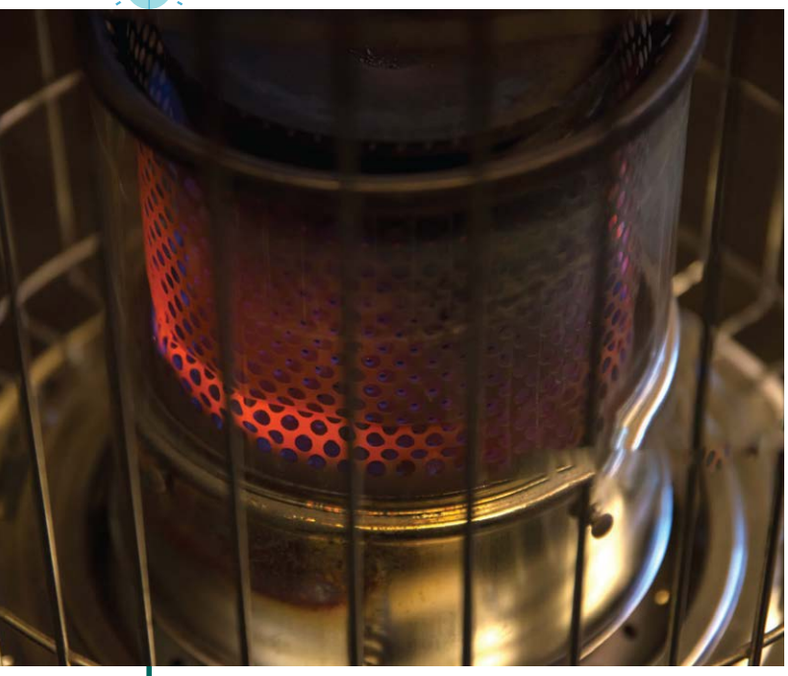

حلول عملية بين المجهود الفردي والتدخل المؤسسي

تتطلب مواجهة ارتفاع تكاليف الطاقة مزيجاً من: التدابير الفردية، الحلول السوقية، والسياسات الحكومية.

1. على الأمد القصير

دعم موجه: يمكن تصميم برامج مساعدة موسمية للأسر الأكثر هشاشة، استناداً إلى(الدخل وعدد أفراد الأسرة والمنطقة وخصائص المسكن، مع إعطاء الأولوية للأسر التي تضم أطفالاً أو مسنين أو أشخاصاً ذوي احتياجات صحية خاصة)، ويساعد الاستهداف الدقيق في توجيه الموارد المحدودة إلى من يحتاج إليها أكثر.

1.على الأمد المتوسط

تحسين كفاءة المسكن بأقل التكاليف: يمكن لإجراءات بسيطة أن تحد من فقدان الحرارة، مثل: سد الشقوق حول الأبواب والنوافذ بمواد مناسبة، استخدام الستائر، الاستفادة من ضوء الشمس نهاراً، وإغلاق الأبواب بين الغرف.

إطلاق برامج لكفاءة الطاقة المنزلية: يمكن للجهات العامة والمنظمات الإنسانية والقطاع الخاص، التعاون في: توفير مواد عزل منخفضة التكلفة، وصيانة أجهزة التدفئة. وتستطيع برامج كهذه أن تحقق وفورات تمتد إلى مواسم شتوية متعددة، بدلاً من الاكتفاء بمساعدات استهلاكية تنتهي فائدتها بانتهاء الموسم.

2.على الأمد الطويل

تطوير حلول الطاقة المتجددة: تسهم أنظمة الطاقة الشمسية الحرارية في خفض الاعتماد على الوقود، لكن نجاحها يرتبط بـ: تكلفة الاستثمار الأولية، جودة المعدات، توافر الصيانة، وملاءمة النظام لاحتياجات الأسرة، ولتطوير هذه الأنظمة يمكن للحكومة السورية طرح برنامج متكامل يجمع بين:

- تقديم منح جزئية وقروض ميسّرة للأسر محدودة الدخل.
- تخفيض الرسوم على مستلزمات الطاقة الشمسية.
- تشجيع التصنيع المحلي عبر الحوافز التمويلية والضريبية.
- وضع معايير فنية ملزمة لضمان: جودة المعدات، مراقبة الشركات الموردة، وتأهيل فنيين متخصصين في التركيب والصيانة.
- توسيع استخدام هذه الأنظمة في الأبنية العامة والمساكن الجماعية.



ويمكن تعزيز جدواها الاقتصادية بربطها ببرامج تحسين العزل الحراري للمنازل، بما يقلل الطلب على الطاقة، ويحد من استهلاك الوقود. ويُعد تطوير آليات عمل صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة، وتوسيع استفادة الأسر محدودة الدخل من خدماته، مدخلاً عملياً لدعم هذا التوجه.

من الاستجابة الموسمية إلى الاستثمار طويل الأجل

تُظهر أزمة الطاقة الشتوية في سوريا أن الإنفاق على التدفئة لا ينبغي النظر إليه بوصفه استهلاكاً عابراً فقط، بل باعتباره مجالاً يمكن أن تحقق فيه الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة وفورات اقتصادية واجتماعية مستمرة، فكل تحسن في كفاءة المسكن يقلل كمية الطاقة المطلوبة للحصول على مستوى الراحة نفسه، ويخفف تعرض الأسرة لتقلبات الأسعار ونقص الإمدادات، كما أن نشر المعلومات المتعلقة بـ: الاستهلاك، تطوير خدمات الصيانة، وتوفير أجهزة أكثر كفاءة، يمكن أن يخلق فرصاً اقتصادية محلية في قطاعات (البناء والطاقة والخدمات الفنية).

ومن منظور السياسات العامة، تبرز أهمية قياس نتائج التدخلات بالأثر الفعلي في الأسر: ما معدل انخفاض تكلفة التدفئة، وما مقدار الطاقة التي جرى توفيرها، وهل تحسن مستوى الراحة الحرارية، وهل تراجعت المخاطر الصحية؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة تساعد في توجيه الموارد إلى البرامج الأكثر فاعلية، بدلاً من الاكتفاء بقياس حجم المساعدات المقدمة.

ولتحقيق ذلك في سوريا، تبرز الحاجة إلى بيانات أكثر انتظاماً بشأن: أسعار الوقود والكهرباء، دخول الأسر، أنماط استهلاك الطاقة، والفروق الجغرافية والموسمية، فغياب البيانات الدقيقة يجعل تقدير حجم المشكلة وتصميم الدعم المناسب أكثر صعوبة، ويحد من القدرة على تقييم النتائج.

الدفء بين الصدمات العالمية والهشاشة المحلية

تكشف فاتورة الشتاء في سوريا عن تداخل واضح بين: الاقتصاد العالمي، والحياة اليومية للأسرة، فاضطرابات أسواق الطاقة المرتبطة بالحروب والتوترات الجيوسياسية، والاضطرابات التي طالت الملاحة عبر مضيق هرمز، قد تزيدان تكلفة تأمين الوقود وتدفعان أسعار الطاقة والنقل والإنتاج إلى مستويات أعلى. ويأتي أثر هذه التطورات في سوريا متزامناً مع: ظروف الإمداد المحلية، تكاليف الاستيراد والتوزيع، والسياسات المتبعة في تسعير الطاقة. وتتحمل الأسر محدودة الدخل جانباً أكبر من هذه الضغوط عندما تتراجع قدرتها على امتصاص الزيادات في النفقات الأساسية.

إن نجاح السياسات الشتوية لا يقاس بحجم الوقود المتاح فحسب، بل بقدرة الأسر على الحصول على الدفء بتكلفة يمكن تحملها، من دون التضحية باحتياجاتها الأساسية أو تعريض صحتها للخطر، فحين تتزايد الضغوط القادمة من الأسواق العالمية؛ تصبح حماية القدرة الشرائية، وكفاءة استخدام الطاقة؛ جزءاً أساسياً من حماية الاستقرار المعيشي في سوريا.

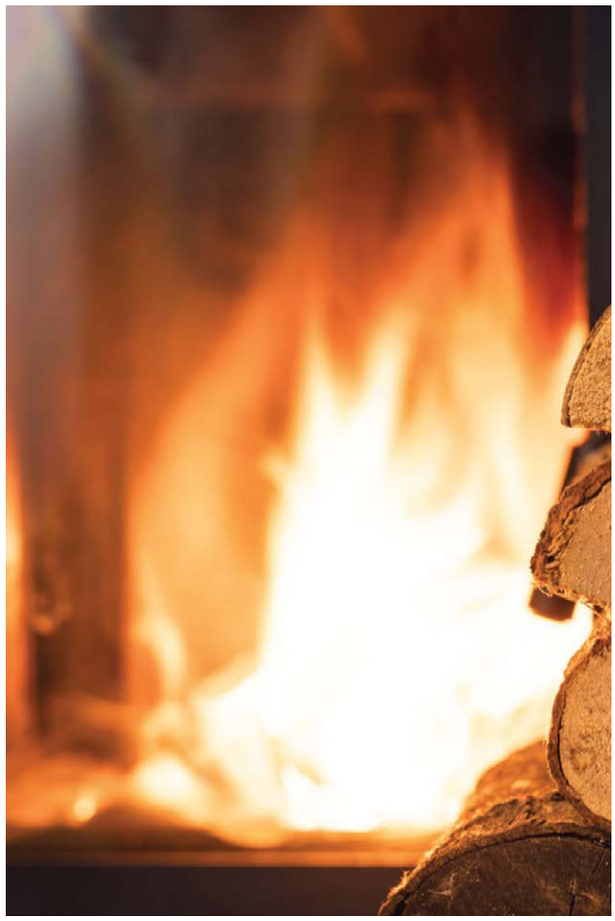

***المرسوم التشريعي رقم 67 لعام 2026**

*وزارة الطاقة: ارتفاع أسعار المشتقات النفطية 13/9/2026 ، سعر ليتر المازوت 175 ليرة سورية جديدة.

*وزارة الطاقة: تعديل أسعار المشتقات النفطية 17/9/2026 ، ضمن ثلاث شرائح: المازوت المدعوم 115 ليرة سورية لـ(التدفئة والزراعة والفئات المستحقة) - المازوت بسعر مخفّض 150 ليرة سورية (بعض الاستخدامات الإنتاجية والخدمية والآليات الهندسية والثقيلة) - المازوت النظامي 175 ليرة سورية (وفق المواصفات القياسية).

"صناعة سورية"

برنامج وطني لدفع عجلة الصناعة وتعزيز الإنتاج المحلي

خطوةٌ تتجاوز الدعم التقليدي

يمثل إطلاق البرنامج الوطني الشامل «صناعة سورية»، بموجب القرار رقم /136/ لعام 2026، محاولة لوضع دعم القطاع الصناعي ضمن إطار منظم يقوم على ربط المزايا المقدمة للمنشآت بالإنتاج الفعلي والجودة وزيادة المكون المحلي.

فالقرار لا يقتصر على تقديم تسهيلات للصناعيين، بل يؤسس لمسار يمكن أن يسهم في إعادة تنشيط الصناعة السورية عبر: توجيه المنشآت نحو رفع الكفاءة الإنتاجية، وتوسيع قاعدة التصنيع المحلي، بما يجعل الصناعة أكثر قدرة على تلبية احتياجات السوق الداخلية والمنافسة في الأسواق الخارجية.

SYRIAN MADE
صناعة سورية

القيمة المضافة محرك للإنتاج الوطني

من أبرز عناصر البرنامج اشتراط ألاتقل نسبة المحتوى المحلي أو القيمة المضافة عن 40 بالمئة من المنتج النهائي، وتحمل هذه النسبة أهمية اقتصادية تتجاوز حدود المنشأة المستفيدة، لأنها تدفع المنتجين إلى الاعتماد بصورة أكبر على المواد والخدمات والمدخلات المحلية، ومع اتساع تطبيق هذا الشرط، يمكن أن تنشأ حلقات إنتاج مترابطة بين(المصانع والموردين ومقدمي الخدمات)، ما يؤدي إلى تحريك قطاعات اقتصادية متعددة بالتوازي مع نمو النشاط الصناعي، ويحد تدريجياً من الاعتماد على المنتجات والمدخلات المستوردة عندما تتوافر بدائل محلية مناسبة.

الجودة شرط للمنافسة

يعكس ربط الاستفادة من البرنامج بالالتزام بالمواصفات القياسية السورية، ومعايير الجودة المعتمدة، توجهاً نحو بناء صناعة قادرة على المنافسة، وليس مجرد زيادة كميات الإنتاج، فالمنتج الصناعي الذي يستهدف الأسواق المحلية والخارجية يحتاج إلى مواصفات ثابتة وجودة يمكن الوثوق بها، ومن شأن تشجيع المصانع على: تطوير أنظمة الرقابة، وتحسين عمليات الإنتاج؛ أن يرفع ثقة المستهلك بالمنتج السوري، ويمنح المنشآت فرصة أفضل للدخول إلى أسواق جديدة والمحافظة عليها، خصوصاً في ظل المنافسة الكبيرة التي تشهدها الأسواق الإقليمية.

تنظيم المنشآت وتوسيع قاعدة الصناعة

يحمل اشتراط أن تكون المنشأة مرخصة أصولاً أو في طور التسوية التشغيلية بعداً تنظيمياً مهماً، فالبرنامج يفتح الباب أمام المنشآت التي تعمل على تصحيح أوضاعها القانونية، وفي الوقت نفسه يدفع القطاع الصناعي نحو مزيد من التنظيم والاندماج في الاقتصاد الرسمي، وكلما توسعت قاعدة المنشآت المنظمة، أصبحت الدولة أكثر قدرة على: تحديد احتياجات القطاع، توجيه برامج الدعم، وتطوير البنية التشريعية والإدارية التي تساعد في استقرار النشاط الصناعي واستدامته.

شراكة مع القطاع الخاص

يأتي إطلاق البرنامج بالتزامن مع تحركات لتعزيز الحوار بين وزارة الاقتصاد والصناعة من جهة، وممثلي الصناعيين من جهة ثانية، وهو ما ظهر في الاجتماع الذي جمع الوزير محمد الشعار مع وفد غرفة صناعة دمشق وريفها، وتكتسب هذه اللقاءات أهمية خاصة لأن نجاح أي برنامج صناعي يرتبط بقدرته على معالجة المشكلات التي تواجه المستثمر والمنتج على أرض الواقع، ومن هنا فإن التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص يمكن أن يحول «صناعة سورية» من إطار تنظيمي إلى أداة تنفيذية تستجيب لـ(تحديات التمويل والتسويق ومدخلات الإنتاج وفتح الأسواق).

الصادرات بوابة للنمو

لا يكتمل التعافي الصناعي بالاعتماد على السوق المحلية وحدها، ولهذا يبرز هدف تنمية الصادرات وفتح أسواق جديدة بوصفه ركناً أساسياً في البرنامج، فزيادة الصادرات تعني توسيع حجم الطلب على المنتجات السورية، وتشجيع المصانع على زيادة الإنتاج والاستثمار والتشغيل، كما أن الحضور في الأسواق الخارجية يفرض- بصورة تلقائية- تحسين الجودة وتطوير التعبئة والتغليف وأساليب التسويق، وهو ماينعكس بدوره على مستوى الصناعة ككل.

بداية لمسار صناعي أوسع

يمكن النظر إلى برنامج «صناعة سورية» كبداية لمسار يستهدف إعادة وضع الصناعة في موقع متقدم ضمن النشاط الاقتصادي، لكن أثره الفعلي سيتحدد بـ: آليات التنفيذ، سرعة حصول المنشآت المستوفية للشروط على المزايا، وقدرة الجهات المعنية على إزالة العقبات التي تحد من الإنتاج والتصدير، فإذا ترافق البرنامج مع: بيئة مستقرة ومحفزة للاستثمار، وتسهيلات حقيقية للصناعيين؛ فقد يتحول إلى رافعة لـ: توسيع الإنتاج المحلي، زيادة فرص العمل، وتعزيز تنافسية المنتج السوري، وصولاً إلى صناعة أكثر قدرة على النمو واستعادة حضورها في الأسواق.

إعادة الربط المصرفي السوري

قراءة تحليلية في مسار العودة إلى النظام المالي العالمي

بداية: العزلة كبنية والعودة كاستراتيجية

لم يكن انقطاع سوريا عن النظام المالي العالمي مجرد نتيجة ثانوية للعقوبات، بل كان بنية قائمة بذاتها أعادت تشكيل اقتصاد البلاد على مدار أكثر من عقد من الزمن؛ فقد تحوّلت التحويلات المالية إلى قنوات غير رسمية؛ وتراجعت التجارة المنظمة لمصلحة شبكات الوساطة؛ وبات الوصول إلى الدولار مسألة تكلفة ومخاطرة لا مسألة حق مصرفي. ومن هذا المنطلق، ينبغي قراءة تحركات مصرف سوريا المركزي الأخيرة ليس كسلسلة أخبار دبلوماسية، بل كاستراتيجية اقتصادية متعددة الطبقات تستهدف تفكيك بنية العزلة نفسها، لا مجرد تجميل صورتها.

والملاحظ أن هذه الاستراتيجية لا تتحرك في اتجاه واحد، بل تتوزع على ثلاث دوائر جغرافية ووظيفية متمايزة: الدائرة الأوروبية، الدائرة الخليجية، والدائرة الأميركية. ولكل دائرة منطقها الخاص، وأدواتها المختلفة، وحدودها الواقعية. وفهم التفاعل بين هذه الدوائر هو المفتاح لفهم ما إذا كانت العودة إلى النظام المالي العالمي مساراً قابلاً للاستدامة أم مجرد انفتاح هش قابل للارتداد.

الدائرة الأوروبية: الشرعية الرقابية كأولوية

يمثل استئناف العلاقة مع مصرف فرنسا نقطة ارتكاز مختلفة نوعياً عن بقية التحركات، فالعلاقة مع المصرف المركزي الفرنسي لا تُقاس بقيمتها المالية المباشرة، بل بقيمتها الرمزية والتنظيمية، فمصرف فرنسا ليس مجرد مؤسسة مالية، بل هو جهة رقابية داخل منظومة اليورو، وانفتاحه على التعاون يعني اعترافاً ضمنياً بأن مصرف سوريا المركزي مؤسسة قابلة للتعامل وفق معايير مهنية معروفة.

ويأخذ مشروع «CAPCBoS» المشترك معناه الأعمق من هنا، فهو لا يقدّم تمويلاً ولا يفتح خطوط ائتمان، بل يبني قدرات: نظام رقابة مصرفية قائم على المخاطر، أدوات للسياسة النقدية، إدارة للسيولة، وتشغيل لسوق ما بين المصارف. وهذه العناصر ليست رفاهية تقنية، بل هي الشروط الدنيا لأي مصرف مركزي يريد أن يكون طرفاً في شبكة مالية دولية، فالمؤسسات المالية الأجنبية لا تتعامل مع المصارف المركزية بناءً على حسن النيات، بل بناءً على قدرتها على الرقابة والامتثال والتحكم في المخاطر.

وفي هذا السياق، فإن إشراك الخزينة العامة الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية في الفريق المشترك يحمل دلالة مزدوجة: فهو من جهة يوفر لسوريا حزمة خبرات متكاملة، ومن جهة أخرى يخلق شبكة مصالح أوروبية مرتبطة بنجاح الإصلاح، أي إن فرنسا لم تعد مجرد وسيط، بل أصبحت طرفاً له مصلحة مؤسسية في استقرار المسار السوري.

غير أن هذا المسار الأوروبي يبقى مشروطاً بعامل الزمن، فالشرعية الرقابية لا تُمنح، بل تُبنى عبر سجل أداء تراكمي. والاختبار الحقيقي ليس في توقيع المذكرات، بل في قدرة مصرف سوريا المركزي على: إنتاج بيانات موثوقة، تطبيق معايير رقابية فعلية، وتقديم تقارير قابلة للتدقيق. وهذه مهام تحتاج سنوات لا أشهراً، وقد تتعرض لانتكاسات سياسية أو مؤسسية في أي لحظة.



د. عبدالهادي الرفاعي
عميد كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية

الدائرة الخليجية: البنية التحتية للمدفوعات كرهان عملي

إذا كانت الدائرة الأوروبية تُعنى بالشرعية الرقابية، فإن الدائرة الخليجية تُعنى بالبنية التحتية. ومذكرة التفاهم مع المصرف المركزي الإماراتي تعكس هذا التوجه بوضوح، فالإمارات ليست مجرد شريك مالي، بل هي مركز إقليمي لأنظمة الدفع والتسوية، وبوابتها إلى شبكات التحويل العالمية. ولذلك، فإن مجرد إدراج «أنظمة الدفع والتحويلات» في صدارة مجالات التعاون يحمل دلالة عملية بالغة الأهمية.

فالاقتصاد السوري، بعد سنوات من العزلة، يعاني من تشوّه عميق في بنية المدفوعات. والتحويلات المالية تعتمد على وسطاء غير رسميين، والتجارة الخارجية تُموّل عبر قنوات غير شفافة، والتكاليف المرتبطة بكل عملية تحويل مرتفعة بشكل غير طبيعي. وإذا نجحت سوريا في ربط أنظمتها بأنظمة الدفع الإماراتية، فإن الأثر لن يقتصر على خفض التكاليف، بل سيمتد إلى إعادة هيكلة تدفقات التجارة والاستثمار والتحويلات.

والمذكرة تتجاوز المدفوعات لتشمل: السياسة النقدية وإدارة النقد، التكنولوجيا المالية، التمويل المستدام، الشمول المالي، أنظمة معلومات الائتمان، وحماية المستهلك. وهذا التشابك ليس عابراً، بل يعكس إدراكاً بأن إعادة الربط المصرفي ليست عملية واحدة، بل منظومة متكاملة من الأنظمة واللوائح والمؤسسات. فأنظمة معلومات الائتمان، على سبيل المثال، ضرورية لأي إقراض مصرفي منظم، والشمول المالي شرط لتوسيع القاعدة المصرفية، وحماية المستهلك شرط لاستعادة الثقة بعد سنوات من الاضطراب.

غير أن الرهان الخليجي يواجه أيضاً تحدياته، فهو يعمل ضمن



بيئة مصرفية دولية تخضع لضغوط امتثال صارمة، وأي ارتباط مباشر بأنظمة الدفع السورية قد يُعرّض المؤسسات الإماراتية لمخاطر تتعلق بالتصنيف والتدقيق الدولي. ولذلك، من المرجح أن تكون الإمارات حذرة في تنفيذ هذا التعاون، وأن تربطه بمعايير امتثال واضحة وقابلة للقياس.

الدائرة الأميركية: اختبار الثقة المؤسساتية

الدائرة الأميركية هي الأصعب والأكثر حساسية، لأنها لا تتعلق بالشرعية الرقابية ولا بالبنية التحتية، بل بالثقة المؤسساتية في أعمق معانيها، فالتعامل مع المصارف الأميركية الكبرى، وتحديداً مؤسسات بحجم «جيه بي مورغان» و«سيتي بنك»، لا يخضع لمنطق المصالح التجارية وحدها، بل لمنظومة كاملة من القوانين واللوائح والمخاطر القانونية.

ومن هنا، فإن لقاءات نيويورك لا ينبغي قراءتها كخطوة تفاوضية، بل كعملية «تقديم أدلة»، فقد عرض الجانب السوري خارطة طريق إصلاحية؛ تشمل: أنظمة الدفع الإلكتروني، تعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تحديث الأطر القانونية، وتقرير تقييم الفجوات الذي أعدّته شركة «أوليفر وايمان». وهذه العناصر مجتمعة تُشكّل لغة يفهمها النظام المالي الأميركي: لغة الامتثال القابل للقياس.

والنقطة الجوهرية هنا أن الجانب السوري صاغ الموقف بعبارة دقيقة: الانتقال من «تحديد الفجوات» إلى «تنفيذ إجراءات قابلة للقياس». وهذه صياغة مقصودة، لأن المصارف الأميركية لا تتعامل مع النيات، بل مع الأدلة. وتقرير «أوليفر وايمان» يكتسب قيمته من كونه مرجعاً محايداً يمكن للجانب الأميركي والبنك الدولي الاستناد إليه، أي إنه يحوّل الملف السوري من ملف سياسي إلى ملف فني.

لكن الفجوة بين اللقاءات والتنفيذ تبقى واسعة، فعلاقات المراسلة المصرفية لا تُبنى عبر مذكرات نيات، بل عبر: سجل تدقيق طويل، تقييمات مستقلة، وتجارب تدريجية. وهنا نشير إلى أن الحوالات بالدولار المرتبطة بسوريا قد تبقى، لفترة مقبلة، بحاجة إلى وسطاء من طرف ثالث، وهو ما يعني أن العودة إلى القنوات المباشرة ستكون تدريجية وحذرة.

التقييم: بين الفرص والقيود

عند تحليل هذه الدوائر الثلاث معاً، يظهر منطق استراتيجي متكامل، فالدائرة الأوروبية تمنح الشرعية الرقابية، والدائرة الخليجية تمنح البنية التحتية، والدائرة الأميركية تمنح القناة النهائية للتسوية بالدولار. وكل واحدة منها تعزز الأخرى، فالشرعية الأوروبية تسهّل التعاون الخليجي، والبنية التحتية الخليجية تسهّل الوصول إلى القنوات الأميركية، والانفتاح الأميركي يعزز ثقة الجميع.

غير أن هذه الاستراتيجية تواجه قيوداً هيكلية لا يمكن تجاهلها. أولاً، الثقة المؤسساتية بطيئة التراكم وسريعة الانهيار، وأي حادثة امتثال واحدة قد تعيد الملف إلى نقطة الصفر. ثانياً، البيئة السياسية الدولية تبقى متقلبة، وأي تحول في الأولويات قد يجمّد المسار. ثالثاً، الاقتصاد السوري نفسه يحتاج إلى إصلاحات أعمق من إعادة الربط المصرفي، تشمل: القطاع المصرفي الخاص، سوق الصرف، والشفافية المالية العامة.

ختاماً:

إن ما يجري اليوم ليس مجرد استعادة علاقات مصرفية، بل إعادة تعريف لموقع سوريا في النظام المالي العالمي. والفرق بين الأمرين جوهري: الأول عملية إدارية، والثاني عملية استراتيجية، فالأولى تُنجز بتوقيع مذكرات، أما الثانية فتُنجز ببناء ثقة مؤسساتية قابلة للاستدامة.

وسوريا، اليوم، أمام خيارين: أن تكون طرفاً هامشياً في النظام المالي العالمي؛ يستفيد من انفتاح محدود من دون أن يغيّر بنيته الداخلية، أو أن تكون طرفاً فاعلاً يسعى إلى الاندماج الحقيقي عبر إصلاحات عميقة ومؤلمة، فالخيار الأول أسهل وأسرع، لكنه هش ومحدود، والخيار الثاني أصعب وأبطأ، لكنه الطريق الوحيد لعودة لا تُرتد.

المرسوم التشريعي رقم 183 لعام 2026

من إصلاح التعليم إلى صناعة اقتصاد المعرفة في سوريا



التعليم في قلب التحول الاقتصادي

يحمل المرسوم التشريعي رقم 183 لعام 2026، الذي يقضي بإحداث «المسار الوطني للتكنولوجيا المتقدمة»، دلالة تتجاوز إضافة اختصاصات جديدة إلى النظام التعليمي السوري.

هذه النقلة في وظيفة التعليم هي جوهر المرسوم وأبرز رهاناته، ولا سيما في بلد يحتاج إلى إعادة بناء قدراته البشرية والإنتاجية في وقت واحد، فالتكنولوجيا في حد ذاتها ليست ضمانة للنمو، كما أن تأسيس مدارس متخصصة لا يساوي تلقائياً بناء اقتصاد معرفي، لكن إنشاء مسار مترابط يبدأ من الثانوية، ويمتد إلى التعليم الجامعي التطبيقي والبحث، يوفر إطاراً مؤسسياً يمكن من خلاله وصل الاستثمار في الإنسان باحتياجات الاقتصاد، بشرط أن تتحول النصوص إلى: مؤسسات فاعلة، ونتائج قابلة للقياس.

من منطق الشهادة إلى منطق الكفاءة

تتمثل إحدى أهم نقاط التحول في إعادة تعريف ما ينبغي أن ينتجه التعليم، فالشهادة تثبت اجتياز برنامج دراسي، أما الكفاءة فتظهر في القدرة على: تصميم نظام، أو حل مشكلة صناعية، أو تطوير تطبيق، أو تحويل فكرة علمية إلى منتج، ولذلك جمع المرسوم بين (الدراسة النظرية والتدريب العملي والمشروعات المخبرية والبرمجة والتصميم الهندسي)، بدلاً من حصر التأهيل في التلقين والامتحانات.

ويشمل المسار اختصاصين رئيسين: التكنولوجيا الرقمية، بما فيها (الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وهندسة البرمجيات المتقدمة)؛ والتكنولوجيا الصناعية، بما فيها (الروبوتات، والأتمتة، والطاقة الذكية، والتصنيع الذكي).

ولا ينبغي النظر إلى هذه المجالات بوصفها عناوين جذابة؛ بل باعتبارها أدوات لـ: تحسين الإنتاجية، خفض الهدر، رفع جودة الخدمات، وإتاحة أنشطة اقتصادية جديدة، والمطلوب أن ترتبط المناهج بمشكلات سورية فعلية، لا بمجرد استنساخ برامج عالمية خارج سياقها.

التخصص المبكر والعدالة في اكتشاف المواهب

يبدأ المسار من المرحلة الثانوية عبر مدارس متخصصة تعتمد اختبار قبول وطنياً معيارياً، على أن تراعى العدالة الجغرافية عند افتتاحها، وهذه خطوة قد تتيح: اكتشاف الاستعدادات العلمية في وقت مبكر، وبناء مهارات تراكمية يصعب تعويضها في سنوات الجامعة وحدها، لكنها تثير أيضاً تحدياً حساساً: هل تتساوى فرص الطالب في منطقة تفتقر إلى المختبرات والاتصال الجيد بالإنترنت مع فرص نظيره في مدينة تتوافر فيها الموارد؟

ومن ثم يحتاج التطبيق إلى: معايير قبول معلنة، برامج تهيئة، دعم للطلبة الأقل حظاً، وتوزيع تدريجي للمؤسسات وفق الاحتياج الفعلي، حتى لا يتحول المسار الذي أنشئ لرعاية الكفاءة إلى آلية لإعادة إنتاج التفاوت في الفرص.



جامعة تطبيقية أقرب إلى الاقتصاد

ينص المرسوم التشريعي على مسار في الجامعات العامة مدته 3 سنوات ينتهي بدرجة جامعية تطبيقية، مع إمكان دراسة عام إضافي للحصول على إجازة في هندسة التكنولوجيا المتقدمة، ثم متابعة مسارات بحثية لاحقة، فالدراسة الأقصر قد تكون أكثر فاعلية إذا بنيت على: أساس علمي متين، تدريب عملي إلزامي، مختبرات مجهزة، وتقويم صارم لمستوى الخريجين، أما إذا أصبحت المدة الزمنية معيار النجاح الوحيد، فقد ينتج عنها تأهيل سريع لا يواكب تعقيد المجالات المستهدفة، ولهذا ينبغي أن تكون جودة التعلم وقابلية المهارات للتطبيق والاعتراف الأكاديمي بالشهادات؛ عناصر مركزية في تصميم البرامج.

من استهلاك التكنولوجيا إلى امتلاك القدرة عليها

لا تتوقف أهمية المرسوم للاقتصاد السوري عند سد الشواغر الوظيفية في الشركات؛ فالسؤال الأكثر استراتيجية هو قدرة المؤسسات الوطنية على (استيعاب التكنولوجيا وتكييفها وتطوير حلول محلية)، بدلاً من الاكتفاء بشراء منظومات جاهزة تعتمد في تشغيلها وصيانتها على خبرات خارجية، ولا يعني ذلك الانغلاق أو الاستغناء عن المعرفة العالمية، بل بناء قدرة وطنية على التعلم منها والمشاركة في تطويرها، ويمكن للمهارات المستهدفة أن تدعم: تحديث خطوط الإنتاج، تأمين الأنظمة الرقمية، تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتطوير خدمات أكثر دقة وسرعة، لذلك فإن سياسة التعليم التكنولوجي تحتاج إلى أن تسير بالتوازي مع سياسة صناعية ورقمية قادرة على توليد الطلب على الكفاءات الجديدة.

سوق العمل شريك لا مجرد وجهة للخريجين

يعطي المرسوم للشراكة مع القطاع الخاص موقعاً داخل منظومة الإشراف، ويؤكد التدريب العملي وتحديث المناهج بحسب حاجات سوق العمل، وهذه نقطة قوة، لأن الشركة قد تعرف المشكلة التقنية التي تعوق الإنتاج قبل أن تنعكس في المقرر الجامعي، لكن الربط الحقيقي يستدعي مسؤوليات متبادلة؛ على المؤسسات الاقتصادية: توفير فرص تدريب مؤثرة، والمشاركة في مشروعات البحث والتطوير؛ وعلى الجهات التعليمية: الحفاظ على الأسس العلمية التي تمنح الخريج القدرة على التكيف مع تغير المهن والتقنيات، ولا ينبغي أن يُختزل التعليم في متطلبات السوق الراهنة، فالمجالات المتقدمة تتبدل بسرعة، وما يحتاجه الاقتصاد بعد خمس سنوات قد يختلف عما يطلبه اليوم.

الابتكار وريادة الأعمال.. حين تصبح المعرفة قيمة مضافة

يشترط المرسوم مشروعات تخرج تطبيقية قابلة للتحول إلى منتجات أو شركات ناشئة، ويربط البرامج بحاضنات الأعمال ومراكز الابتكار، مع الاهتمام بحماية الملكية الفكرية، وهنا يتجاوز الطموح إعداد موظفين مؤهلين إلى خلق بيئة تستطيع أن تنتج حلولاً وفرص عمل جديدة، ومع ذلك فالفكرة الجيدة لا تتحول وحدها إلى شركة ناجحة، إنها تحتاج إلى: تمويل أولي، توجيه قانوني وتجاري، إمكان اختبار المنتج، الوصول إلى العملاء، وشراء المؤسسات الوطنية للحلول الناشئة عندما تثبت جدواها، ومن دون هذه الحلقة الاقتصادية، قد تبقى مشروعات التخرج نماذج واعدة تنتهي مع نهاية العام الدراسي بدلاً من أن تصبح نشاطاً منتجاً.

إعادة الإعمار فرصة للقفز التقني لا لتكرار الماضي

في سوريا، لا تنفصل أهمية التكنولوجيا المتقدمة عن الحاجة إلى إعادة تأهيل البنى والمؤسسات الإنتاجية؛ فإعادة بناء منشأة بالطريقة القديمة قد تعيد تشغيلها، لكنها لا تضمن قدرتها على المنافسة مستقبلاً، أما إدخال أدوات التحكم الذكي والرقمنة وتحليل البيانات، حيث تكون مجدية اقتصادياً، فيفتح المجال أمام تحديث نوعي بالتزامن مع إعادة البناء، غير أن القفز التقني يحتاج إلى ترتيب أولويات واقعي؛ يبدأ بالمشكلات الأكثر تأثيراً في الإنتاج والخدمات، وبالحلول الممكن تنفيذها وصيانتها محلياً، فلا فائدة من تجهيزات مرتفعة التكلفة لا توجد كفاءات لتشغيلها أو بنية تحتية تدعم استمراريتها.



حوكمة التنفيذ.. أين يُختبر نجاح المرسوم؟

أنشأ المرسوم إطاراً للإشراف يضم جهات تعليمية واقتصادية وتقنية وخبراء وممثلاً للقطاع الخاص، ونص على تحديث المناهج دورياً بما لا يتجاوز ثلاث سنوات، كما أتاح الاستفادة من المدرسين الجامعيين والخبراء، وأقر تعويضاً شهرياً للمعلمين المكلفين بالتدريس في المدارس المتخصصة بنسبة 25% من أجرهم الشهري المقطوع، وهذه أدوات تنظيمية وحوافز مهمة، لكنها لا تغني عن خطة تنفيذ بمسؤوليات وجداول وموازنات واضحة.

ينبغي أن يُقاس الأداء بمؤشرات تتجاوز عدد الأبنية والطلاب المقبولين، ومنها: جودة المهارات، نتائج التدريب، فرص العمل، استمرار المشروعات الناشئة، وحجم استفادة المصانع والمؤسسات من الحلول المطورة، كما يجب إعلان النتائج دورياً وتقييم التجارب الأولى قبل التوسع، مع تحديث المحتوى التطبيقي بوتيرة تتلاءم مع: سرعة تغير الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني حتى بين دورات مراجعة المناهج.

من مرسوم طموح إلى قدرة اقتصادية وطنية

لا يضمن المرسوم التشريعي رقم 183، وحده، نشوء اقتصاد معرفة، لكنه قد يؤسس لأحد شروطه الأكثر حسماً، وهو: وجود كفاءات وطنية قادرة على(التعلم والإبداع ونقل التكنولوجيا من قاعات الدراسة إلى مواقع الإنتاج)، وتبقى الحلقة المفقودة التي يجب الانتباه إليها هي البيئة الاقتصادية الحاضنة؛ فالمهارة التي لا تجد مختبراً أو شركة أو فرصة مهنية مناسبة قد تتحول إلى طاقة معطلة أو إلى كفاءة تبحث عن مستقبلها خارج البلاد، ولهذا فإن الرهان الحقيقي ليس على تعليم الطلاب استخدام أحدث التقنيات فقط، بل على بناء منظومة(تُنتج المعرفة وتستوعبها وتكافئ الابتكار)، وعندما تتكامل المدرسة والجامعة والقطاع الخاص والسياسات الصناعية، يمكن أن يصبح المرسوم نقطة انطلاق لتحول أعمق ؛ من اقتصاد يستهلك التكنولوجيا إلى اقتصاد يمتلك القدرة على تطويرها وتوظيفها في بناء سوريا.

الاستثمار والقيمة المضافة



محمد الحلاق
نائب رئيس مجلس إدارة
جمعية العلوم الاقتصادية

إن ما يشهده الاقتصاد السوري في مسار إعادة التشكل، بعد أكثر من عقد من النزاع، لحظة تتطلب إعادة بناء ما تهدّم من بنية تحتية، وما تآكل من رأس المال، وما تعطّل من سلاسل الإنتاج.
وفي مثل هذه الظروف، يصبح الاستثمار بأشكاله المتنوعة، الأداة الأكثر قدرة، والأكثر أهمية في: إعادة تشغيل عجلة الإنتاج، خلق فرص العمل، واستعادة القيمة الاقتصادية المفقودة.
لا يقاس نجاح الاستثمار بحجم الأموال التي تُضخّ في الاقتصاد، بل بقدرته على تحويل هذه الأموال إلى طاقة إنتاجية حقيقية تنتج داخل البلد، وتُعيد بناء سلاسل القيمة.
الاستثمار المطلوب، اليوم، في سوريا هو ذاك القادر على: رفع نسبة المكوّن المحلي في كل مُنتج، تعزيز الاعتماد على الخبرات الوطنية، وتحويل المواد الخام إلى صناعات ذات قيمة أعلى، بما يعزز قدرة الاقتصاد على النمو الذاتي، ويخفض هشاشته أمام الصدمات، ويعزز السيادة الاقتصادية.
وهنا يبرز الدور المحوري للقطاع الخاص في قيادة هذا التحوّل، لأنه الأكثر قدرة على: الابتكار، قراءة الأسواق، وتحويل الفرص إلى مشاريع إنتاجية حقيقية.

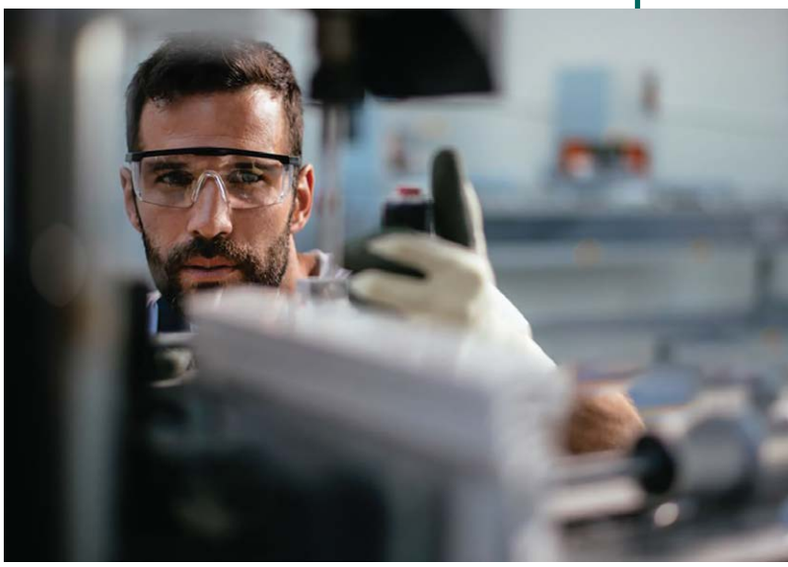

في التوصيف، نحن أمام اقتصاد يعاني من: فجوات تنموية حادة بين المحافظات، بنية تحتية متضررة، وتشتت مؤسسي يربك المستثمرين، بحيث يصبح الاستثمار في سوريا مهمة معقدة تتطلب بيئة أكثر استقراراً ووضوحاً، ضمن هذه الظروف، وهنا يبرز الاستثمار المحلي كأداة لـ: إعادة بناء المجتمعات، وتحقيق تنمية متوازنة من خلال تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية، بينما يحتاج الاستثمار الخارجي إلى: قواعد واضحة، حوكمة فعّالة، وضمانات قانونية كي يتمكن من الدخول بثقة.
هناك الكثير من نقاط القوة والضعف التي تختلف بين المستثمر المحلي والمستثمر الخارجي، ولكنني أجد أن أهم النقاط، تلك التي تتعلق بفهم البيئة والاحتياجات والرغبة بالبناء إضافة إلى الربح.
وبالرغم من أن الحكومة بدأت فعلياً بإعادة تأهيل قطاعات حيوية مثل (النقل الجوي والطاقة والغاز والكهرباء)، وأطلقت بعض الحوافز الضريبية والجمركية، إلا أن التحديات في (التمويل والإجراءات والشفافية) لا تزال تشكل عائقاً أمام تدفق الاستثمارات بالوتيرة المطلوبة.
كما أوضحت سابقاً، فنحن عندما نتحدث عن الاستثمار الناجح فنحن لا نقيسه بحجم رأس المال، بل بقدرته على خلق قيمة مضافة حقيقية داخل الاقتصاد، وإذا نظرنا إلى الأرقام، نجد أن الفجوة بين سوريا ودول الجوار في هذا المجال واضحة جداً.
كانت الصناعة التحويلية في سوريا تخلق قيمة مضافة تقارب 20–25% من الناتج المحلي قبل حرب النظام المخلوع على شعبه، بينما تراجعت بعد 2011 إلى نحو 12% فقط، في مقابل توسّع قطاعات منخفضة الإنتاجية مثل: الزراعة، والخدمات البسيطة.
في المقابل، حافظت تركيا على قيمة مضافة صناعية تتراوح بين 24–27% من الناتج، مع تفوّق واضح للصناعات الهندسية والغذائية.
وفي الأردن، بقيت الصناعات التحويلية عند حدود 15– 17%، مدفوعة بالصناعات الدوائية والهندسية.
أما لبنان، فعلى الرغم من صغر اقتصاده، حافظت الصناعة على قيمة مضافة تقارب 14– 16% قبل الانهيار المالي.
وإذا أخذنا أمثلة قطاعية أوضح فإن الصناعات الغذائية في تركيا والأردن تخلق قيمة مضافة أعلى بنحو 30– 50% من نظيراتها

السورية، لأنها تعتمد على سلاسل إنتاج كاملة، بينما تعمل في سوريا، غالباً، على تحويل أولي محدود.
وفي مجال الصناعات النسيجية، فإن سوريا كانت- تاريخياً- قوية، لكنها، اليوم، تخلق قيمة مضافة أقل بكثير من تركيا، حيث تصل القيمة المضافة في القطاع التركي إلى مستويات أعلى بنحو ضعفين إلى ثلاثة أضعاف بسبب(التقانة والجودة وسلاسل التوريد).
كما أن الصناعات الهندسية في تركيا هي الأعلى قيمة مضافة في المنطقة؛ بحيث تسهم بما يقارب 10% من الناتج، بينما تبقى في سوريا عند مستويات هامشية لا تتجاوز 2-3%.
هذه الأرقام تقول شيئاً واحداً بوضوح:
الاستثمار الناجح هو الاستثمار الذي يرفع القيمة المضافة داخل سوريا، وينقل الاقتصاد من قطاعات منخفضة الإنتاجية إلى قطاعات عالية القيمة المضافة، ويعيد بناء سلاسل الإنتاج المحلية، ويقلّل الارتهان للخارج.
نحن لا نحتاج إلى استثمارات كبيرة فقط، بل إلى استثمارات ذكية تخلق قيمة مضافة تشبه ما حققته(تركيا والأردن ولبنان)، وتعيد للاقتصاد السوري قدرته على النمو الذاتي.

بناء عليه، فإننا يجب أن نبحث عن الاستثمارات القادرة على: توليد قيمة مضافة أكبر، تعزيز ترابط السلاسل الإنتاجية، وتحقيق أثر اقتصادي سريع ومستدام، بحيث نعيد بناء منظومات إنتاجية قادرة على خلق قيمة مضافة توازي المتوسط الإقليمي، ذلك لأن القيمة المضافة ليست رقماً تقنياً، بل هي مؤشر إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج الثروة داخل حدوده بدل استيرادها من الخارج، ولكي نحدد القطاعات القادرة على توليد قيمة مضافة سريعة، يجب أن ننظر إلى فجوة القيمة المضافة بين سوريا ودول الجوار عبر أمثلة واضحة:

- **في منظومة الغذاء والزراعة المتقدمة:**

قبل اندلاع الثورة، كانت القيمة المضافة الزراعية في سوريا تدور حول 20-22% من الناتج المحلي الإجمالي، لكنها كانت منخفضة مقارنة بالجوار.
في تركيا، القيمة المضافة في الصناعات الغذائية وحدها تقارب 10-12% من الناتج، وتبلغ إنتاجية العامل فيها نحو ضعف إنتاجية العامل السوري، لأن تركيا تعمل ضمن سلاسل قيمة كاملة: من الإنتاج إلى التصنيع إلى التعبئة إلى التصدير.
في سوريا، لا يزال أكثر من 60% من المنتجات الزراعية يُباع خاماً أو شبه خام، ما يعني أن القيمة المضافة تضيع خارج الحدود.
الاستثمار المطلوب هنا ليس مصنعاً غذائياً، بل منظومة غذاء كاملة:
(تصنيع متقدم، لوجستيات تبريد، مختبرات جودة، سلاسل توريد، وهوية جغرافية للمنتجات).
هذه المنظومة وحدها قادرة على رفع القيمة المضافة الزراعية والصناعية معًا بنسبة 30- 40% خلال سنوات قليلة.

- **في منظومة الصناعات النسيجية:**

تُعتبر، وللأسف، مثالاً صارخاً على فجوة القيمة المضافة، حيث إنها تراجعت، خلال فترة حرب النظام المخلوع على شعبه، بشكل كبير.
لقد تضاعفت القيمة المضافة في تركيا في قطاع النسيج والألبسة أكثر ثلاث مرات، خلال 20 عاماً، لأنها أصبحت منظومة متكاملة، تشمل:
(الغزل والنسيج والصباغة والتصميم والعلامات التجارية والتسويق و التصدير).
بالمقابل، وفي سوريا، تعمل معظم المنشآت عند مستوى "الغزل والنسيج" فقط، أي في أدنى نقطة من القيمة المضافة، ومن ثم يمكن أن ترتفع القيمة المضافة بنسبة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف إذا أعيد بناء السلسلة كاملة، وتالياً يمكن أن تتحول الصناعة من قطاع تقليدي إلى قطاع عالي القيمة المضافة.



- **منظومة الهندسة والخدمات اللوجستية**

تُعتبر تركيا أعلى قيمة مضافة في المنطقة بحيث تتجاوز 12% من الناتج، وفي الأردن ما بين 8- 10%، أما في سوريا فلا تزال عند حدود 2- 3 % فقط.
علماً بأن هذه المنظومة تشمل:
تصنيع قطع الغيار، الصناعات الكهربائية الخفيفة، خدمات الصيانة الصناعية ، المرافئ الجافة، التخزين الذكي، النقل المتخصص، خدمات التصدير ...إلخ
هذه القطاعات تخلق قيمة مضافة عالية لكل عامل ولكل وحدة رأسمال، وتقلّل الاعتماد على الاستيراد في المواد الهندسية.
يتوجب العمل على رفع مساهمتها إلى 8% كحد أدنى، خلال سنوات قليلة، حال توفر بيئة تشريعية مستقرة.

- **منظومة الاقتصاد الأخضر (ذات قيمة مضافة مزدوجة: اقتصادية وبيئية)**

لا يزال الاقتصاد الأخضر هامشياً في سوريا، على الرغم من الحاجة الهائلة له ، علماً بأنه في تركيا، يشكّل الاقتصاد الأخضر ما يقارب 5% من الناتج.
للتوضيح، فإن القيمة المضافة هنا تأتي من:
الطاقة الشمسية (مشاريع صغيرة ومتوسطة)، إعادة تدوير النفايات الصناعية والزراعية، معالجة المياه الرمادية، وحلول كفاءة الطاقة للمصانع والمنشآت.
هذه المنظومة تقلّل فاتورة الاستيراد في الطاقة والمواد الأولية، وتخلق وظائف ذات إنتاجية أعلى، وتفتح باباً لصادرات جديدة، بسبب تخفيض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة.

- **منظومة الاقتصاد المعرفي**

من: برمجيات، تصميم، خدمات مالية، محتوى رقمي، تعليم متخصص عن بعد ، والخدمات عالية القيمة.
يمكن لهذا القطاع أن ينمو بسرعة لأنه يعتمد على الرأسمال البشري لا على الرأسمال النقدي، ومن باب العلم فإن الخدمات المعرفية تشكل ما بين 6-12% من الناتج في لبنان والأردن.
من مزايا هذا الاقتصاد، أنه: يعتمد على تصدير الخدمات بدل السلع، ويخلق وظائف عالية الإنتاجية للشباب.

خلاصة القول: إن القطاعات القادرة على توليد قيمة مضافة في سوريا ليست قطاعات منفصلة، بل منظومات إنتاجية متكاملة.

نحن لا نبحث عن "صناعة رابحة"، بل عن اقتصاد جديد يقوم على: الغذاء المتقدم، النسيج المتكامل، الهندسة والخدمات اللوجستية، الاقتصاد الأخضر، والاقتصاد المعرفي.

هذه المنظومات هي التي سترفع القيمة المضافة، وتخلق وظائف ذات إنتاجية أعلى، وتقلّل الارتهان للخارج، وتعيد لسوريا قدرتها على النمو الذاتي في مرحلة ما بعد النزاع.

وهنا يكمن السؤال الأهم، وهو: إلى أي مدى يمكن للحوافز الحكومية من ضريبية أو تمويلية، أو جمركية، أن تغيّر قرار المستثمر؟

وما نوع الحوافز التي يعتبرها المستثمر الأكثر تأثيراً في إعادة تشغيل المنشآت الصناعية والتجارية؟

للإجابة عن السؤال، قد نختلف حسب نوع القطاع، ولكننا سنتفق على أن البيئة الاستثمارية ليست فقط مراسيم أو تشريعات وإنما ممارسات. و الدليل على ذلك، أن هناك الكثير من الدول التي لا تملك قوانين استثمار ولديها أعلى معدلات في الاستثمار الخارجي.

تقول الأرقام: إن الإيرادات الجمركية شكّلت، خلال السنوات الأخيرة، نحو 35–40% من الإيرادات العامة، بينما بقيت الضرائب المباشرة عند حدود 10% فقط.

هذا يوضح أن أي تخفيف مدروس للرسوم على مدخلات الإنتاج يمكن أن يرفع القيمة المضافة الصناعية والغذائية مباشرة، لكن ذلك ليس كافياً إذا بقيت البيئة الاستثمارية معقدة ومتشعبة.

وكي نكون أقرب إلى الحلول العملية، يجب أن **نبحث في**



العوائق كي نعالجها وتصبح جاذبة للاستثمار:

1- الإجراءات والتسهيلات

• يستغرق تأسيس شركة أو الحصول على ترخيص صناعي في سوريا، أشهراً طويلة، بينما في تركيا لا يتجاوز الأمر أياماً معدودة بفضل النافذة الواحدة.

• في الأردن، تطبيق نظام النافذة الموحدة خفّض زمن تسجيل الشركات بنسبة 60%، ما انعكس مباشرة على تدفق الاستثمار.

الرسالة: الحوافز بلا تبسيط للإجراءات تفقد قيمتها.

2- الإطار التشريعي والتنظيمي

في لبنان، غياب الثقة بالقوانين كان أحد أسباب انهيار الاستثمار على الرغم من وجود حوافز ضريبية.

في تركيا، استقرار التشريعات الاستثمارية، منذ مطلع الألفية، ساعد على: مضاعفة الاستثمار الصناعي، ورفع مساهمة الصناعات الهندسية من 7% عام 2000 إلى أكثر من 12% عام 2020.

الرسالة: المُستثمر يحتاج إلى قواعد واضحة ومستقرة، لا إلى نصوص تتغيّر كل عام.

3- البنية التحتية والخدمات

في سوريا، تكلفة النقل واللوجستيات تشكّل أكثر من 20% من تكلفة المنتج في بعض القطاعات، بينما في الأردن لا تتجاوز 10% بفضل المرافئ الجافة والخدمات اللوجستية الحديثة.

في تركيا، الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية رفع صادرات الصناعات الغذائية بنسبة 50% خلال عقد واحد.

الرسالة: الحوافز يجب أن تشمل الاستثمار في البنية التحتية الداعمة، لا أن تقتصر على الإعفاءات المالية.

4- التمويل والضمانات

في سوريا، التمويل الصناعي قصير الأجل ومحدود، بينما في الأردن وتركيا هناك برامج تمويل تشغيلي وقروض ما قبل الشحن، رفعت إنتاجية المنشآت الصغيرة بنسبة 20– 30%.

الرسالة: الحوافز المالية يجب أن تُترجم إلى أدوات تمويل إنتاجي، لا إلى قروض استهلاكية.

خلاصة

يجب أن تُفهم الحوافز في سوريا كمنظومة متكاملة: تبسيط الإجراءات، استقرار التشريعات، تطوير البنية التحتية، وتوفير التمويل الإنتاجي.الإعفاءات الضريبية والجمركية وحدها لا تكفي. المُستثمر يحتاج إلى: بيئة واضحة، سريعة، مستقرة، وموثوقة. هذه هي الحوافز الحقيقية التي ترفع القيمة المضافة، وتعيد الثقة بين الدولة والقطاع الخاص، وتحوّل الاستثمار من قرار فردي إلى مشروع وطني لإعادة بناء الاقتصاد.

نأتي على السؤال الذي يدور في بال الجميع، ما الذي يحتاجه المستثمر المحلي اليوم ليعيد تشغيل منشآته أو يوسّعها؟ هل الأولوية للتمويل؟ أم للطاقة؟ أم لتبسيط الإجراءات؟ أم لإعادة بناء الثقة المؤسسية؟

يحتاج المستثمر المحلي في سوريا، اليوم، إلى مزيج متكامل من: الطاقة الميسّرة، التمويل المرن، الإجراءات المبسّطة، والثقة المؤسسية؛ فغياب أي عنصر منها يجعل إعادة تشغيل المنشآت أو توسيعها شبه مستحيل.

تُظهر الأرقام أن الصناعة السورية تراجعت من مساهمة قاربت 25% من الناتج، قبل حرب النظام المخلوع على شعبه، إلى نحو 12% فقط عام 2022، بينما في تركيا بقيت عند 24–27%، وفي الأردن 15–17%، ما يعكس حجم الفجوة التي يجب سدّها عبر بيئة استثمارية أكثر وضوحاً واستقراراً.



قد تكون أولويات المستثمر المحلي لإعادة التشغيل أو التوسعة:

1- الطاقة

• تشكّل الكهرباء والمحروقات أكثر من 25% من تكلفة الإنتاج الصناعي في سوريا، مقابل 12– 15% في تركيا، حيث سياسات الكفاءة والدعم متقدمة.

• العجز في الطاقة الكهربائية يتجاوز 5,000 ميغاواط، ما يعني أن أي منشأة صناعية تعمل، اليوم، تواجه انقطاعات يومية وتكاليف تشغيل مرتفعة.

الرسالة: لا يمكن لأي منشأة أن تعود للعمل من دون معالجة أزمة الطاقة عبر استثمارات في(التوليد والتوزيع وكفاءة الاستخدام).

2- التمويل

• انكمش الاقتصاد السوري بنسبة 83% بين 2010 و2025، والبنوك المحلية ضعفت، وليس لديها القدرة على الإقراض.

• أظهر تقرير دولي أن 77% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر نقص التمويل العقبة الأولى أمام التشغيل.

• برامج التمويل الصناعي في الأردن، رفعت إنتاجية المنشآت الصغيرة بنسبة 20% خلال خمس سنوات، ما يوضح أثر التمويل الموجّه.

الرسالة: التمويل التشغيلي وقروض ما قبل الشحن هي الأولوية، لا القروض الاستهلاكية قصيرة الأجل.

3- الإجراءات

• صُنّفت سوريا في المرتبة 176 عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (2019)، مقابل 34 لتركيا و75 للأردن و143 للبنان.

• تأسيس شركة أو الحصول على ترخيص صناعي يستغرق شهوراً، بينما في تركيا والأردن أصبح عبر نافذة واحدة خلال أيام.

الرسالة: تبسيط الإجراءات شرط أساسي، وإلا فإن الحوافز المالية تفقد قيمتها.

4- الثقة المؤسسية

• غياب الثقة بالقوانين في لبنان، كان سبباً رئيساً لانهيار الاستثمار على الرغم من وجود حوافز.

• استقرار التشريعات الاستثمارية في تركيا، منذ مطلع الألفية ساعد في: مضاعفة الاستثمار الصناعي، ورفع مساهمة الصناعات الهندسية من 7% إلى 12%.

الرسالة: المستثمر يحتاج إلى قواعد واضحة ومستقرة، لا إلى نصوص تتغيّر كل عام أو تُطبّق بانتقائية.

لا بد لنا من الوقوف على أهم التحديات التي تؤثر في الاستثمار وثقة الأعمال:

- التشتت التنظيمي وعدم القدرة على التنبؤ.
- محدودية الوصول إلى التمويل.
- تراجع الثقة المؤسسية (أهمية تكافؤ الفرص).
- تجزئة الحوكمة.

*** خلاصة

إن إعادة تشغيل المنشآت أو توسيعها في سوريا، اليوم، لا تتوقف على رأس المال وحده، بل على أربعة أعمدة:

- طاقة ممكنة للإنتاج.
- تمويل موجّه للمشروعات.
- إجراءات مبسّطة وسريعة.
- ثقة مؤسسية مستقرة.

هذه الأعمدة هي التي ترفع القيمة المضافة، وتعيد الثقة بين الدولة والقطاع الخاص، وتحوّل الاستثمار من قرار فردي إلى مشروع وطني لإعادة بناء الاقتصاد.

أخيراً

إنّ استدامة نجاح توطين المشاريع الاستثمارية يرتبط بوجود بيئة مؤسسية وتشريعيّة قادرة على: تعزيز ثقة المستثمرين، وتوفير مستويات عالية من الكفاءة والشفافيّة والمرونة.

ومن هذا المنطلق، يأتي الدور الذي تؤدّيه الجهات الحكوميّة في: معالجة التحدّيات التي تواجه المشاريع الاستثمارية، وإعادة تفعيل المشاريع المتعثرة، وهو ما ينعكس في إعادة تنشيط عدد من المشاريع الاستراتيجيّة وعودتها إلى مسارها التنموي.

وفي الصدد ذاته، يُمثل إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة خطوة مهمة في تطوير البيئة الاستثماريّة؛ من خلال: تسريع إجراءات التقاضي، وتوفير حماية قانونيّة أكثر تخصصاً للمستثمرين.

الانضباط المالي في سوريا
بين ضرورات الاستدامة وتحديات الإصلاح الاقتصادي
اختلالات بنيوية تتجاوز الموازنة

يشكل الانضباط المالي ركناً للاستقرار الاقتصادي؛ فهو ينظم العلاقة بين الإيرادات العامة والإنفاق؛ ويحد من تراكم الالتزامات التي تتجاوز قدرة الدولة التمويلية.
وتكتسب هذه المسألة أهمية في سوريا، حيث تتزامن محدودية الموارد مع اتساع الاحتياجات الخدمية والاستثمارية، لذلك لا ينحصر التحدي في تخفيض النفقات؛ بل يمتد إلى تحسين تخصيصها ودعم التعافي الإنتاجي.

التعميم الرئاسي وإعادة ترتيب الأولويات

في 28 أيلول الماضي، صدر تعميم للأمانة العامة لرئاسة الجمهورية لترشيد الإنفاق العام بناء على مقترح وزارة المالية، وشملت الإجراءات: وقف مشتريات إدارية غير ضرورية، تقييد شراء السيارات والتجهيزات، وخفض مخصصات الوقود للآليات الحكومية بنسبة 30%؛ مع استثناء النقل الجماعي والطوارئ والآليات التي تقل مخصصاتها عن 70 ليتراً شهرياً، كما شملت مراجعة المشاريع القابلة للتأجيل؛ مع الحفاظ على الرواتب والخدمات الأساسية، ومنها(الصحة والتعليم والمياه والطاقة والأمن)، غير أن نتائج هذه الخطوات تتوقف على: الالتزام بالتنفيذ، وقياس الوفورات الفعلية.
وعند تقييم الإجراءات الحكومية، ينبغي نشر مقارنة دورية بين(المخصصات التي جرى خفضها والوفورات التي تحققت فعلاً)، ثم بيان أوجه إعادة توجيه تلك الوفورات؛ فخفض الوقود أو تأجيل شراء المعدات قد يوفر سيولة سريعة، لكنه لا يعالج بمفرده ضعف الإيرادات أو اختلال نظم المشتريات، والشفافية في عرض البيانات تسمح بتمييز الوفورات المستدامة من التخفيضات المؤقتة، وتساعد في حماية الإنفاق الذي يحقق منافع اقتصادية واجتماعية المستقبل.

مؤشرات الفجوة التمويلية

ومن المفيد قراءة هذه الأرقام باعتبارها مؤشرات لتدفقات فعلية خلال ستة أشهر، لا حكماً نهائياً على السنة بأكملها، فالفارق بين نمو المصروفات والإيرادات لا يوضح وحده ما إذا كانت الزيادة مؤقتة أو قابلة للاستمرار، كما ينبغي الفصل بين العجز المحاسبي وحاجات التمويل النقدي، وفحص أي متأخرات أو التزامات مرحّلة قد لا تظهر مباشرة ضمن الإنفاق المعلن.
وبحسب بيانات النصف الأول من العام الجاري بلغ الإنفاق الحكومي نحو 3.7 مليارات دولار، مقابل إيرادات قاربت 2.695 مليار دولار، أي بعجز يقارب 1.005 مليار دولار، وغطت الإيرادات بذلك 72.8% من الإنفاق، بينما مثل العجز 27.2% من النفقات و37.3% من الإيرادات، وارتفع الإنفاق بنسبة 331% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2025، مقابل نمو الإيرادات بنسبة 111%، بفارق 220 نقطة مئوية بين المعدلين.
ولا تعني زيادة الإنفاق بالضرورة تراجع الانضباط،



إذ قد ترتبط بـ(زيادة الرواتب واستعادة الخدمات وارتفاع التكاليف)، ويظل التقييم مرهوناً بتحديد طبيعة المصروفات وعوائدها، كذلك بلغت نسب تنفيذ تقديرات الإيرادات والاعتمادات الإنفاقية السنوية 31% و35% على التوالي، لكن الحكم عليها يتطلب مراعاة التوزيع الزمني للتحصيل والصرف.

الكفاءة والاستدامة المالية

لا تكمن الأولوية في تقليص الإنفاق؛ وإنما في التمييز بين: المصروفات الجارية محدودة المردود، والاستثمار الذي يرفع الإنتاجية ويوسع القاعدة الضريبية، ويمكن تحسين الكفاءة عبر: إصلاح المشتريات العامة، تعزيز الرقابة، ونشر بيانات الإنفاق ونتائج المشاريع؛ مع حماية الخدمات الأساسية والفئات الأكثر هشاشة، ومن الضروري كذلك: الحد من الهدر، تحسين التحصيل الضريبي، ومكافحة التهرب من دون زيادة الأعباء على الأنشطة الصغيرة والمتعثرة.
وتستدعي الاستدامة اعتماد إطار متوسط الأجل للموازنة، يقوم على: توقعات واقعية للإيرادات، وسقوف واضحة للإنفاق؛ مع متابعة المخاطر والالتزامات غير الظاهرة، كما يجب ألا يؤدي التصحيح المالي إلى تقويض الاستثمار والطلب المحلي، لأن إضعاف النشاط الاقتصادي قد يحد- بدوره- من نمو الموارد العامة مستقبلاً.

من إدارة العجز إلى الإصلاح المؤسسي

يمثل تعميم الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية خطوة تنظيمية مفيدة، لكنه لا يكفي وحده لضمان التوازن المالي، فتقدير الاستدامة يتطلب معرفة: طريقة تمويل العجز، مستوى الدين العام، وحجم الاقتصاد، إلى جانب سلامة إدارة الموارد، والمطلوب انتقال تدريجي من إجراءات التقشف الجزئية إلى إصلاح مؤسسي يربط الإنفاق بالأداء والمساءلة والنمو، بحيث يصبح ضبط المالية العامة وسيلة لتعزيز التعافي، لا عبئاً إضافياً عليه.

قوانين الاستملاك في سوريا..
عدالة الملكية ومتطلبات إعادة الإعمار
إرث يحتاج إلى مراجعة

يشكل الاستملاك العقاري في سوريا ملفاً حساساً؛ تتداخل فيه حقوق المواطنين مع احتياجات الدولة للتنمية وإعادة الإعمار، فالأرض ليست مجرد أصل اقتصادي، بل قد تكون مصدر رزق وذاكرة عائلية وضماناً للاستقرار.
وفي المقابل تحتاج المؤسسات العامة إلى مواقع لإقامة المدارس والمستشفيات والطرق والمرافق الأساسية، ولذلك لا يكمن الحل في رفض الاستملاك مطلقاً، ولا في إطلاق يد الإدارة؛ وإنما في إرساء قواعد واضحة تحقق المنفعة العامة وتحمي الملكية الخاصة.



تشريعات مختلفة ومشكلات متراكمة

تعاقبت في سوريا تشريعات مرتبطة بالاستملاك والتوسع العمراني، أبرزها قانون الاستملاك الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 20 لعام 1983، إلى جانب تشريعات التنظيم العمراني، ومنها: المرسوم التشريعي رقم 66 لعام 2012 ، والقانون رقم 10 لعام 2018.
ومن الضروري التمييز بين: الاستملاك المباشر للمنفعة العامة، وإعادة تنظيم المناطق العقارية؛ فلكل منهما إجراءات وآثار مختلفة في المالكين وأصحاب الحقوق.
وقد أثارت تطبيقات سابقة خلافات بشأن (التعويض وإثبات الملكية وتغيير استعمال العقارات)، ما يستدعي مراجعة الحالات على أساس الوقائع والوثائق، لا الأحكام العامة.

المنفعة العامة والرقابة القضائية

يجب أن يكون الاستملاك وسيلة استثنائية تبررها حاجة عامة محددة، لا طريقاً سهلاً لنقل الملكية، ويثير نص المادة السابعة من قانون 1983، الذي يجعل مرسوم الاستملاك غير قابل للطعن أو المراجعة، إشكالية تستحق المعالجة التشريعية، فوجود رقابة قضائية فعالة على المشروعية، وإلزام الإدارة بتسبيب قراراتها وإعلان أهداف المشاريع، يعززان الثقة ويحدان من التعسف، كما ينبغي تمكين أصحاب الحقوق من الاطلاع على الملفات وتقديم اعتراضاتهم ضمن مهل معلنة وإجراءات ميسرة.

حين تتغير غاية الاستملاك

تظهر المشكلة- بوضوح- عندما لا ينفذ المشروع الذي استملكت الأرض من أجله، أو تنتفي الحاجة إليه، أو يتحول العقار إلى استعمال استثماري مختلف، وهنا لا يصح افتراض أن كل استملاك سابق باطل، كما لا يجوز تجاهل تغير الظروف.
والمطلوب تصنيف الحالات: عقارات نفذت عليها مرافق عامة، وأراض بقيت من دون استخدام، ومواقع تغيرت وظيفتها، وبناء على ذلك يمكن دراسة إعادة العقار متى أجاز القانون والواقع، أو اعتماد تسوية عادلة تراعي حقوق الأطراف كافة.

التعويض والاستثمار من دون ظلم جديد

لا تتحقق العدالة بتعويض اسمي يفقد قيمته بفعل الزمن والتقلبات الاقتصادية، لذلك ينبغي وضع معايير شفافة للتقييم؛ تعتمد خبرة مستقلة؛ وتراعي (تاريخ الاستملاك وطبيعة الضرر والقيمة الاقتصادية الفعلية)، مع مسار واضح للاعتراض.
وفي المشاريع الاستثمارية القائمة قد تكون التسوية المالية أو المشاركة الرضائية في العوائد خياراً مناسباً لبعض الحالات، لكن حماية المالك الأصلي يجب أن تقترن بمراعاة المستثمر حسن النية والعمال والمصلحة العامة، تجنباً لمعالجة مظلمة بإنتاج مظالم جديدة.

إصلاح قابل للتنفيذ

تبدأ المعالجة بـ: حصر العقارات المتنازع عليها، رقمنة السجلات، حماية الوثائق، ثم إنشاء آلية مستقلة تضم قضاة وخبراء عقاريين وماليين للنظر في الملفات؛ وفق معايير منشورة ومهل محددة، وينبغي أن تخضع قرارات هذه الآلية لرقابة القضاء، وأن تضع الدولة أولويات للتسويات؛ وفق حجم الضرر وإمكانات التنفيذ، مع نشر تقارير دورية عن النتائج والتكلفة، كما يلزم تحديث التشريعات؛ بما يمنع توسيع الاستملاك خارج الضرورة؛ ويحدد مصير الأراضي التي تتعطل أغراضها.

شراكة على أساس الحقوق

إن إصلاح الاستملاك ليس مواجهة بين الدولة والمواطن، بل فرصة لإعادة بناء الثقة على قاعدة قانونية مستقرة، فالتنمية المستدامة تحتاج إلى مؤسسات قادرة على تنفيذ المشاريع، كما تحتاج إلى ملاك يشعرون بأن حقوقهم لا تضيع باسم المصلحة العامة، وكلما كانت الإجراءات عادلة وشفافة وقابلة للمراجعة؛ أصبحت إعادة الإعمار أكثر قبولاً واستقراراً؛ وتحولت العدالة العقارية إلى ركيزة للاستثمار والسلم الاجتماعي؛ وبذلك تتحقق حماية الملكية؛ وتستعيد الإدارة مصداقيتها؛ ويتراجع خطر النزاعات الطويلة؛ وتصبح القرارات العامة أكثر قابلية للفهم والمساءلة والتطبيق العملي، ولا يكتمل هذا المسار إلا بإشراك المواطنين والخبراء في : صنع القرار، التخطيط العمراني، وتقييم التعويضات العادلة.

القفز التكنولوجي في سوريا..

بين إعادة الإعمار والعدالة *الاقتصادية*

لا تحتاج سوريا، اليوم، إلى إعادة بناء ما انهار فقط، بل إلى بناء اقتصاد قادر على: توليد فرص العمل، وتوزيعها بعدالة، واستعادة ثقة الناس بمؤسساتهم. ومع محدودية الموارد والوقت؛ يبدو «القفز التكنولوجي» المدروس خياراً واقعياً، بشرط ألا يتحول إلى استعراض لمشاريع رقمية من دون معالجة الأساسات: الكهرباء، الإنترنت، التمويل، والقانون.



د.زياد عربش

لماذا القفز التكنولوجي؟

الفكرة ليست أن التكنولوجيا حل سحري، بل إنها قد تختصر زمناً وتكلفة لا يتحملهما بلد خارج من صراع طويل، فشبكة طاقة شمسية مصغرة يمكن تنفيذها في أسابيع، بينما تحتاج محطة مركزية إلى سنوات وتمويل ضخم، كما أن الدفع عبر الهاتف يقلل الحاجة إلى فروع مصرفية كثيرة، والمنصات الرقمية تتيح للحرفي أو المبرمج الوصول إلى أسواق خارجية من دون ترك مدينته.

هنا تكمن أهمية القفز: لا تحتاج سوريا إلى إعادة المرور بكل المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة؛ يمكنها الانتقال مباشرة إلى حلول أحدث في (الاتصالات والطاقة والمدفوعات والخدمات العامة)، متى توافرت البيئة التي تجعل هذه الحلول قابلة للعمل فعلياً.

الدولة ليست طرفاً ثالثاً

في هذه المرحلة، لا يمكن للدولة أن تنسحب من الاقتصاد تحت شعار "السوق الحرة"، فالسوق لا تعمل في فراغ؛ إنها تحتاج إلى (قواعد واضحة، وقضاء قادر على إنفاذ العقود، وحماية للملكية، وشفافية في التنظيم). دور الدولة ليس أن تدير كل شيء، بل أن تبني القواعد التي تسمح للقطاع الخاص والمجتمع المدني والمغتربين بالعمل.

ملايين السوريين العائدين يحتاجون إلى: كهرباء موثوقة، إنترنت مستقر، تمويل ميسر، وقواعد تحمي صغار المستثمرين. ومن دون هذه العناصر، ستبقى أرقى التقنيات مشاريع تجريبية معزولة، تُفتتح ثم تتوقف عند أول عائق إداري أو مالي.

الترتيب قبل الطموح

القفز التكنولوجي لا يعني الإعلان عن مشاريع ذكاء اصطناعي وشبكات الجيل الخامس قبل تأمين الكهرباء والإنترنت الأساسيين. الأولوية الحقيقية هي تهيئة الظروف التي تجعل الأهداف المتقدمة ممكنة لاحقاً: شبكات اتصال جيدة، مهارات قابلة للتشغيل، أطر تنظيمية واضحة، ومؤسسات قادرة على التنفيذ.

يمكن تصور مسار تراكمي يبدأ بالتأهيل والصمود، ثم بناء القدرات، ثم الابتكار، وأخيراً سيادة تكنولوجية انتقائية في مجالات يملك فيها السوريون ميزة نسبية، أما القفز إلى المراحل المتقدمة، قبل إكمال الأساسيات، فهو أسرع طريق لإهدار الموارد وفقدان الثقة.

أين نقف اليوم؟

سوريا ليست بلا تجربة في هذا المجال، منذ مشروع «سوريا 2025» في مطلع الألفية وتقرير التكنولوجيا عام 2005، ظهرت أفكار عن القفز التكنولوجي، لكن الفجوة بين التخطيط والتنفيذ بقيت قائمة. وفي السنوات الأخيرة ظهرت مبادرات أكثر تحديداً، منها الأجندة الوطنية للشركات الناشئة التقنية 2025–2030، التي تركز على: تحديث التشريعات، تسهيل تأسيس الشركات، وتوسيع فرص التمويل. كما افتتح مركز الابتكار الرقمي DIGIT في دمشق، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتمويل ياباني، إلى جانب مبادرات لربط ريادة الأعمال بالذكاء الاصطناعي في جامعات مثل حلب.

هذه الخطوات مهمة، لكنها لا تكفي وحدها، فبيئة ريادة الأعمال ما زالت مجزأة وغير رسمية في كثير من جوانبها: بنية تحتية ضعيفة، قوانين غير واضحة، صعوبة في الوصول إلى التمويل، وضعف في ثقافة المخاطرة. والمشكلة ليست غياب الحاضنات أو المكاتب المشتركة، بل غياب البنية غير المرئية التي تجعل تسجيل شركة سريعاً، وحماية الملكية الفكرية ممكنة، وتحويل النموذج الأولي إلى منتج قابل للبيع أمراً واقعياً.

التمويل: العقدة الأصعب

لا يمكن بناء اقتصاد رقمي من دون رأسمال، والواقع الحالي يضع سوريا أمام قيود مزدوجة: محدودية رأس المال المبكر داخل البلد، وتعقيد العلاقات المصرفية والتحويلات الخارجية على الرغم من التغيرات في ملف العقوبات، كما أن كثيراً من المبادرات القائمة تعتمد على المساعدات أو أجندات المانحين، ما يجعل استدامتها موضع تساؤل.



هنا يبرز دور السوريين في المهجر، فهم ليسوا مصدر تحويلات فقط، بل جسر بين المستثمرين الخارجيين والسوق المحلية، وناقلون للخبرة والمعرفة الإدارية والتقنية. ونجاح نماذج سورية في شركات تقنية إقليمية يثبت وجود القدرات، لكن تحويل هذه القدرات إلى استثمار منتج يتطلب أكثر من النداءات الوطنية: يحتاج إلى نظام مالي عامل، آليات موثوقة لتحويل الأموال، صناديق ضمان، وأدوات لرأس المال المخاطر.

شبكة الملائكة السوريين، التي أطلقتها وزارة الاتصالات لربط الشركات الناشئة بالمستثمرين المحليين والمغتربين، خطوة في الاتجاه الصحيح. لكنها ليست بديلاً عن إصلاح مالي أوسع يسمح للمستثمر بالدخول والخروج من دون مخاطر قانونية أو إجرائية مفرطة.

قطاعات ذات أولوية

لا تحتاج سوريا إلى الاستثمار في كل القطاعات في الوقت نفسه، هناك أربعة مجالات يمكن أن تحقق أثراً سريعاً.

أولها الطاقة: توسيع الشبكات الشمسية المصغرة مع البطاريات في الأحياء والقرى، لا كحل مؤقت فقط، بل كاستراتيجية صمود تقلل الاعتماد على الوقود والشبكة المركزية الهشة.

ثانيها الاتصالات: الانتقال إلى شبكات حديثة بدل إعادة بناء بنية قديمة، مع الاستفادة من مشاريع الألياف الضوئية وتحسين الاتصال الدولي، فمن دون إنترنت مستقر، لا معنى للحديث عن اقتصاد رقمي.

ثالثها المدفوعات الرقمية: بناء نظام دفع موثوق يخدم الأفراد والمشاريع الصغيرة، ويسهل(التحصيل والتسويق والوصول إلى الأسواق).

رابعها الخدمات الأساسية: سجلات صحية إلكترونية، تعليم رقمي، وإدارة ذكية للمياه. هذه التطبيقات لا تحتاج بالضرورة إلى تقنيات معقدة، لكنها تحتاج إلى بيانات موثوقة ومؤسسات قادرة على التشغيل.

العدالة شرط للنمو

لا يمكن فصل الاقتصاد عن العقد الاجتماعي. إذا رأى الناس أن ثمار إعادة الإعمار تذهب إلى نخبة ضيقة، فسيفقد أي مشروع اقتصادي شرعيته مهما كانت جدواه التقنية. لذلك، يجب أن يكون الشمول جزءاً من التصميم الاقتصادي، لا إضافة اجتماعية لاحقة.

إدماج الشباب والنساء والنازحين العائدين وذوي الإعاقة في سوق العمل يوسع القاعدة الإنتاجية ويرفع دخل الأسر. برامج التدريب على تركيب الطاقة الشمسية، أو صيانة الأجهزة، أو التسويق الرقمي، أمثلة عملية على كيفية ربط المهارات بالفرص. كذلك يحتاج الاقتصاد غير الرسمي إلى مسار تدريجي نحو الحماية الاجتماعية والتأمين، بدل ترك العاملين خارج أي إطار قانوني.

خطة عمل واقعية

يمكن تلخيص الأولويات في أربع خطوات:

1- تأمين الكهرباء والإنترنت في المناطق ذات الكثافة الاقتصادية أولاً

2- إصلاح تشريعي سريع لتسجيل الشركات وحماية الملكية وتسهيل إنفاذ العقود.

3- إطلاق أدوات مالية عملية: صندوق ضمان، رأسمال مخاطر، وتسهيل تحويلات المغتربين.

4- تنفيذ مشاريع رائدة في الطاقة الشمسية والدفع الرقمي، مع اشتراط إدماج الشباب والنساء في التشغيل والتدريب.

بالتحليل الاخير إن التكنولوجيا ليست بديلاً عن السياسة، والعقد الاجتماعي
" لا يُهندس من فوق"، لكن التكنولوجيا يمكن أن توسع الاحتمالات إذا أثبتت في الميدان أنها قادرة على تحسين حياة الناس اليومية: كهرباء أطول، خدمة أسرع، فرصة عمل أوضح، ووصول أسهل إلى السوق.

المهمة العاجلة أمام تبني استراتيجيات طموحة، وبناء إثبات عملي بأن مساراً مختلفاً ممكنٌ. وهذا الإثبات يبدأ من(الكهرباء والإنترنت والقانون والتمويل)، قبل أن يصل إلى الذكاء الاصطناعي والمدن الذكية.

فجوة الطاقة النفطية في سوريا..

بين ضرورة التصحيح السعري وإمكان استعادة التوازن

لا يمكن فهم أزمة المحروقات في سوريا من زاوية السعر وحده، لأن الأسعار تعكس اختلالاً أعمق في بنية الطاقة، فالاقتصاد يواجه إنتاجاً محلياً لا يغطي سوى جزء من الطلب، وقدرات تكرير محدودة، واعتماداً مرتفعاً على استيراد الخام والمشتقات الجاهزة، مع حساسية شديدة لتغيرات الأسعار العالمية وتكاليف النقل والتأمين.

لذلك لا ينبغي أن ينحصر النقاش في سؤال: هل الرفع مبرر؟ بل في سؤال أهم هو: كيف يمكن الوصول إلى تسعير يضمن استمرار الإمدادات وتمويل القطاع، من دون أن تتحول تكلفة الطاقة إلى عامل يضعف الإنتاج، ويعمق التضخم، ويضغط على دخل الأسر؟

حجم الفجوة وفق الأرقام الرسمية الأحدث

حسب أحدث الأرقام الرسمية، يبلغ إنتاج سوريا الحالي من النفط نحو 108 آلاف برميل يومياً، بينما تتراوح الاحتياجات اليومية للبلاد بين 300 و350 ألف برميل، وبذلك يغطي الإنتاج المحلي نحو 31 إلى 36 بالمئة من الاحتياجات، أي قرابة الثلث، بينما تتراوح الفجوة الحسابية بين نحو 192 و242 ألف برميل يومياً، وتمثل هذه الفجوة مؤشراً إلى نقص الإمداد المحلي، ولا تساوي بالضرورة حجم الاستيراد الفعلي، ولا تعني هذه الفجوة أن سوريا تحتاج إلى استيراد الكمية نفسها من النفط الخام يومياً، فتلبية الطلب تتم عبر مزيج من: الإنتاج المحلي، تكرير الخام، استيراد الخام المناسب للمصافي، واستيراد المشتقات النفطية الجاهزة، إضافة إلى المخزونات وتغيرات الاستهلاك، ولذلك يجب التمييز بين: فجوة الاحتياج وحجم الواردات الفعلية، التي تتأثر بـ: طاقة المصافي، نوعية الخام، تركيب الطلب، وتوافر المخزون.

ويزداد هذا التمييز أهمية لأن نحو 80 بالمئة من الخام المحلي من الخامات الثقيلة، وفق وزارة الطاقة، وهذا يعني أن ارتفاع إنتاج الخام لا يترجم تلقائياً إلى الكميات نفسها من البنزين والمازوت بالمواصفات والنسب التي تحتاجها السوق، ولا يلغي الحاجة إلى استيراد خامات أنسب للتكرير أو مشتقات جاهزة.

الاستيراد ليس رقماً واحداً

تعتمد السوق السورية، بدرجة كبيرة، على الخارج لتغطية جزء من احتياجاتها النفطية، لكن الاعتماد على الاستيراد لا يمكن اختزاله في رقم واحد، فالواردات تشمل خاماً مناسباً للتكرير، ومشتقات جاهزة تختلف كمياتها باختلاف(تشغيل المصافي وتركيب الطلب والمخزونات المتاحة)، ولذلك فإن قياس الاعتماد الخارجي بدقة يستلزم النظر إلى ميزان الخام والمشتقات معاً، لا إلى تدفق واحد بمعزل عن بقية مكونات السوق.

أما في جانب الخام، فقد قدّرت رويترز الواردات الروسية إلى سوريا خلال 2026 بنحو 60 ألف برميل يومياً، استناداً إلى بيانات الشحن وحسابات الوكالة، وهو تقدير أعادت الإشارة إليه في آب، غير أن هذا الرقم لا يمثل إجمالي الواردات النفطية، لأنه يتعلق أساساً بتدفقات الخام الروسية، ولا يشمل جميع المشتقات الجاهزة أو مصادر التوريد الأخرى، لذلك لا يكفي جمع الإنتاج المحلي والواردات الروسية لرسم ميزان النفط السوري.

هذه البنية تجعل الاقتصاد السوري معرضاً لصدمات مزدوجة تتمثل بـ: ارتفاع سعر الخام من جهة، وارتفاع أسعار المشتقات الجاهزة وتكاليف التكرير والشحن والتأمين من جهة أخرى، وقد أشار وزير الطاقة محمد البشير إلى وصول سعر طن المازوت إلى نحو 1590 دولاراً، وهو ما يوضح أثر اضطراب الأسواق وتكاليف التوريد في السعر المحلي، ويؤكد أن سعر الخام وحده لا يفسر تكلفة المشتق النهائي، ويزداد أثر هذه المعادلة في فترات اضطراب الأسواق، لأن ارتفاع الخام وتكاليف الشحن والتأمين ونقص المشتقات المستوردة يمكن أن يرفع التكلفة المحلية بسرعة تفوق قدرة الدخول والإنتاج على التكيف.

التكرير هو الحلقة الحاسمة

لا يمكن معالجة الفجوة بزيادة الاستخراج وحده، فمصفاة حمص تعمل حالياً بطاقة تقارب 30 ألف برميل يومياً، بينما تخضع مصفاة بانياس لعمرة شاملة تستهدف رفع طاقتها من نحو 80 ألفاً إلى نحو 130 ألف برميل يومياً، بزيادة تقارب 50 ألف برميل، وقد أعلنت وزارة الطاقة أيضاً إعادة تشغيل عدد من المصافي المحلية الصغيرة بطاقة معالجة إجمالية تصل إلى 35 ألف برميل يومياً من النفط الخام، على أن يخصص إنتاجها من المازوت للفئة المدعومة، لكن ارتفاع طاقة التكرير لا يعني تلقائياً زيادة النفط المنتج محلياً؛ فإذا وصلت طاقة بانياس إلى نحو 130 ألف برميل يومياً، في وقت يبلغ فيه إنتاج الخام المحلي حالياً نحو 108 آلاف برميل يومياً، فإن جزءاً من طاقة المصافي سيظل بحاجة إلى خام إضافي مناسب، أو سيبقى جزء من الطلب معتمداً على مشتقات مستوردة، ومن ثم فإن استعادة التوازن تتطلب: رفع الإنتاج، تحسين ملاءمة الخام، وتوسيع التكرير بالتوازي، لا التعامل مع أي حلقة منها منفردة.

ومن هنا فإن السؤال الصحيح ليس: كم برميلاً تنتج سوريا؟ بل: كم برميلاً تستطيع استخراجه، وكم تستطيع تكريره بكفاءة، وما نوع المشتقات التي تنتجها هذه الكميات، وكم يبقى من الطلب بعد ذلك بحاجة إلى الاستيراد؟

هل يمكن تجاوز الفجوة؟

يمكن تقليص الفجوة بدرجة كبيرة، لكن تجاوزها بالكامل يحتاج إلى وقت واستثمارات واسعة، فإذا تراوحت الحاجة بين 300 و350 ألف برميل يومياً والإنتاج الحالي حول 108 آلاف، فإن تغطية الحاجة من الخام المحلي وحده تتطلب، حسابياً، رفع الإنتاج إلى ما بين 2.8 و3.2 ضعف مستواه الحالي، مع افتراض مبسط بأن الخام الإضافي ملائم للتكرير وأن الطلب لا يرتفع،



وهذا يتطلب(تطوير الحقول والبنية التحتية والاستثمار في الاستكشاف والاستخراج والنقل والتخزين).

والأكثر واقعية في الأمد المتوسط هو: خفض الفجوة تدريجياً، لا افتراض إلغائها سريعاً، فـ: زيادة إنتاج الخام، رفع طاقة بانياس، تحسين أداء حمص، تقليل الفاقد، ورفع كفاءة الاستهلاك؛ يمكن أن تخفض فاتورة الاستيراد بصورة ملموسة، أما الاكتفاء الكامل فيبقى مرتبطاً بقدرة القطاع على توسيع الإنتاج والتكرير معاً.

لماذا يصبح التصحيح السعري ضرورياً؟

عندما تعتمد السوق بدرجة كبيرة على الاستيراد، يصبح إبقاء السعر المحلي بعيداً كثيراً عن تكلفة التوريد صعب الاستمرار، فالفرق بين سعر الشراء الخارجي وسعر البيع المحلي لا يختفي، بل تتحمله الخزينة أو تتراكم خسائره داخل قطاع الطاقة، بما يضعف القدرة على تمويل شحنات جديدة أو صيانة المنشآت، وقد كشفت الشركة السورية للبترول أن التكلفة الحالية لليتر المازوت القياسي تبلغ نحو 206 ليرات سورية.

وتوضح بنية الأسعار الجديدة حجم هذه المعضلة، فالمازوت القياسي يباع بسعر 175 ليرة لليتر، أي دون التكلفة المعلنة، بينما طُرح نوع ثان بسعر 150 ليرة لبعض الاستخدامات الإنتاجية والخدمية والآليات الثقيلة، ونوع مدعوم بسعر 115 ليرة للتدفئة والزراعة والفئات المستحقة، وبذلك لم يعد النقاش بين دعم شامل ورفع كامل للدعم، بل أصبح متعلقاً بكيفية توزيع الدعم بين: الاستخدامات والشرائح، ومدى قدرة الدولة على تمويل الفارق ومنع التسرب وسوء التخصيص.

عندما يتحول العلاج إلى تكلفة إضافية

المحروقات ليست سلعة نهائية فقط، بل هي مدخل أساسي في معظم الأنشطة الاقتصادية، والمازوت تحديداً يدخل في(النقل والزراعة والصناعة والمخابز والمولدات والتبريد وضخ المياه)، لذلك فإن رفعه بصورة حادة ينتقل إلى أسعار الغذاء والسلع والخدمات، ويضغط على القدرة الشرائية، وقد تخفض الدولة دعم الوقود، لكنها تخسر جزءاً من الوفر، عبر: انكماش الإنتاج، تراجع الاستهلاك، وارتفاع الحاجة إلى الإنفاق الاجتماعي، وتالياً فإن السعر المالي الصحيح لليتر الوقود قد لا يكون اقتصادياً إذا أدى إلى إضعاف القطاعات المنتجة للقيمة.

ما التسعير الأكثر توازناً؟

يبدأ التسعير المتوازن من معرفة التكلفة الحقيقية لـ(سعر الخام أو المشتق المستورد، والشحن، والتأمين، والتكرير، والتخزين، والنقل، والتوزيع)، وبعد تحديدها يأتي القرار بشأن توزيع العبء بين الدولة والمستهلك.

إن أحد الخيارات الأكثر اتزاناً هو الانتقال من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه، وهو الاتجاه الذي تعكسه جزئياً آلية التسعير الجديدة للمازوت، فالتسعير المتمايز بحسب الاستخدام يمكن أن يخفف العبء عن الزراعة والتدفئة وبعض الأنشطة الإنتاجية، مع إبقاء سعر أعلى للمواصفات القياسية، غير أن نجاح هذه الآلية يتوقف على دقة تحديد المستحقين، والفصل الفعلي بين: أنواع المنتج، الرقابة على التوزيع، ومنع إعادة البيع أو الخلط بين المواد، كما ينبغي أن تتم المراجعة وفق معادلة معلنة تتحرك صعوداً وهبوطاً مع التكلفة، بدلاً من قفزات مفاجئة، وقد أكدت وزارة الطاقة أن لجنة التسعير ستراجع الأسعار مع تغير تكلفة الاستيراد والشحن والتأمين وعودة طاقات التكرير المحلية، ويمنح التدرج المنتجين والأسر فرصة أكبر للتكيف، ويجعل الأسعار أكثر قابلية للتوقع، ويحد من انتقال الصدمة دفعة واحدة إلى بقية الاقتصاد.

تقليص الفجوة أهم من تمويلها

إن التحدي النفطي السوري ليس فقط مجرد نقص في الخام، بل يمثل فجوة مركبة في(الإنتاج والتكرير ونوعية المشتقات والتمويل)، ووفق أحدث الأرقام الرسمية، يبلغ الإنتاج المحلي نحو 108 آلاف برميل يومياً؛ مقابل احتياجات تتراوح بين 300 و350 ألف برميل، أي إن الإنتاج المحلي يغطي نحو 31 إلى 36 بالمئة من الاحتياجات، بينما تتراوح الفجوة الحسابية بين 192 و242 ألف برميل يومياً، ويُسد جزء من هذه الفجوة عبر مزيج من واردات الخام والمشتقات الجاهزة.

يمكن تقليص هذه الفجوة، لكن ذلك يتطلب ربط سياسة الأسعار بسياسة استثمار واضحة، فإذا استُخدمت إيرادات التصحيح السعري لتمويل الاستيراد فقط، ستبقى المشكلة تتكرر مع كل صدمة خارجية، أما إذا وُجه جزء منها إلى: زيادة الإنتاج، رفع التكرير، وتحسين البنية التحتية؛ فيمكن خفض الاعتماد على الخارج عاماً بعد عام، والمعادلة الأكثر توازناً ليست إبقاء الأسعار منخفضة بصرف النظر عن التكلفة، ولا نقل التكلفة العالمية كاملة وفوراً إلى المستهلك؛ بل المطلوب هو سعر يسمح باستمرار الإمدادات، ودعم يحمي الفئات والقطاعات الأكثر حساسية، واستثمار يقلص الفجوة نفسها، وعندها يصبح التصحيح السعري جزءاً من إصلاح قطاع الطاقة، لا مجرد وسيلة لنقل عجزه من الخزينة إلى المواطن والمنتج.

الـ 43 % التي تخدعنا:
ما تقوله أرقام الزراعة السورية وما تخفيه

بقلم: م. مراد قره مصطفى- مهندس زراعي

يقول البنك الدولي: إن الزراعة أسهمت بنحو 43%من الناتج المحلي السوري عام 2022، يبدو الرقم بشرى لمن يقرأ العنوان وحده، وهو في الحقيقة جرس إنذار، فمن عمل في الحقل السوري أو درس اقتصاده يعرف أن النسبة ترتفع حين يتقلص ما حولها، لا حين يزدهر الريف. سأقرأ الرقم هنا بعين مهندس زراعي، وأسأل السؤال الذي تعنى به مجلة العالم الاقتصادي: ما العائد الاقتصادي الذي تقدر الزراعة على تقديمه لسوريا، وما الذي يعطله اليوم؟

قبل2011: قطاع كبير وأثره أكبر من رقمه

قدّرت الفاو حصة الزراعة بنحو 27% من الناتج عام 1999، وكانت مع النفط في صدارة الاقتصاد. وتضعها تقديرات أخرى، بسلسلة مختلفة، قرب 17%عام 2010 بعد صعود النفط والخدمات . لا أبالغ في المقارنة بين السلسلتين، لكن الاتجاه واضح. وفي 1998–2000 بلغت حصة الزراعة نحو 21% من صادرات سوريا ومن مستوردتها. على أن الرقم وحده يظلم القطاع: كانت سوريا تنتج نحو 4.1 ملايين طن من القمح في المتوسط، وتصدّر في المواسم الجيدة قرابة مليون طن، ويمد الحقل(المصاحن والمعاصر ومصانع الغذاء والنقل والتجارة) بعمل لا يظهر كله في الناتج الزراعي.

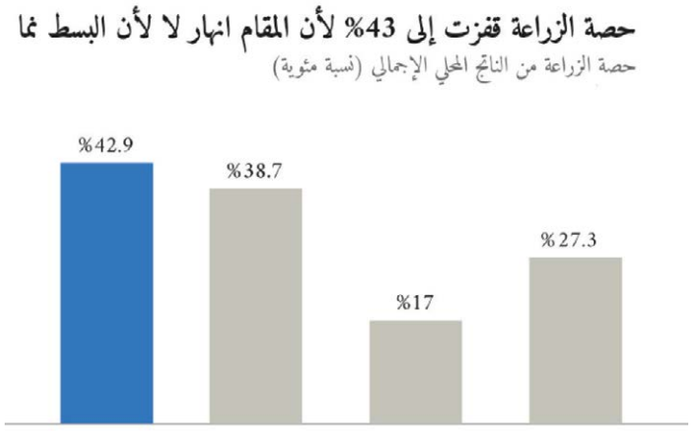

الشكل 1: حصة الزراعة من الناتج المحلي. المصادر: الفاو (1999)، تقدير بسلسلة مختلفة (2010)، البنك الدولي (2021 و 2022)، لقطات متفرقة لا سلسلة متجانسة، وارتفاع النسبة لا يثبت نمو الإنتاج.

الحرب: خسائر لا تظهر كلها في الميزانيات

أجرت الفاو في صيف 2016 تقييماً شمل أكثر من 3500 أسرة، ونشرته عام 2017، قدّر الأضرار والخسائر منذ 2011 بأكثر من 16 مليار دولار، منها 6.3 مليارات في الإنتاج النباتي و5.5 مليارات في الثروة الحيوانية، وتجاوزت الخسائر مليار دولار في كل من الحسكة والرقة وريف دمشق ودير الزور ودرعا وإدلب . وأفادت الأسر بأن ما تملكه من الأبقار انخفض 57% ومن الأغنام 52، وقدّرت الفاو تكلفة إعادة التأهيل في ثلاث سنوات بين 11 و17 مليار دولار. هذه أرقام السنوات الأولى للصراع وليست الحصيلة النهائية، لكنها تشرح كيف يبدأ الضرر بقطيع مفقود أو آلة معطلة وينتهي بأسرة تترك أرضها. وقد تراجع سكان الريف إلى أقل من النصف، ومعهم خبرة لا تُشترى.

مفارقة الـ43%: يكبر الظل لأن الجسد صغر

تُظهر سلسلة البنك الدولي أن حصة الزراعة بلغت 38.7%عام 2021 ، ثم 42.9%عام 2022، وهو آخر عام منشور فيها، لكن الناتج الحقيقي تقلص أكثر من النصف بين 2010 و2021 حسب البنك، وتشير مؤشرات الإضاءة الليلية إلى انكماش يقارب 84% بين 2010 و2023، حين تتراجع الصناعة والتجارة والخدمات بهذا الحجم ترتفع حصة الزراعة حتى لو بقي إنتاجها ضعيفاً هي نسبة من اقتصاد صغر، لا شهادة بأن الريف ازدهر، ولا ينبغي أن ننقلها إلى الحاضر كأنها قياس مباشر له.

وفي الأرقام نفسها ما يدعو إلى الحذر. تُظهر مؤشرات البنك الدولي أن الزراعة تشغّل نحو 16%من المشتغلين، بينما تقول الفاو في خطتها للطوارئ والتعافي 2025–2027: إن 45% من السكان يعتمدون عليها في عيشهم. الأول يقيس المشتغلين والثاني يقيس من يعتمدون على الحقل، فلا يلزم أن يكون أحدهما خطأ، لكن اتساع الفارق يبين كم هي ضعيفة الأرقام التي نبني عليها. ولهذا لا أستند إلى نسبة واحدة، بل أضع الأرقام المتاحة جنباً إلى جنب وأذكر مصدر كل منها.

2025 -2026: من الجفاف إلى الارتداد

كان موسم 2025 قاسياً. قدّرت الفاو إنتاج الحبوب بنحو 1.2 مليون طن، أقل من المتوسط بأكثر من 60%، ولم يتجاوز القمح مليون طن تقريباً بعدما تضرر نحو 95%من القمح البعلي، فقدّرت احتياجات الاستيراد للموسم 2026/2025 بنحو 3 ملايين طن.

ثم جاءت أمطار غزيرة منذ كانون الأول 2025، وتوقعت الفاو في موجزها الصادر في آب 2026 إنتاج قمح بنحو 2.7 مليون طن، وهو الأعلى منذ 2020، وأعلنت المؤسسة السورية للحبوب استلام نحو 2.75 مليون طن، قالت: إنها تغطي حاجة سنوية تقدّرها بـ2.55 مليون، وهذا إعلان رسمي ما زال ينتظر تأكيداً من جهة مستقلة. وفي الصورة تحفظ آخر: قدّر مسؤول في وزارة الزراعة الحاجة عام 2025 بنحو 4 ملايين طن، وإن صح ذلك بقي عجز يقارب 1.3 مليون طن، والفرق بين التقديرين كبير بما يكفي ليستحق نشر بيانات الاستهلاك التي بُني عليها كل منهما.

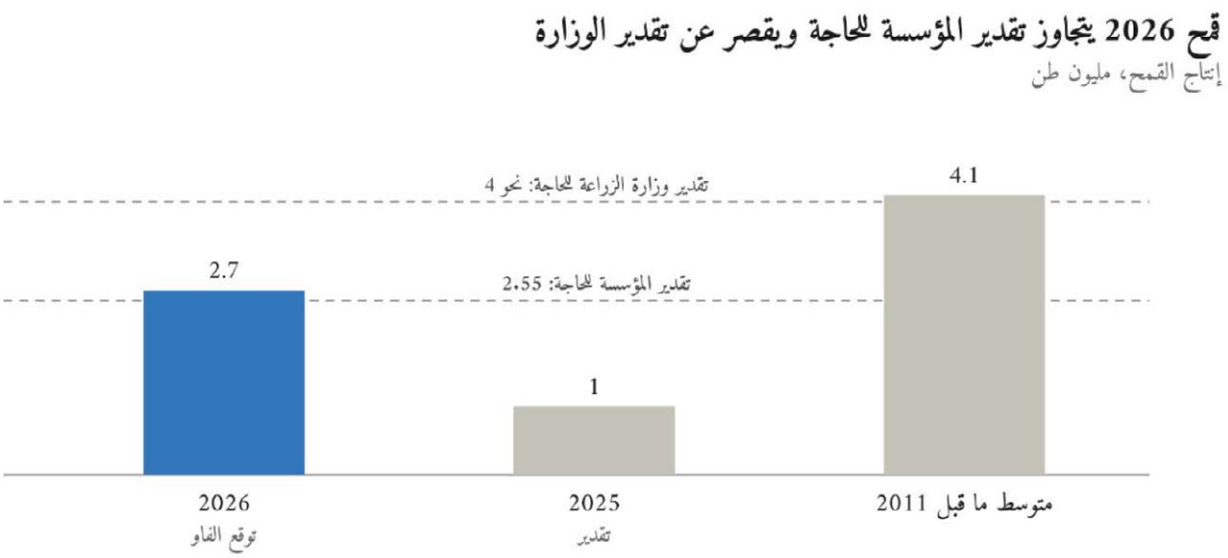

الشكل 2: القمح في سوريا مليون طن. المصادر: تقارير (الفاو (2025 وتوقع 2026)، المؤسسة السورية للحبوب ووزارة الزراعة) لتقدير الحاجة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي نمواً يتجاوز 10% في 2026 بفضل تعافي الزراعة خصوصاً. أرحب بالرقم، لكنه ارتداد من قاع عميق : موسم جيد بعد موسم كارثي يرفع الناتج ولا يبني قدرة إنتاجية جديدة. وفي هذا وجه اقتصادي مباشر، فالمطر يرفع الناتج ويخفف فاتورة الاستيراد، وغيابه يقلب الاثنين، فيصير الاعتماد عليه مخاطرة اقتصادية قبل أن يكون مشكلة زراعية.

ما العمل؟ خمس أولويات

تقدّر الجهات الدولية تكلفة إعادة الإعمار بنحو 216 مليار دولار، قرابة عشرة أضعاف ناتج 2024، ولن تنال الزراعة حصة مناسبة منها ما دامت تُعرض بنداً للإغاثة. هي استثمار له عائد يمكن حسابه، فلو استوردنا 3 ملايين طن بسعر القمح الروسي في حزيران 2026، وهو قرابة 240 دولاراً للطن قبل الشحن والتأمين، لبلغت الفاتورة نحو 720 مليون دولار، أي ما يقارب 4% من ناتج 2023 الذي قدّره البنك الدولي بـ17.5 مليار دولار. وحتى العجز المحتمل في 2026، إن صح تقدير الوزارة، يكلف نحو 310 ملايين. وكل مليون طن ننتجه محلياً يبقى في البلد قرابة 240 مليون دولار، وأولوياتي في رأيي:

أولاً: الماء: لا يجوز أن يبقى الموسم معلقاً بالمطر، نحتاج إلى: صيانة قنوات الري ومحطات الضخ على الفرات والخابور، توسيع الري التكميلي، ووقف السحب الجائر للمياه الجوفية، فهو يؤجل المشكلة ويستنزف مورد الموسم المقبل.

ثانياً: خطة لكل منطقة: حاجات الجزيرة المروية غير حاجات بساتين الساحل والزراعة البعلية في الداخل ، وبوسع الجامعات ومراكز البحث والمهندسين الزراعيين اختبار أصناف أقل استهلاكاً للماء، وضبط مواعيد الزراعة، وتطوير الإنذار المبكر للجفاف والصقيع والآفات، وتوجيه دعم البذار واللقاحات البيطرية بحسب حاجة كل منطقة لا بقوائم عامة.

ثالثاً: التمويل والتسعير: المزارع الصغير يبيع فور الحصاد لأنه يحتاج إلى السيولة ولا يملك مخزناً ينتظر فيه سعراً أفضل. وقد يتغير قراره بقروض قصيرة الأجل بشروط مفهومة، ومراكز تجميع تديرها جمعيات محلية، وشراء منظم للمحاصيل الأساسية بمعايير جودة ومواعيد دفع معلنة.

رابعاً: التصنيع وحسن اختيار المحصول. القيمة المضافة تتكون بعد الحقل: زيت الزيتون المعبأ، والألبان، ومعجون البندورة. ويستحق الزيتون عناية خاصة لأنه يتحمل الجفاف نسبياً وله سوق تصديرية معروفة. وفي بعض المناطق قد تكون الخضار والفاكهة والألبان أجدى من محصول يستهلك ماء شحيحاً. ومقياس النجاح عندي ما يبقى في يد المنتج بعد التكلفة، وكم طناً أنتجنا من كل متر مكعب، لا عدد الأطنان وحده.

خامساً: بيانات تُراجَع . نحتاج إلى أرقام سنوية بحسب المحافظة والمحصول: المساحة والغلة والسعر وتكلفة المدخلات، ونشر تكلفة الدعم وحصة المزارع من سعر البيع، حتى نعرف ما نجح وما أخفق ويُوجّه المال المحدود إلى ما يدوم أثره.

كلمة أخيرة:

الـ43% لا تقول: إن الزراعة بخير، بل تقول:

إن الاقتصاد كله يتكئ عليها وهي مثقلة. وحين يتعافى بقية الاقتصاد ستنخفض النسبة، وسأعد ذلك نجاحاً. الزراعة لن تعوّض وحدها ما خسره الاقتصاد السوري، لكنها من المجالات القليلة التي تجمع الغذاء والعمل والدخل المحلي إذا عولجت أسباب التعثر لا أعراضه. والعائدون إلى حقولهم لا يحتاجون إلى وعود كبيرة بقدر حاجتهم إلى ماء يصل في موعده، ومدخلات يمكن شراؤها، وطريق سالك، وسوق لا تفاجئهم.

مصادر الأرقام: الفاو:

تقرير إصلاح السياسات الزراعية في سوريا (1999–2000)، «Counting the Cost» (2017)، موجز GIEWS (آب 2026)، خطة الطوارئ والتعافي 2025–2027، البنك الدولي: مؤشرات التنمية حتى (2022)، الملخص الاقتصادي (2023)، ناتج 2023، تقدير تكلفة الإعمار (2025)، وكالة فرانس برس حزيران (2025) ، صندوق النقد الدولي (آب 2026)، المؤسسة السورية للحبوب عبر سانا (آب 2026)، سعر القمح الروسي (Fastmarkets) 17 حزيران(2026).

تكلفة اللاجودة..
كم تخسر المؤسسات عندما لا تقيس أخطاءها؟

لا تظهر جميع خسائر المؤسسات في قوائمها المالية بصورة واضحة، فبعضها يتوزع بين: المواد التالفة، ساعات العمل المهدورة، إعادة تنفيذ العمليات، تأخر التسليم، ومعالجة شكاوى العملاء. وقد تبدو هذه التكاليف محدودة عند النظر إلى كل حالة على حدة، لكنها قد تتراكم لتشكل عبئاً مالياً يؤثر في: كفاءة التشغيل والربحية، والقدرة على الاستمرار.

تكمن المشكلة في أن المؤسسة قد تسجل نفقاتها، لكنها لا تربطها دائماً بالأسباب التي أدت إليها. وهنا تبرز أهمية مفهوم ((تكلفة اللاجودة))، بوصفه أداة لـ: فهم الخسائر الناتجة عن الأخطاء والعمليات غير الفعالة، وتحويلها من مشكلات متفرقة إلى بيانات تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر دقة.



رزان البابا

ما تكلفة اللاجودة؟

تشير تكلفة اللاجودة إلى التكاليف الناتجة عن الإخفاق في تحقيق متطلبات الجودة. وهي تختلف عن التكلفة الإجمالية للجودة، التي تشمل أيضاً ما تنفقه المؤسسة على: الوقاية من الأخطاء، وتقييم مدى مطابقة المنتجات والخدمات للمواصفات المطلوبة.

وتنقسم تكاليف الإخفاق عادةً إلى نوعين رئيسين:

- **تكاليف الإخفاق الداخلي:** تظهر قبل وصول المنتج أو الخدمة إلى العميل، وتشمل(المواد التالفة، والهدر، وإعادة العمل، وإعادة الفحص، والوقت الضائع في تصحيح الأخطاء).
- **تكاليف الإخفاق الخارجي:** تظهر بعد التسليم، وتشمل (المرتجعات، والتعويضات، وإصلاح المنتجات، ومعالجة الشكاوى، إضافة إلى الخسائر المحتملة الناتجة عن تراجع ثقة العملاء).



ولا تتوقف الآثار الاقتصادية عند التكاليف المباشرة، فقد يؤدي خطأ في الإنتاج إلى تأخير طلبية أخرى، أو يتسبب خلل في الخدمة في استنزاف وقت الموظفين، أو يدفع العميل إلى البحث عن بديل. وهكذا، قد تتحول مشكلة تشغيلية صغيرة إلى سلسلة من التكاليف التي تتحملها المؤسسة من دون أن تجمعها تحت بند واحد.

وتوضح الجمعية الأميركية للجودة (ASQ) أن تحليل تكاليف الجودة يساعد المؤسسات في: فهم، كيفية، استخدام مواردها في الوقاية من المشكلات، اكتشافها، معالجة آثارها، وتحديد فرص التحسين الممكنة.

الخسائر الخفية: ما لا تكشفه الأرقام التقليدية

قد تسجل المؤسسة قيمة المواد التالفة، لكنها لا تحتسب بصورة دقيقة الوقت الذي استغرقه العاملون لإعادة العمل، أو الطاقة المستهلكة في إنتاج غير مطابق، أو تكلفة تأخر التسليم. وقد تُعالج شكوى العميل بوصفها حالة منفردة، من دون تحليل سبب تكرارها أو احتساب الموارد اللازمة لمعالجتها.

وتزداد المشكلة تعقيداً عندما تتوزع البيانات بين أقسام(الإنتاج والمشتريات والمبيعات وخدمة العملاء والإدارة المالية)، فقد يمتلك كل قسم جزءاً من الصورة، من دون أن تتوافر لدى الإدارة رؤية متكاملة لحجم الخسائر ومصادرها.

وقد تناولت دراسة حديثة هذا التحدي بصورة مباشرة، ففي نيسان 2026، نُشرت دراسة بعنوان «إعادة النظر في تكلفة اللاجودة في العصر الرقمي: أدلة من مسح عالمي للمؤسسات» في مجلة International Journal of Quality & Reliability Management. واستندت إلى استطلاع عالمي شمل 175 مشاركاً، بهدف دراسة: أساليب قياس تكلفة اللاجودة وإدارتها، ومدى استخدام نتائجها في القرارات الإدارية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن قياس تكلفة اللاجودة يقتصر في كثير من المؤسسات على وظائف أو أقسام محددة، وأن عدداً منها يواجه صعوبات في تحليل هذه التكلفة كنسبة من الإيرادات، كما أن المعلومات المتعلقة بها تُستخدم على المستوى التشغيلي بدرجة أكبر من استخدامها في القرارات الاستراتيجية.

وتكشف هذه النتائج عن فجوة إدارية مهمة: فوجود البيانات وحده لا يكفي، ما لم تُجمع بطريقة منهجية وتُحلل وتُستخدم لتحديد الأولويات وتقييم نتائج التحسين. ومع ذلك، فإن الدراسة تمثل دليلاً من عينة دولية، ولا يجوز اعتبار نتائجها تقديراً مباشراً لحجم تكلفة اللاجودة في المؤسسات السورية أو العربية.

من الانطباعات الإدارية إلى الأرقام

لا يمكن إدارة الخسائر بفاعلية من دون قياسها. لذلك، تبدأ الخطوة العملية بتحديد مؤشرات واضحة، وجمع بياناتها بصورة منتظمة، وربطها بالعمليات التي تسببت فيها.

ومن أبرز المؤشرات التي يمكن للمؤسسات اعتمادها:

- **تكلفة الهدر والتالف :** قيمة المواد والمنتجات التي لا يمكن استخدامها أو بيعها.
- **تكلفة إعادة العمل:** قيمة الوقت والمواد والطاقة الإضافية اللازمة لتصحيح الأخطاء.
- **معدل العيوب:** نسبة المنتجات أو الخدمات غير المطابقة إلى إجمالي المخرجات.
- **تكلفة المرتجعات والشكاوى:** النفقات المباشرة اللازمة لمعالجة المشكلات بعد التسليم.
- **نسبة تكلفة اللاجودة إلى المبيعات:** مؤشر لمتابعة تطور الخسائر عبر الفترات الزمنية، بشرط اعتماد طريقة ثابتة وواضحة للاحتساب.

ويمكن توضيح الفكرة بمثال افتراضي: إذا بلغت تكلفة المواد التالفة خلال شهر مليوني ليرة، وتكلفة إعادة العمل مليوناً ونصف المليون، وتكاليف المرتجعات ومعالجة الشكاوى نصف مليون، فإن إجمالي التكاليف المسجلة يبلغ أربعة ملايين ليرة. وإذا بلغت المبيعات في الشهر نفسه مئة مليون ليرة، فإن نسبة هذه التكاليف إلى المبيعات تساوي 4%.

هذا المثال توضيحي وليس تقديراً لمؤسسة فعلية، كما أنه لا يشمل بالضرورة جميع الخسائر غير المباشرة، لكنه يوضح كيف يمكن تحويل مجموعة من المشكلات اليومية إلى مؤشر قابل للمتابعة والمقارنة.

ومن المهم عدم التعامل مع نسبة واحدة بوصفها معياراً ثابتاً لجميع المؤسسات؛ إذ تختلف تكلفة اللاجودة حسب (القطاع، وطبيعة النشاط، وحجم العمليات، ودقة أنظمة القياس)، كما ينبغي توحيد تعريفات التكاليف عند إجراء المقارنات، حتى لا تؤدي الاختلافات في طرق الحساب إلى استنتاجات مضللة.

لماذا تكتسب المسألة أهمية خاصة في سوريا؟

في ظل التحديات التي تواجه مؤسسات سورية كثيرة، بما فيها (ارتفاع تكاليف بعض المدخلات والطاقة والنقل وصعوبة تأمين الموارد)، يصبح الاستخدام الكفوء للموارد ضرورة اقتصادية، فإعادة تنفيذ العمل بسبب خطأ كان يمكن منعه تعني استهلاك موارد إضافية، في وقت تحتاج فيه المؤسسة إلى تقليل الهدر وتحسين إنتاجيتها.

ولا يعني ذلك أن جميع الخسائر قابلة للإلغاء، أو أن قياس تكلفة اللاجودة سيؤدي تلقائياً إلى نتائج مالية محددة. لكن القياس المنظم يساعد الإدارة في: معرفة مصادر الخسارة الأكثر تأثيراً، تحديد المشكلات التي تستحق المعالجة أولاً، وتقييم ما إذا كانت الإجراءات المتخذة تحقق تحسناً فعلياً.



ولا تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- بالضرورة- إلى أنظمة تقنية مكلفة للبدء. فقد تكون الخطوة الأولى سجلاً للهدر والتالف، ونموذجاً لتوثيق الشكاوى، وجدولاً لساعات إعادة العمل، ومراجعة شهرية تجمع هذه البيانات. ومع الوقت، يمكن تطوير أدوات القياس وربطها بالأنظمة المحاسبية والتشغيلية.

والأهم أن تكون النتائج جزءاً من عملية اتخاذ القرار، لا مجرد تقارير تُعدّ ثم تُحفظ. فعندما تتكرر مشكلة معينة، ينبغي البحث عن أسبابها الجذرية، وتحديد الإجراء المناسب، ثم قياس أثره في: التكاليف، ومؤشرات الأداء.

من قياس الخسائر إلى منع تكرارها

لا ينبغي أن يتحول قياس تكلفة اللاجودة إلى وسيلة للبحث عن المسؤول عن كل خطأ، بل إلى أداة لفهم العمليات وتحسينها. فقد يكون السبب إجراءً غير واضح، أو تدريباً غير كاف، أو مواصفات غير دقيقة، أو ضعفاً في التنسيق بين الأقسام، وليس خطأً فردياً بالضرورة.

كما أن الهدف ليس خفض جميع نفقات الجودة، فالإنفاق على التدريب والوقاية والفحص قد يكون ضرورياً لتجنب خسائر أكبر. والمقارنة الاقتصادية السليمة هي بين: تكلفة منع المشكلة، وتكلفة استمرارها، مع مراعاة أثر كل خيار في جودة المنتج أو الخدمة ورضا العملاء.

إن القيمة الحقيقية لقياس تكلفة اللاجودة لا تكمن في الوصول إلى رقم نهائي فحسب، بل في بناء علاقة واضحة بين أداء العمليات والنتائج المالية، فكلما استطاعت المؤسسة تحديد مصادر خسائرها وفهم أسبابها، أصبحت أقدر على توجيه مواردها نحو: التحسينات ذات الأولوية، ومتابعة أثر قراراتها استناداً إلى البيانات لا إلى الانطباعات.

وفي بيئة اقتصادية تتزايد فيها الحاجة إلى رفع الكفاءة وحماية الموارد؛ يصبح قياس تكلفة الأخطاء خطوة عملية نحو إدارة أكثر وعياً بالتكاليف وأكثر قدرة على التحسين المستمر.

ويبقى السؤال الذي يستحق أن تطرحه كل مؤسسة على نفسها: كم نخسر بسبب أخطاء يمكننا قياسها، وفهم أسبابها، والعمل على منع تكرارها؟

حلب تستعيد نبضها الصناعي..
من عودة المعامل إلى اقتصاد الإنتاج
نهضة لا تقاس بالأبواب المفتوحة

إن استعادة الصناعة في حلب لا تقاس بعدد المصانع التي أعادت فتح أبوابها؛ بل بقدرتها على: الإنتاج المنتظم، تشغيل العمال، تغطية التكاليف، والوصول إلى الأسواق، فالمدينة التي شكّلت لعقود القلب الصناعي لسوريا لا تحتاج إلى عودة شكلية للمنشآت، وإنما إلى استعادة دورة اقتصادية مترابطة؛ تبدأ بالطاقة والتمويل والمواد الأولية؛ وتنتهي بسلعة سورية قادرة على المنافسة.

أرقام الشيخ نجار

وفقاً لبيانات أعلنها مدير المكتب الإعلامي للمدينة الصناعية في الشيخ نجار، ارتفع عدد المنشآت المصنفة عاملة من 920 منشأة في نهاية 2024 إلى 1,506 منشآت بنهاية 2025، وتبلغ مساحة المدينة 4,412 هكتاراً، وتضم 6,048 مقسماً صناعياً، خُصص منها 4,670 مقسماً، كما استقبلت مرحلتا الاكتتاب خلال 2025 نحو 2,230 طلباً، بينما خُصص 346 مقسماً جديداً.

هذه الأرقام تكشف اتساع الطلب الاستثماري وتسارع العودة، لكنها لا تعني أن جميع المنشآت تعمل بكامل طاقتها، فمصطلح «منشأة عاملة» قد يشمل مصنعاً ينتج بصورة منتظمة، وآخر يعمل ساعات محدودة أو بطاقة جزئية، لذلك يجب قياس التعافي أيضاً بـ: حجم الإنتاج، عدد العاملين، استهلاك الطاقة، وقيمة المبيعات والصادرات.

قاعدة صناعية متنوعة

يظهر تقرير مجلس إدارة غرفة صناعة حلب أن عدد المنشآت المسجلة لديها بلغ 10,501 منشأة حتى نهاية 2024، وليس عدد المصانع المنتجة فعلياً، وتوزعت إلى 4,670 منشأة نسيجية، و2,203 منشآت كيميائية، و2,121 منشأة هندسية، و1,507 منشآت غذائية، ويمنح هذا التنوع حلب قاعدة مهمة لاستعادة دورها، لأن النسيج يحمل خبرة تاريخية، والصناعات الغذائية تربط الإنتاج الزراعي بالتصنيع، بينما تخدم الصناعات الهندسية والكيميائية احتياجات السوق وإعادة الإعمار.

الطاقة قبل كل شيء

تبقى الكهرباء العائق الأكثر تأثيراً في: انتظام التشغيل وتكلفة المنتج، فالمصنع الذي يعتمد على المولدات أو يتوقف لساعات طويلة يتحمل تكلفة أعلى، ويتعرض لهدر المواد وتعطل الآلات وتأخر التسليم، ولذلك ينبغي (تخصيص تغذية مستقرة للمناطق الصناعية، وتوسيع محطات التحويل، واعتماد تعرفة واضحة، وتشجيع حلول الطاقة المتجددة، ولا سيما للمصانع ذات الاستهلاك المرتفع).

تمويل مرتبط بالنتائج

إعادة تأهيل مصنع متضرر تحتاج إلى آلات وقطع غيار ومواد خام وسيولة للأجور والطاقة، ولا يستطيع التمويل الذاتي وحده حمل نهوض صناعي واسع، والمطلوب قروض متوسطة وطويلة الأجل، وضمانات للمشروعات القابلة للحياة، وإعفاءات ترتبط بعدد الوظائف وحجم الإنتاج والتصدير، بدلاً من امتيازات عامة لا يمكن قياس أثرها.



الممر اللوجستي

وقعت سوريا في أيار من العام 2025 اتفاق امتياز لمدة 30 عاماً مع شركة CMA CGM لتطوير وتشغيل محطة الحاويات في ميناء اللاذقية، باستثمارات إجمالية قدرها 230 مليون يورو، ويتضمن المشروع إنشاء رصيف بطول 1.5 كيلومتر وعمق 17 متراً، كما أبرم في 2026 اتفاق لإدارة وتشغيل ميناءين جافين في منطقتي عدرا وحلب الحرة، ويمكن لهذه المشروعات، عند تنفيذها وربطها بالطرق والسكك الحديدية والجمارك الرقمية، خفض زمن الشحن والتخليص وتحسين وصول مصانع حلب إلى الأسواق.

السوق شرط للاستدامة

لا يكتمل التعافي من دون طلب قادر على استيعاب الإنتاج، فضعف القدرة الشرائية يضغط على المبيعات المحلية، بينما ترفع تكلفة الشحن والتحويلات والمواصفات صعوبة التصدير، لذلك تحتاج المصانع إلى برنامج عملي لـ: فتح الأسواق، تأمين الصادرات، تسهيل المشاركة في المعارض، ربط الدعم بتحسين الجودة والالتزام بمواعيد التسليم، وبناء علامات تجارية سورية موثوقة.

من التعافي إلى التحول

لا ينبغي أن تستعيد حلب نموذجها الصناعي القديم كما كان، بل أن تطوره نحو منتجات أعلى قيمة، فالفرصة الحقيقية تكمن في(الألبسة ذات العلامات السورية، والأغذية المصنعة والمعبأة، وقطع التبديل، والدواء، والمنتجات الكيميائية المتخصصة)، ويتطلب ذلك مختبرات جودة، وتدريباً مهنياً، وحماية من التهريب، ومشتريات حكومية شفافة؛ تمنح المنتج المحلي فرصة عادلة من دون عزله عن المنافسة.

طريق الإنتاج

إن استعادة الصناعة ليست عملية ترميم للمباني، بل إعادة بناء لمنظومة الإنتاج، وعندما تتحول المنشأة من رقم مسجل إلى مصنع يعمل بكفاءة، ويوفر أجراً منتجاً، ويبيع سلعة جيدة داخل سوريا وخارجها؛ تكون حلب قد انتقلت فعلاً من فتح المعامل إلى استعادة مكانتها الصناعية.

قمح سوريا في 2026..
وفرة الإنتاج لا تلغي أزمة التكلفة

شهد قطاع القمح السوري، خلال موسم العام الحالي 2026 ، تحولات لافتة مقارنة بالسنوات السابقة، أبرزها: ارتفاع الإنتاج المحلي، تراجع الاعتماد على الاستيراد، وانتهاء حالة التنافس بين سلطات متعددة على شراء المحصول. لكن هذه التطورات الإيجابية لا تعني أن أزمة القمح أصبحت وراء سوريا، إذ بقيت المشكلة الأكثر تعقيداً من دون حل؛ فتكلفة إنتاج القمح المحلي لا تزال أعلى من تكلفة استيراده، ولذلك يبدو موسم هذا العام استثنائياً؛ من حيث الوفرة، لكنه لا يؤسس وحده لنموذج مستدام للأمن الغذائي.

الإنتاج يقفز من أقل من مليون إلى نحو 3 ملايين طن

أبرز متغير في موسم العام الحالي 2026 كان تحسن الظروف المناخية بصورة كبيرة، ففي العام الماضي وصل الجفاف إلى مستويات استثنائية، وتضرر نحو 95% من القمح البعلي، بينما تراوحت خسائر القمح المروي بين 30 و 40%، أما في هذا العام، فقد أدت وفرة الأمطار إلى ارتفاع الإنتاج المحلي من أقل من مليون طن في الموسم السابق إلى نحو 3 ملايين طن، وهذا التحسن خفّض- بصورة كبيرة- حاجة البلاد إلى الاستيراد، لكن المشكلة أن هذا الارتفاع يرتبط، إلى حد بعيد، بعامل لا يمكن التحكم به وهو الأمطار، لذلك فإن تكرار إنتاج يقترب من 3 ملايين طن سنوياً يحتاج إلى استثمارات في شبكات الري الحديثة، وخصوصاً الري بالتنقيط، إضافة إلى تمويل المزارعين بما يسمح لهم بالاستعداد للمواسم المقبلة.

الاستيراد لم يعد يقتصر على روسيا فقط

تغيرت أيضاً خريطة موردي القمح إلى سوريا، ففي السنوات الأخيرة من حكم النظام المخلوع، اعتمدت دمشق بصورة كبيرة على القمح الروسي، مع تسهيلات ائتمانية وضمانات مرتبطة بالجانب الروسي، واليوم أصبحت سوريا تنوع مصادرها بين (روسيا وأوكرانيا ورومانيا والعراق)، وهذا التنويع يمنحها مرونة أكبر في التعاقد والأسعار، ويجبر المورد الروسي على المنافسة.

القمح السوري أغلى بـ40 إلى 50 دولاراً

على الرغم من ارتفاع الإنتاج، بقيت معادلة التكلفة من دون تغيير جوهري، فقد حُدد سعر شراء طن القمح المحلي في موسم 2026 بنحو 330 دولاراً، وهو سعر يزيد بنحو 40 إلى 50 دولاراً على سعر طن القمح الروسي أو الأوكراني واصلاً إلى الميناء، ومع ذلك يرى كثير من المزارعين أن السعر الرسمي لا يغطي بصورة عادلة ارتفاع تكاليفهم، وهنا تظهر المفارقة في أن الحكومة تدفع أكثر من سعر الاستيراد، والمزارع في الوقت نفسه يشعر بأنه لا يحصل على سعر كافٍ، ويرتبط ذلك بـ: ارتفاع أسعار المدخلات، تراجع الدعم الحكومي، وصغر الحيازات الزراعية وتفتتها؛ وهي عوامل تقلل الإنتاجية وترفع تكلفة الطن.



استلام 2.7 مليون طن بعد انتهاء المنافسة

بعد سنوات، كانت خلالها سلطات متعددة تتنافس على شراء القمح، أصبح الموسم الحالي تحت إدارة سلطة واحدة، ونتيجة ذلك تجاوزت كميات القمح المستلمة من المزارعين 2.7 مليون طن، مقابل أقل من 700 ألف طن في الموسم السابق، لكن انتهاء المنافسة كان له وجه آخر، ففي عام 2025 وصل سعر شراء الطن إلى نحو 450 دولاراً في ظل المنافسة على المحصول، بينما انخفض في عام 2026 إلى نحو 330 دولاراً.

الاستدامة أهم من وفرة موسم واحد

لا يقاس نجاح موسم عام 2026 فقط بارتفاع الإنتاج أو انخفاض فاتورة الاستيراد؛ فالتحدي الحقيقي هو تحويل القمح السوري إلى محصول قادر على المنافسة اقتصادياً من دون تحميل الموازنة أعباء سنوية ضخمة، ومن دون ترك الأمن الغذائي رهينة الأسواق الخارجية، وهذا يتطلب: خفض تكلفة الإنتاج، توسيع أنظمة الري، تسهيل تمويل المزارعين، وتحسين حجم وكفاءة الحيازات الزراعية، فالأمطار قد تجعل 2026 عاماً وفيراً، لكن السياسات الزراعية وحدها هي التي تستطيع تحويل الوفرة المؤقتة إلى أمن غذائي مستدام.

التطوير العقاري في سوريا..
رافعة تنمية عمرانية
أم ثغرة تنظيمية تفاقم أزمة السكن؟



طلال اسعيد ـ مركز جسور للدراسات

وقعت وزارتا الأشغال العامة والإسكان والسياحة، الإثنين 5 تشرين الأول 2026، اتفاقاً إطارياً مع شركة " إيجل هيلز " الإماراتية لـتطوير وإنشاء تجمعات عمرانية وسياحية في سوريا، بحضور رئيس الجمهورية أحمد الشرع. وجرت مراسم توقيع الاتفاق خلال فعالية" الاستثمار في سوريا والمشاريع المنطلقة"، ويتضمن الاتفاق الاطاري مشروعين رئيسين هما: تلال دمشق العقاري، واللاذقية السياحي؛ في إطار خطط تطوير مشاريع عمرانية وسياحية جديدة، ويشكل هذا الاتفاق اختباراً لطريقة إدارة إعادة الإعمار في سوريا، والتي يفترض أن تكون عملية شاملة يشارك فيها المجتمع المحلي، من خلال أسس مؤسسية للدولة؛ تنطلق من الحوكمة المبنية على: رؤية وطنية واضحة، جهاز إداري مصمم لخدمة المواطنين، شفافية قابلة للتحقق، ووضوح في التواصل الحكومي والبيئة المعلوماتية ، حيث إن أبرز التحديات التي تواجه الاستثمار السكاني في سوريا لا تقتصر على التمويل أو القوة الشرائية، بل تمتد أيضاً إلى قضايا الملكية العقارية وحقوق السكان المحليين، فكثيراً ما يغيب الوضوح عن الطريقة التي استحوذ بها المطور العقاري على الأرض، وفيما إذا سجل هذا الاستحواذ باسمه، وهو شرط كي ينقل الملكية لاحقاً إلى مالكي الشقق عند الاستلام ويسجلها في السجل العقاري، وفي بعض الأحيان يتم الإعلان عن أن المؤسسة العامة للإسكان هي التي قدمت الأرض من دون أن تبين العقود كيف استملكت، ولأي غرض، وكيف قدرت قيمتها، وفيما إذا تم تعويض مالكيها القدامى تعويضاً عادلاً؟

تستحوذ دمشق وريفها على الحصة الأكبر من المشاريع السكنية المعلنة، فالعاصمة تمثل القلب الإداري والاقتصادي للبلاد التي عرفت مركزية شديدة منذ استقلالها، كما أن ريفها يضم مساحات واسعة قابلة للتطوير، إضافة إلى الطلب الكبير على السكن نتيجة الدمار الذي شهده وعودة آلاف العائلات إليه. وتتنوع المشاريع المطروحة بين: المدن السكنية الجديدة، المجمعات المغلقة "الكومباوندات "، الأحياء الذكية، والمشاريع متعددة الاستخدامات التي تجمع بين(السكن والتجارة والخدمات)، مع اعتماد نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث توفر الدولة الأراضي أو التسهيلات التنظيمية، بينما تتولى شركات القطاع الخاص (التمويل والتطوير والتنفيذ)، ومعظم المشاريع الخاصة التي أعلن عنها حتى الآن تتجه نحو المجمعات السكنية المغلقة أو الفلل أو الشقق ذات المواصفات العالية، وهي مشاريع تحتاج إلى قوة شرائية مرتفعة لا تتوافر لأغلبية السوريين بعد سنوات من الحرب والانهيار الاقتصادي ، وعلى الرغم من أن هذا النموذج يتيح من حيث المبدأ: الاستفادة من التمويل والخبرات الفنية والإدارية للقطاع الخاص، وتخفيف الأعباء المباشرة عن الموازنة العامة، لكنه يطرح في الوقت نفسه سؤالاً أساسياً عن: طبيعة المشاريع التي ستنتجها هذه الشراكة، الفئات التي ستتمكن من الاستفادة منها، ومدى توافقها مع أولويات الإسكان وإعادة الإعمار، فمعظم المشاريع الاستثمارية العقارية الجديدة تركز على شريحة الأغنياء ويهمش فيها من هم أكثر حاجة للسكن والحياة الكريمة، والذين لا يزالون يعيشون في المخيمات بعد أن خسروا بيوتهم في سنوات الحرب. وتكمن المفارقة في أن مشاريع السكن الاجتماعي وجمعيات السكن التعاوني؛ والتي تعد بعشرات الآلاف، متوقفة أو تسير ببطء شديد، وأن مشاريع شبه جاهزة منها لم تسلم بعد، بينما فقد المكتتبون فيها قيمة اشتراكاتهم، على مدى عقود، بفعل انهيار سعر الصرف.

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 15,6 مليون سوري يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، خلال عام 2026 ، بينهم ملايين يفتقرون إلى السكن الملائم، كما أن نحو 89% من المساكن تعرضت لأضرار متفاوتة، فيما دمر ما يقارب 17% منها بالكامل، ولا يزال أكثر من 1,2 مليون شخص يعيشون في المخيمات، الأمر الذي جعل قطاع الإسكان يبدو فرصة استثمارية ضخمة وفي الوقت نفسه حاجة إنسانية ملحة لا يمكن تأجيلها.

تكتسب هذه الإشكالية أهمية أكبر في ضوء حجم العودة إلى المناطق الأصلية، ففي تقرير حديث للجنة الإنقاذ الدولية حذرت من أن ملايين السوريين العائدين يواجهون نقصاً حاداً في الخدمات الأساسية؛ وسط ضعف التمويل وتباطؤ جهود التعافي، ويشير التقرير إلى عودة أكثر من 3,5 ملايين سوري إلى مناطقهم الأصلية بينهم 1,6 مليون لاجئ عادوا من الخارج و 1,9 مليون من النازحين داخلياً منذ كانون الأول 2024 ، ويكشف التقرير أن تسعة من كل عشرة عائدين وصلوا إلى مناطق تفتقر إلى خدمات أساسية، بما في ذلك (المياه والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم) ولا تبدو أوضاع السكن أفضل حالاً، إذ يعيش أكثر من ثلثي العائدين في منازل متضررة أو غير آمنة وسط محدودية كبيرة في الدعم المخصص لإعادة الإعمار.

وفي هذا السياق شغلت قضية المخيمات حيزاً واسعاً في المراسيم والقرارات والتصريحات الحكومية، وبحسب



المرسوم رقم 59 الصادر في 8 آذار / مارس 2026 شكلت لجنة برئاسة وزير الطوارئ وإدارة الكوارث لتهيئة البنى التحتية في المناطق المدمرة تمهيداً لعودة النازحين واللاجئين ودعم المتضررين ضمن استراتيجية "سوريا بلا مخيمات"، وبعد ثلاثة أشهر تحدث محافظا إدلب وحلب عن خطة عمل حملت اسم " صفر مخيمات"، وتمتد لعامين، وتشمل: إزالة الأنقاض، تمشيط المناطق، تفكيك الألغام، وتأهيل البنية التحتية الأساسية، مثل(المياه والكهرباء والمدارس)، وفي 11 أيلول 2026 أعلنت وزارة الطوارئ أن نحو 141 ألف أسرة لاتزال تقيم في المخيمات بعد أن أغلق أكثر من 200 مخيم وعاد نحو 20% من سكان المخيمات إلى مناطقهم منذ تشكيل اللجنة الحكومية المكلفة بالملف، وكانت الحكومة قد وضحت أن خطة الإسكان لا تقوم على بناء وحدات جديدة فقط، بل تستهدف إنتاج أو تأهيل ومعالجة مليوني وحدة حتى عام 2035 ، من خلال: استكمال المشاريع المتوقفة، ترميم الوحدات القابلة للإصلاح، إعادة بناء المساكن المتضررة، وإضافة مشاريع سكنية جديدة، والفارق بين موعد إغلاق المخيمات مع نهاية أيلول 2027 وانتهاء الخطة السكنية في2035 لا يعني أن إغلاق المخيمات يحتاج انتظار انتهاء الخطة السكنية كلها، لكنه يوضح أن الجزء الأصعب ليس في إخلاء المخيمات، وإنما في تأمين السكن المناسب للأسرة في منطقتها، وأن تضمن قدرتها في البقاء.

تضع الأرقام المتاحة أزمة السكن في سوريا ضمن التحديات البنيوية التي تتطلب معالجة طويلة الأمد، فقدرت وزارة الأشغال العامة والإسكان الفجوة السكنية في سوريا بنحو 1,9 مليون وحدة في عام 2025 مع وجود نحو 1,32 مليون وحدة متضررة بدرجات متفاوتة؛ من أصل مخزون سكني يقدر بـ4,25 ملايين وحدة؛ مع تحذير من ارتفاع الفجوة إلى 2,5 مليون وحدة؛ بحلول عام 2030 إذا لم يزد المعروض السكني بوتيرة أسرع.

وتؤكد بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أهمية هذا الجانب، إذ أظهر تحديث أممي، خلال نيسان 2026 ، أن 83% ممن شملهم الرصد عبروا عن أن السكن أو المأوى من أبرز احتياجاتهم، وجاءت فرص العمل والدخل ضمن الاحتياجات الأساسية، وهذا يعني أن سياسة الإسكان لا يمكن فصلها عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

في المحصلة، لا يقاس نجاح التطوير العقاري في سوريا بعدد الأبراج والمجمعات السكنية ولا بحجم الاستثمارات المعلنة، وحده، بل بقدرته على: تحويل رأس المال إلى قيمة اقتصادية واجتماعية مستدامة، وتوفير بيئة عمرانية تحفظ الحقوق؛ وتستوعب العائدين؛ وتتيح للسوريين فرصاً أكثر عدالة للوصول إلى السكن.

اقترب الشتاء.. خطة استباقية تبدأ قبل الهطولات



بقلم: محمد النجم

لا شك في أن تطوير قطاع المياه في سوريا أصبح أحد الشروط الأساسية لإطلاق مسار تنموي مستدام، ولم يعد تطويره خياراً خدمياً يمكن تأجيله، وذلك في ظل: تزايد الضغوط على الموارد المائية، تراجع كفاءة جزء من البنية التحتية، والحاجة المتزايدة إلى المياه للشرب والزراعة والصناعة، ومن هنا تبرز أهمية الانتقال من إدارة المياه بمنطق الاستجابة للحاجة الآنية، إلى إدارة متكاملة تعتبر المياه مورداً اقتصادياً واستراتيجياً يجب الحفاظ عليه واستثماره بأعلى كفاءة ممكنة.

وتشير المعطيات الرسمية الحديثة إلى أن القطاع الزراعي يستهلك نحو88% من الموارد المائية السنوية في سوريا، مقابل9% لمياه الشرب و3% للقطاعات الأخرى، ما يجعل تحسين كفاءة الري والزراعة العامل الأكثر تأثيراً في مستقبل الأمن المائي، وتعمل الهيئة العامة للموارد المائية على: التحول نحو شبكات الري الحديثة والأنبوبية، تشجيع المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه، وتوسيع استخدام تقنيات حصاد مياه الأمطار، بهدف رفع كفاءة استخدام المياه إلى مستويات مرتفعة.

وتشكل إعادة تأهيل(شبكات المياه ومحطات الضخ والتصفية والسدود والصرف الصحي) أحد أهم مداخل تطوير القطاع، وخلال النصف الأول من العام الجاري أعلنت وزارة الطاقة حفر 189 بئراً جديدة وإعادة تأهيل 398 بئراً، وتأهيل 100 محطة ضخ وتصفية، وصيانة أكثر من 3400 مضخة، إضافة إلى تنفيذ وإعادة تأهيل أكثر من 10 آلاف كيلومتر من شبكات المياه، وإنشاء 16 محطة للصرف الصحي وتنفيذ أكثر من 2686 كيلومتراً من خطوط الصرف.

كذلك دخل مشروع دعم تعافي قطاع المياه؛ المدعوم من البنك الدولي، مرحلة التقييم النهائية؛ ضمن برنامج يمتد بين عامي 2026 و2031، ويتضمن: إعادة تأهيل شبكات المياه، منظومة مياه عين الزرقاء في إدلب، مشروع أعالي العاصي في حمص وحماة، محطة معالجة مياه الصرف الصحي في عدرا، إلى جانب إدخال أنظمة حديثة لمراقبة الشبكات وإدارتها.

ولا ينبغي أن يقتصر الاستثمار في قطاع المياه على إنشاء الآبار والسدود، إذ يمكن أن يتحول إلى منظومة اقتصادية متكاملة؛ تشمل: تحلية ومعالجة المياه، إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في(الزراعة والصناعة، والطاقة الشمسية) لتشغيل محطات الضخ، وتصنيع(التجهيزات والعدادات والمضخات وشبكات الري الحديثة) محلياً، كما يفتح تحديث(أنظمة الرصد والقياس وإدارة الشبكات) المجال أمام الاستثمار في التقنيات الرقمية، من خلال: العدادات الذكية، أنظمة كشف التسرب، قواعد البيانات المائية، والنماذج الهيدرولوجية التي تساعد على اتخاذ القرارات وفق كميات المياه المتاحة فعلياً.

من هذا المنظور؛ تكتسب إعادة استخدام المياه المعالجة أهمية خاصة، إذ تعمل الجهات المعنية على معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي قبل طرحها في المجاري المائية، بما يحمي الموارد من التلوث، ويوفر مصدراً إضافياً يمكن استخدامه في الري.

ويمثل موسم الشتاء المقبل فرصة مهمة لتعظيم الاستفادة من مياه الأمطار، خصوصاً أن سوريا بدأت بالفعل بتوسيع مشاريع الحصاد المائي في عدد من المحافظات، ومنها: مشاريع في حمص وحماة، ومشروع حصاد مياه الأمطار في جبل الحص بحلب خلال عام 2026.

ويحتاج تعظيم الحصاد المطري إلى خطة استباقية تبدأ قبل الهطولات، عبر: تنظيف وتعزيل مجاري الأودية وقنوات التغذية، صيانة السدود والسدات، إنشاء خزانات وحفائر وبرك صغيرة في المناطق المناسبة، وتوجيه مياه الجريان السطحي إلى مناطق التخزين والتغذية الجوفية؛ بدلاً من تركها تتجه سريعاً نحو الأنهار أو المناطق المنخفضة.

وتقدم تجربة درعا مثالاً عملياً على ذلك، إذ ساهم تعزيل قناة تغذية سد المتاعية، بطول ستة كيلومترات، في حصاد نحو نصف مليون متر مكعب من مياه الأمطار، وعليه، فإن تطوير قطاع المياه يتطلب، في المرحلة المقبلة، استراتيجية وطنية؛ تربط بين(المياه والزراعة والطاقة والبيئة والصناعة)؛ وتحدد الأولويات الاستثمارية لكل حوض مائي وفق قدرته على التجدد، كما أن توسيع مشاريع السدود والسدات، التي يجري العمل على عدد منها في محافظات مختلفة، يجب أن يترافق مع حلول صغيرة ولا مركزية لحصاد المياه، بحيث تصبح كل منطقة قادرة على الاستفادة من أكبر قدر ممكن من مياه الأمطار.

ولا ينبغي أن يكون الهدف النهائي مجرد زيادة كميات المياه المخزنة، بل زيادة القيمة الاقتصادية لكل متر مكعب، عبر: توجيهه إلى الاستخدام الأكثر إنتاجية، تقليل الفاقد، حماية المياه الجوفية، توسيع إعادة الاستخدام، وتحويل المياه من عنصر مكلف لإعادة التأهيل إلى رافعة للاستثمار والنمو والأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

دعم الخبز في سوريا..

بين الالتزام الاجتماعي والاستدامة المالية

أهمية استراتيجية تتجاوز البعد المعيشي

يشكل الخبز إحدى السلع الأساسية في حياة السوريين، ويحتل موقعاً محورياً في منظومة الأمن الغذائي والسياسات الاجتماعية، ولا تقتصر أهمية دعمه على تخفيف الأعباء المعيشية عن الأسر؛ بل تمتد إلى دوره في: الحد من آثار التضخم، حماية الفئات محدودة الدخل، والحفاظ على مستوى مقبول من الاستقرار الاجتماعي، ومن ثم، فإن أي نقاش بشأن تكلفة الدعم أو آليات إصلاحه ينبغي أن ينطلق من طبيعته الاستراتيجية، لا من اعتباره مجرد بند إنفاق قابل للتخفيض.



تكلفة مرتفعة ضمن سلسلة إنتاج متكاملة

في هذا الصدد أوضح معاون وزير الاقتصاد والصناعة ماهر الحسن أن الدولة تتحمل عبئاً يتجاوز 475 مليون دولار سنوياً ضمن منظومة دعم(القمح والطحين والمخابز)، وأن الطحين يسلم إلى الأفران بسعر يقل عن تكلفته الفعلية بما لا يقل عن 200 دولار للطن، وتعكس هذه الأرقام اتساع الفجوة بين التكلفة الاقتصادية الحقيقية وسعر التسليم المدعوم، لكنها لا تعني أن المبلغ المذكور يمثل خسائر تشغيلية للمخابز وحدها، فتكلفة إنتاج الرغيف تبدأ قبل وصول الطحين إلى المخبز، إذ تشمل(شراء القمح المحلي أو استيراده، والنقل والتخزين والطحن، إضافة إلى نفقات الطاقة والصيانة والأجور والتوزيع)، كما تتأثر التكلفة بـ:أسعار القمح العالمية،أجور الشحن، تقلبات سعر الصرف، كفاءة المطاحن، ونسب الفاقد في مراحل التخزين والإنتاج، ولهذا فإن الرقم المعلن ينبغي قراءته بوصفه تقديراً لحجم الدعم عبر سلسلة متكاملة، وليس رقماً محصوراً في حلقة واحدة.

كما يقتضي التقييم الدقيق التمييز بين القمح الخام والطحين المنتج، لأن عمليات الطحن تفضي إلى منتجات جانبية،أبرزها النخالة، فضلاً عن نسب متفاوتة من الفاقد، ومن ثم لا يجوز بناء تقديرات نهائية عبر مقارنات حسابية مبسطة بين إجمالي احتياجات القمح والفارق المعلن في سعر طن الطحين، فالتقدير السليم يحتاج إلى بيانات تفصيلية عن الكميات والتكاليف والإيرادات، بما يتيح تحديد العبء الحقيقي على الخزينة وتوزعه بين حلقات المنظومة المختلفة خلال كل دورة إنتاجية ومالية سنوية.

الدعم بين الضرورة والكفاءة

لا تكمن الإشكالية في مبدأ دعم الخبز، بل في مدى كفاءة إدارته وقدرته على الوصول إلى المستحقين، فإلغاء الدعم بصورة مفاجئة قد يؤدي إلى ضغوط معيشية واسعة، ويرفع أسعار عدد من السلع الغذائية المرتبطة بالطحين والخبز، وفي المقابل فإن استمرار الدعم من دون رقابة دقيقة يفتح المجال أمام(الهدر والتسرب والتهريب والاستفادة غير العادلة من فروق الأسعار).

ويتحقق البعد الاجتماعي للدعم عندما ينعكس مباشرة على المستهلك، لا عندما يتحول إلى منفعة تستفيد منها حلقات وسيطة أو أسواق غير رسمية، لذلك فإن حماية الدعم تقتضي: ضبط مسارات القمح والطحين، مراقبة الكميات الموزعة، ومقارنة الإنتاج الفعلي بحجم الاستهلاك، بما يحد من الفاقد ويعزز كفاءة الإنفاق العام.

الإصلاح المؤسسي والشفافية

يتطلب إصلاح المنظومة إنشاء نظام رقمي متكامل لتتبع القمح من مراكز الاستلام والمرافئ إلى المطاحن والمخابز، مع نشر بيانات دورية بشأن (تكلفة الرغيف ومكونات الدعم وكميات الإنتاج والتوزيع)، كما يستلزم: قياس كفاءة كل مطحنة وفرن، تحسين إدارة المخزون، تقليل فاقد النقل والتخزين، ورفع إنتاجية القمح المحلي.

ولا ينبغي أن يقتصر الإصلاح على الجانب الفني؛ بل يجب أن يشمل آليات توجيه الدعم إلى الأسر الأشد حاجة، مع اعتماد تعويضات واضحة عند تعديل الأسعار، فالشفافية في عرض التكلفة ومصادر الهدر ترفع مستوى الثقة العامة، وتساعد على التمييز بين: ترشيد الدعم، والتراجع عن المسؤولية الاجتماعية.

توازن مطلوب

تكشف الأرقام الرسمية أن دعم الخبز يمثل التزاماً مالياً كبيراً، لكنه يظل ضرورةً اجتماعيةً واقتصاديةً في الظروف الراهنة، والتحدي الأساسي لا يتمثل في إلغائه، بل في إعادة تنظيمه على أسس أكثر كفاءةً وعدالةً وشفافيةً، وعندما يرتبط الدعم ببيانات دقيقة ورقابة فعالة واستهداف اجتماعي واضح، يصبح أداة لحماية الاستقرار، لا مصدراً دائماً للهدر والعجز.

إعادة الإعمار تبدأ بالثقة..
لماذا تحتاج سوريا إلى اتحاد للمطورين العقاريين؟

لن يكون التحدي الأكبر، أمام التطوير العقاري في سوريا، مجرد استقطاب رؤوس الأموال وإطلاق المشروعات، بل إنشاء منظومة تحول الاستثمارات إلى أبنية مكتملة، وتحمي المشترين، وتوازن بين مصالح المطورين والتنمية، فالتطوير العقاري عملية اقتصادية تتداخل فيها (ملكية الأراضي والتمويل والتخطيط والمقاولات والمصارف وحقوق المواطنين)، وأي خلل فيها قد يحول الاستثمار إلى أزمة مالية واجتماعية طويلة.

من هنا تبرز الحاجة إلى اتحاد سوري للمطورين العقاريين، لا بوصفه تجمعاً للدفاع عن الشركات أو لإصدار التراخيص، بل لأنه إطار مهني لترسيخ الكفاءة والشفافية والمساءلة، فأهمية هذا الاتحاد تنبع من قدرته على بناء الثقة بين (المستثمر والمطور والمصرف والمشتري والدولة)، وليس من مجرد وجوده المؤسسي.

الثقة بوصفها بنية تحتية اقتصادية

لا تقتصر البنية التحتية على الطرق والكهرباء والمياه، فالاقتصاد يحتاج كذلك إلى: قواعد واضحة، معلومات موثوقة، وعقود قابلة للتنفيذ، وفي العقارات تزداد أهمية ذلك، لأن المشتري قد يدفع مدخراته لقاء مسكن لم يُبنَ بعد، معتمداً على وفاء المطور خلال سنوات، وتزداد المخاطر عندما تغيب المعلومات الدقيقة عن الوضع القانوني للمشروع، أو الملاءة المالية للشركة، أو سلامة التمويل، أو واقعية مواعيد التسليم، فالسوق المفتقرة إلى الشفافية تعاني: ضعف حماية المستهلك، ارتفاع المخاطر، تكاليف التمويل، وتراجع ثقة المستثمرين، لذلك ينبغي أن يتيح الاتحاد التمييز بين: المطور القادر على التنفيذ، وصاحب الوعود التسويقية، وأن يجعل السمعة والملاءة والالتزام قابلة للتحقق.

تنظيم السوق من دون خلق سلطة موازية للدولة

يحتاج تأسيس الاتحاد إلى تحديد دقيق لطبيعته القانونية وعلاقته بالجهات العامة المختصة بتنظيم التطوير العقاري، وليس المطلوب جهازاً يكرر التراخيص والموافقات ويزيد الأعباء الإدارية، بل مؤسسة تنظيم مهني ذاتي تعمل وفق التشريعات وتحت الرقابة المختصة، ويمكن للاتحاد وضع معايير التصنيف المهني ومدونات السلوك، وتطوير برامج التأهيل، واقتراح العقود النموذجية، والمساهمة في نشر البيانات وتسوية بعض المنازعات بالوسائل القانونية المناسبة، أما منح التراخيص والموافقات وفرض الجزاءات القانونية، فيجب أن يبقيا من اختصاص السلطات العامة المخولة بذلك.

ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة لمنع تضارب الصلاحيات، وضمان ألا يتحول الاتحاد إلى مركز نفوذ اقتصادي يمتلك القدرة على التحكم بدخول الشركات إلى السوق.

من حجم الشركات إلى معيار الكفاءة

قد يحسن الاتحاد المنافسة، لكنه قد يتحول إلى وسيلة لحماية الشركات الكبرى إن لم يُصمم نظامه الداخلي بتوازن، فحجم رأس المال وحده لا يضمن جودة التنفيذ، كما أن صغر الشركة لا يعني بالضرورة ضعف كفاءتها، لذلك ينبغي اعتماد نظام تصنيف مهني متعدد الدرجات، يستند إلى: الملاءة المالية، الخبرة الفعلية، سجل الإنجاز والكادر الفني والالتزامات القائمة، والقدرة على تقديم الضمانات.

ويجب أن ترتبط طبيعة المشروعات وحجمها بالقدرة الواقعية للمطور، مع توفير مسارات عادلة لتدرج الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبهذه الطريقة يصبح التصنيف أداة لحماية السوق والمشترين، لا وسيلة لإقصاء المنافسين أو احتكار الفرص الاستثمارية.



حماية أموال المشترين.. أساس الاستقرار العقاري

تشكل آلية تمويل المشروعات أحد أخطر جوانب التطوير العقاري، ولاسيما عندما يعتمد التنفيذ على الدفعات المسبقة للمشترين، وقد ينقل خلط الأموال بين المشروعات التعثر من مشروع إلى آخر، ويحول مدخرات المواطنين إلى تمويل لتوسع غير محسوب، ولهذا تبرز أهمية التوجه نحو: حسابات مصرفية مستقلة للمشروعات المبيعة على المخطط، وربط عمليات الصرف بمراحل الإنجاز الفعلية، وفق ضوابط قانونية ورقابة مالية وهندسية مختصة.

ولا يستطيع الاتحاد فرض مثل هذه الآليات بمجرد قرار مهني؛ فهي تحتاج إلى: إطار تشريعي، وتنظيم مصرفي واضح، لكن بإمكانه أن يؤدي دوراً مهماً في: اقتراح هذه المعايير، تشجيع الالتزام بها، والدفع باتجاه تعميم الإفصاح المالي وحماية دفعات المشترين، فالسوق العقارية المستقرة لا تقوم على زيادة المبيعات وحدها، بل على ضمان القدرة على التسليم.

الشفافية والتمويل.. تحويل الانضباط إلى ميزة اقتصادية

من الوظائف المقترحة للاتحاد الإسهام في سجل رقمي موثوق للمطورين والمشروعات بالتعاون مع الجهات المختصة، ويتيح هذا السجل التحقق من (التراخيص والحقوق العقارية والتقدم التنفيذي والتصنيف المهني والمواعيد المعلنة)، ضمن ضوابط تحمي البيانات الشخصية وتضمن دقة المعلومات المنشورة، فالشفافية لا تخدم المشترين وحدهم، بل تمكّن المصارف والممولين من تقييم المخاطر بصورة أفضل، والشركة التي تملك سجلاً موثوقاً في تنفيذ المشروعات، وتتمتع بملاءة مالية واضحة، ينبغي أن تكون أقدر على الوصول إلى التمويل مقارنة بشركة تفتقر إلى الإفصاح والضمانات، وهكذا يمكن أن يتحول الالتزام المهني من واجب تنظيمي إلى ميزة اقتصادية تخفض المخاطر وتدعم المنافسة على أساس الكفاءة.

إعادة الإعمار والعدالة السكنية

لا يمكن فصل تنظيم التطوير العقاري في سوريا عن الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية لمرحلة إعادة الإعمار، وتشمل الحاجة: إعادة تأهيل الأحياء المتضررة، السكن الميسر، حماية حقوق الملكية، ومراعاة من فقدوا مساكنهم أو غادروا مناطقهم، ومن هنا، يجب ألا يتحول الاتحاد إلى جماعة ضغط؛ هدفها تعظيم العائد العقاري بمعزل عن الاحتياجات السكنية الفعلية.

ويمكن أن يسهم في: تشجيع مشروعات الإسكان المتوسط والميسر، تطوير المعايير المهنية لإعادة التأهيل، ودعم نماذج استثمارية تحقق توازناً بين الجدوى الاقتصادية والمصلحة الاجتماعية، لكن حماية حقوق الملكية والفصل في النزاعات العقارية يبقيان من مسؤولية الجهات القضائية والإدارية المختصة، ولا يجوز أن يحل التنظيم المهني محلهما، فإعادة الإعمار الناجحة لا تعني زيادة الأبنية فقط، وإنما إعادة بناء مجتمعات مستقرة تمتلك مقومات (السكن والعمل والخدمات).

حوكمة الاتحاد.. حماية المؤسسة من المصالح الضيقة

لن يكون الاتحاد مصداقاً للشفافية ما لم يعتمد المساءلة داخل مؤسساته، وهذا يتطلب مجلس إدارة يضمن التمثيل المتوازن لفئات المطورين، ولجاناً فنية مستقلة، وضوابط لمنع تضارب المصالح، وإعلاناً دورياً للبيانات المالية ومعايير التصنيف والقرارات المهنية، ومن الضروري أيضاً أن تكون هناك آليات واضحة للاعتراض ومراجعة القرارات، حتى لا تتحول العضوية أو التصنيفات المهنية إلى أدوات ضغط على المنافسين، كما ينبغي أن يستند التأسيس إلى دراسة قانونية واقتصادية؛ تحدد الوظائف والصلاحيات والعلاقة مع الجهات التنظيمية والمصرفية، قبل الانتقال إلى بناء الهياكل الإدارية، فالنجاح لا يبدأ باختيار مجلس إدارة أو افتتاح مقر، وإنما بوضع قواعد تضمن استقلال المؤسسة ونزاهة عملها.

من تأسيس الاتحاد إلى إصلاح السوق

إن إنشاء اتحاد للمطورين العقاريين لن يحل بمفرده مشكلات التمويل والملكية والتخطيط وارتفاع تكاليف البناء، لكنه قد يشكل حلقة مؤسسية مهمة ضمن إصلاح أوسع للسوق، ويمكن قياس نجاحه من خلال مؤشرات واضحة، تشمل: انتظام تسليم المشروعات، تراجع النزاعات، ارتفاع مستوى الإفصاح، تحسن الوصول إلى التمويل،



زيادة مشاركة الشركات المؤهلة، ومدى مساهمته في تشجيع الإسكان الميسر، ولذلك يجب التعامل مع الاتحاد بوصفه أداة لتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية، لا غاية مؤسسية قائمة بذاتها.

ويتطلب ذلك نشر تقرير سنوي يبين: المشاريع المتعثرة وأسباب تعثرها، مدى الالتزام بالمواعيد والعقود، مستوى حماية المشترين، وتطور فرص التمويل والسكن الميسر، وهذه المعلومات تتيح للجهات العامة والمصارف والمواطنين تقييم جدوى التنظيم المقترح ومراجعته بصورة مستقلة، بدلاً من الاكتفاء بالمؤشرات الاحتفالية، بكل وضوح.

بناء الثقة شرط لبناء المدن

تحتاج سوريا- اليوم- إلى: استثمارات وشركات قادرة على التنفيذ، وقواعد تحمي المدخرات والعقود والملكية، وتمنع المضاربة والوعود غير المضمونة، ومن هذه الزاوية يمكن أن يشكل الاتحاد السوري للمطورين العقاريين إضافة نوعية؛ إذا استطاع ترسيخ ثقافة تقوم على (الكفاءة والإفصاح والمنافسة العادلة والمسؤولية المهنية)، فالقيمة الحقيقية للاتحاد لا تقاس بعدد الشركات التي تنضم إليه؛ بل بمقدار: الثقة التي يستطيع إضافتها إلى السوق، المخاطر التي يساعد في تقليصها، والحقوق التي يسهم في حمايتها.

وفي بلد يستعد لإعادة بناء مدنه؛ قد يكون بناء الثقة المؤسسية هو المشروع الأول الذي ينبغي إنجازه، لأن الأبنية يمكن تشييدها برأس المال، أما الأسواق المستقرة فلا تُبنى إلا بالقانون والمساءلة والثقة.

سوريا والعالم

في حوار خاص مع أ. د. طارق عفّاش
رئيس تحرير «مجلة العالم الاقتصادي»

حوار: روعة غنم

يقدم هذا الحوار قراءةً فكريةً وتحليليةً للدكتور الصيدلاني طارق عفّاش، العالم والمخترع والباحث في الصناعات الصيدلانية والكيميائية، وأحد رواد توطين التكنولوجيا المتقدمة والاقتصاد المعرفي في سوريا والعالم العربي.
تجمع مسيرته بين: البحث العلمي، العمل الصناعي، والتحليل الجيوسياسي والاقتصادي، ويشغل مناصب فكرية وعلمية دولية عدة، من بينها: رئاسة اتحاد البرلمانيين الدولي لحماية البيئة، ورئاسة تحرير موسوعة «المستقبل العربي للإبداع والاختراع» ومجلة «العالم الاقتصادي»، كما أسس مشروع «وادي السيليكون السوري»، ومشروع «البوابة الفينيقية» كمجمع سكني ذكي مستدام في منطقة المزة بدمشق، إضافة إلى تأسيس «مجموعة الطارق للصناعات الصيدلانية والكيميائية».

لا ينطلق هذا الحوار من إطار نظري أكاديمي صرف، بل من تجربة علمية ومهنية وإنسانية مركبة؛ تبلورت عبر: العمل البحثي في أوروبا، ومحاولات المساهمة في بناء اقتصاد معرفي منتج في سوريا، وما استتبعها من صدام مباشر مع بنية النظام المخلوع انتهى بالاعتقال وتعطيل المشاريع.

وقد شكلت تجربة مرض السرطان محطة إنسانية كاشفة لحدود المعرفة النظرية، وأسهمت في تعميق الإحساس بالمسؤولية العامة. ومن هذا المنطلق، يتجاوز الحوار توصيف التحولات الدولية والمسألة السورية، ليقدم مقاربة مركبة تربط الجغرافيا السياسية بالاقتصاد، وتضع الإنسان ورأس المال البشري في قلب أي مشروع نهوض وتنمية مستدامة.

ـ دكتور طارق، العالم يشهد اليوم تحولات متسارعة تتجاوز مجرد تبدّل موازين القوى التقليدية. كيف تقرؤون هذه التحولات؟

ما نشهده اليوم لا يقتصر على تبدل في موازين القوى بين دول صاعدة وأخرى متراجعة، بل يمثل إعادة تشكل بنيوية لمفهوم القوة ولطبيعة النظام الدولي ذاته. والتطورات الأخيرة أكدت أن العالم لا ينتقل ببساطة من أحادية قطبية إلى تعددية أقطاب متكافئة، بل إلى نظام متعدد مراكز التأثير ومتفاوت القدرات، تتداخل فيه القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والمالية والمعرفية.
وقد أظهرت الحرب المستمرة في أوكرانيا، والاضطرابات الواسعة في الشرق الأوسط، وأزمة الطاقة والممرات البحرية، وتسارع المنافسة في الذكاء الاصطناعي، أن الجغرافيا لم تفقد أهميتها أمام التكنولوجيا، بل أصبحت الاثنتان أكثر ترابطاً. فتعطل ممر بحري يمكن أن يؤثر خلال ساعات في أسعار الطاقة والتضخم والأسواق العالمية، بينما تستطيع رقاقة إلكترونية أو خوارزمية متقدمة أن تصبح أداة نفوذ لا تقل أهمية عن بعض الأدوات العسكرية التقليدية.
وفي الوقت ذاته، أثبت الاقتصاد العالمي قدرة على امتصاص صدمات كبيرة، لكن هذه المرونة تخفي تفاوتاً متزايداً بين الدول. فصندوق النقد الدولي يقدر النمو العالمي في 2026 بنحو 3 %، مع بقاء أخطار الطاقة والديون والحروب والتجزؤ الاقتصادي مرتفعة. كما أصبحت طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي أحد محركات النمو الجديدة، بالتوازي مع ارتفاع حاجته إلى الطاقة ورأس المال والبنية التحتية.

ولذلك لم يعد ممكناً فهم النظام الدولي من زاوية جيوسياسية تقليدية فقط، بل من خلال مقاربة مركبة تجمع بين البعد الجيوسياسي المرتبط بالموقع والتحالفات والممرات، والبعد الاقتصادي الهيكلي المتصل بالإنتاج والتمويل وسلاسل القيمة، والبعد التكنولوجي والمعرفي الذي يحدد قدرة الدول على الاستقلال والابتكار، والبعد الإنساني المرتبط بنوعية المؤسسات ورأس المال البشري.

ـ ما مكونات القوة في النظام الدولي الجديد، من وجهة نظركم؟

القوة اليوم لم تعد تقاس بعدد الجيوش أو حجم الترسانة فقط، بل بقدرة الدولة على إنتاج الخيارات لنفسها والتأثير في الخيارات المتاحة للآخرين. ويمكن تلخيص عناصرها الأساسية في ستة مكونات مترابطة:

أولاً: التكنولوجيا المتقدمة.

فالذكاء الاصطناعي والرقائق الإلكترونية والحوسبة والفضاء والبنية الرقمية أصبحت ركائز للاقتصاد والأمن والإعلام. الجديد أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد قطاع تقني مستقل، بل بدأ يعمل كطبقة أفقية تعيد تشكيل الصناعة والطب والتعليم والمال والإدارة والحرب. واستعداد الولايات المتحدة والصين لبحث مخاطر الذكاء الاصطناعي على المستوى الرسمي، على الرغم من المنافسة الحادة بينهما، يؤكد انتقاله من ملف اقتصادي إلى قضية أمن دولي.

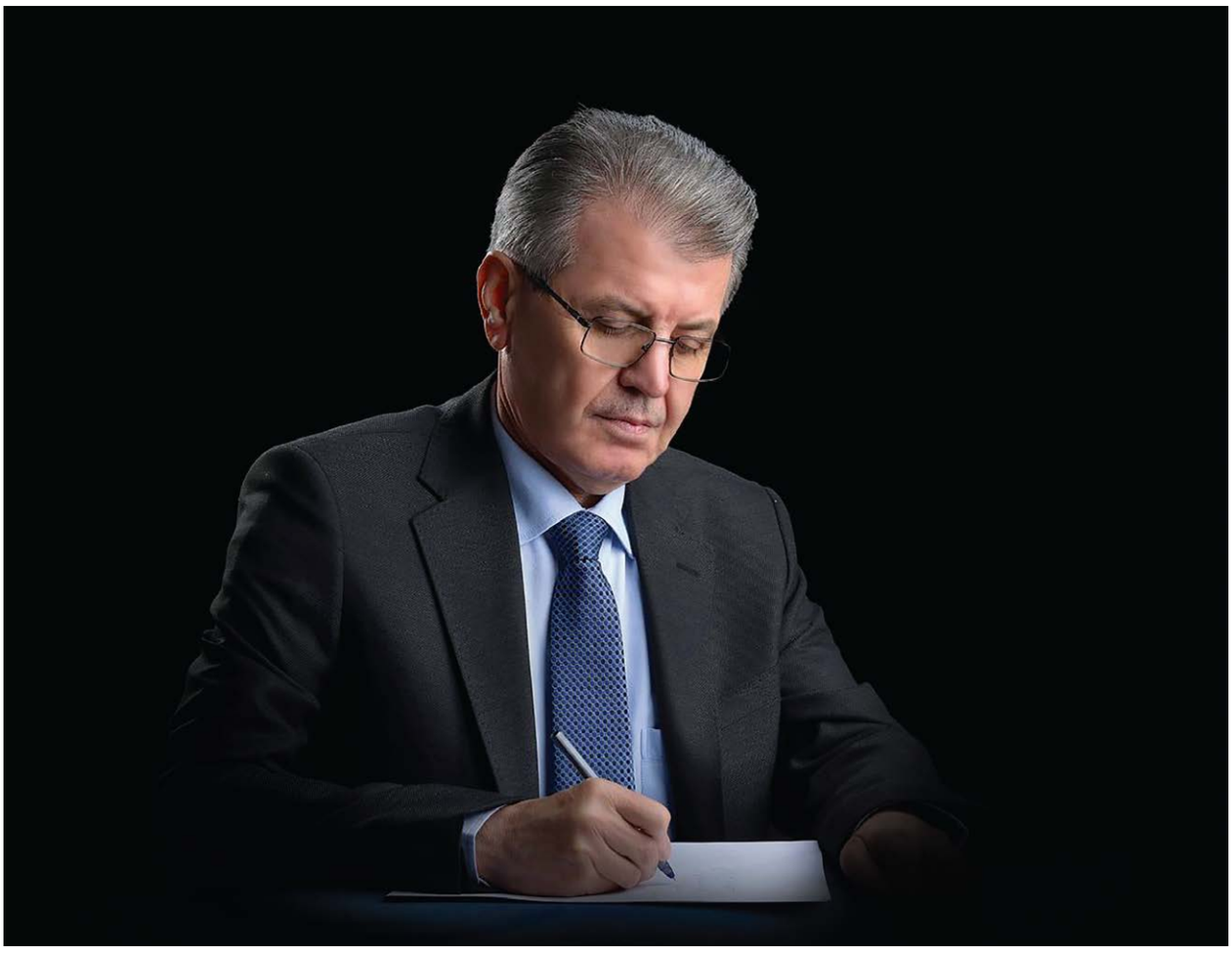

ثانياً: الطاقة والموارد.

لم يعد النفط والغاز وحدهما مصدري القوة، بل أصبحت (الكهرباء، والطاقة المتجددة، والمعادن النادرة، وشبكات التخزين والنقل، وحتى القدرة على توفير الطاقة لمراكز البيانات) عناصر استراتيجية. وقد أثبتت الاضطرابات في الشرق الأوسط مجدداً أن أمن الطاقة ما زال أحد أعصاب الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: المال والنظام المالي.

(العملات والبنوك وأنظمة الدفع وأسواق رأس المال والعقوبات الاقتصادية والديون السيادية) أدوات قادرة على تغيير سلوك الدول من دون عمل عسكري. لكننا نشهد في المقابل محاولات متزايدة لتنويع أنظمة التسوية والمدفوعات وتقليل الاعتماد المطلق على عملة أو شبكة مالية واحدة.

رابعاً: سلاسل التوريد والتجارة.

السيطرة على الرقائق والموانئ والممرات البحرية والغذاء والدواء والمعادن أصبحت جزءاً من الأمن القومي. أزمة واحدة في سلسلة التوريد قد تؤثر في مصنع على بعد آلاف الكيلومترات.

خامساً: الإنسان والمؤسسات.

وهذا في رأيي العنصر الأكثر استدامة. فالدولة التي لا تمتلك نظاماً تعليمياً وبحثياً ومؤسسات قادرة على تحويل المعرفة إلى إنتاج ستظل مستهلكة للتكنولوجيا مهما امتلكت من أموال.

سادساً: الإعلام والسرديات والفاعلون غير الدوليين.

لم تعد الدولة وحدها تصنع النفوذ. الشركات التكنولوجية العملاقة والمنصات الرقمية وصناديق الاستثمار ومراكز الأبحاث تستطيع أن تؤثر في الاقتصاد والرأي العام والسياسات بدرجات كانت حكراً على الدول.

ـ هل تعتقدون أن الولايات المتحدة تتراجع أم تعيد تعريف مفهوم حضورها العالمي؟ وما الذي يعنيه ذلك بالنسبة إلى موقعها في النظام الدولي؟

ما يجري في الولايات المتحدة ما زلت أراه تكيفاً استراتيجياً أكثر منه تراجعاً حتمياً، لكن الأشهر الأخيرة أظهرت أن هذا التكيف أكثر تعقيداً مما كان يبدو.

فالولايات المتحدة تقلل في بعض الملفات من نموذج الانتشار الدائم، لكنها لا تتخلى عن استعمال القوة حين ترى أن مصالحها الاستراتيجية مهددة. وفي الوقت نفسه تركز على أدوات قد تكون أكثر تأثيراً على الأمد الطويل: الرقائق، الذكاء الاصطناعي، التمويل، الطاقة، سلاسل التوريد، العقوبات، والتحالفات.

كما أن القوة الأميركية لا تستند إلى الاقتصاد أو الجيش منفردين، بل إلى منظومة متكاملة تشمل (الدولار، والأسواق المالية العميقة، والجامعات، والشركات التكنولوجية، والتحالفات، والقدرة على صياغة المعايير الدولية).

لكن الولايات المتحدة تواجه تحديات داخلية حقيقية أيضاً: ارتفاع الدين العام، التكلفة المتزايدة للإنفاق، الاستقطاب السياسي، والحاجة الضخمة إلى الطاقة والبنية التحتية المرتبطة بطفرة الذكاء الاصطناعي. ولذلك لا يكفي امتلاك القوة؛ فالتحدي الأميركي هو القدرة على تمويلها والمحافظة على شرعيتها واستدامتها.



بهذا المعنى، واشنطن لا تختفي من قيادة النظام الدولي، وإنما تحاول الانتقال من إدارة كل ملف إلى حماية المفاصل التي تعتبرها حاسمة في استمرار تفوقها.

ـ وماذا عن الصين، ما الذي يميز صعودها الحالي؟

تمثل الصين نموذج صعود استراتيجي طويل الأمد، لكن نموذجها نفسه دخل مرحلة تحول.

فالمحركات القديمة للنمو، ولا سيما العقارات والاستثمار الضخم في البنية التحتية، لم تعد قادرة وحدها على إنتاج معدلات النمو السابقة. في المقابل، تبني الصين محركات جديدة تعتمد على (التكنولوجيا المتقدمة والسيارات الكهربائية والبطاريات والطاقة النظيفة والروبوتات والرقائق والذكاء الاصطناعي والصناعات ذات القيمة المضافة العالية). ويشير تحليل حديث لصندوق النقد إلى هذا التحول من الاقتصاد القائم بصورة كبيرة على العقار والاستثمار التقليدي إلى اقتصاد تقوده بدرجة متزايدة التكنولوجيا والصناعات الخضراء والرقمنة.

والأرقام التجارية الأخيرة تعكس هذه القدرة؛ فقد ارتفعت الصادرات الصينية بقوة في آب 2026، وكان الطلب على المنتجات التكنولوجية والمرتبطة بالذكاء الاصطناعي أحد المحركات المهمة لذلك، على الرغم من استمرار ضعف بعض مكونات الطلب الداخلي والعقار.

لكن الصين تواجه معضلة استراتيجية: نجاح النموذج التصديري يولد في الوقت نفسه مقاومة خارجية متزايدة، لأن الاقتصادات الأخرى تخشى: اختلال المنافسة، واتساع فوائض الإنتاج الصينية. وهذا ظهر بوضوح في نقاشات مجموعة العشرين بشأن الاختلالات التجارية.

لذلك سيكون الاختبار الصيني المقبل هو الانتقال من «مصنع العالم» إلى منظومة ابتكار عالمية، ومن الاعتماد الكبير على الطلب الخارجي إلى اقتصاد يستطيع خلق طلب داخلي أكثر توازناً.

ـ كيف تنظرون إلى وضع أوروبا وبقية القوى الصاعدة في ظل التحديات الاقتصادية والاستراتيجية؟

تمثل أوروبا قوة اقتصادية وتنظيمية ومعرفية كبرى، لكنها تواجه تحدياً استراتيجياً مركباً: الشيخوخة السكانية، ارتفاع الإنفاق الدفاعي، ضغوط الطاقة، الدين في بعض الاقتصادات، والتنافس الصناعي مع الولايات المتحدة والصين، مع الحاجة إلى المحافظة على نموذجها الاجتماعي.

وقد جعلت الحرب الأوكرانية مسألة الأمن الأوروبي مركزية من جديد. فالحرب لا تزال مستمرة، وشهدت الأسابيع الأخيرة تصعيداً في الضربات الروسية والأوكرانية على البنية التحتية واللوجستية، بينما لم تفضِ الجهود الدبلوماسية حتى الآن إلى تسوية مستقرة.

أما اليابان فتواصل الاستثمار المكثف في (الرقائق والذكاء الاصطناعي والصناعة المتقدمة)، لكنها تواجه تحديات ديموغرافية ومالية كبيرة.

وتبرز الهند بقوة أكبر مما كانت عليه قبل سنوات. فهي تملك كتلة سكانية وسوقاً واسعاً وقدرات تقنية وخدماتية متقدمة، وتسعى، في الوقت نفسه، إلى المحافظة على استقلالية استراتيجية في علاقاتها مع الغرب وروسيا والصين. وزيارة الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى الهند في أيلول 2026 تعكس محاولة تخفيف التوتر بين القوتين الآسيويتين، مع بقاء قدر كبير من عدم الثقة الاقتصادي والأمني.

أما روسيا، فما زالت تعتمد بدرجة كبيرة على ثقلها العسكري والنووي ومواردها الطبيعية، وقد أثبتت قدرة على التكيف مع ضغوط واسعة، لكن استمرار الحرب يكشف أيضاً حدود نموذج النفوذ الذي لا تسنده قاعدة اقتصادية وتكنولوجية متنوعة بالمستوى نفسه.

وبصورة عامة، لا يسير العالم نحو أقطاب متساوية، بل نحو شبكة قوى متفاوتة: دولة قوية عسكرياً، وأخرى صناعياً، وثالثة مالياً أو ديموغرافياً أو تنظيمياً. وهذا يجعل التحالفات أكثر مرونة وأقل أيديولوجية من السابق.

ـ بالانتقال إلى العالم العربي... ما نقاط القوة والتحديات الأساسية في رأيكم؟

يمتلك العالم العربي عناصر قوة حقيقية: موقع يربط ثلاث قارات، نسبة كبيرة من موارد الطاقة العالمية، ممرات بحرية استراتيجية، رؤوس أموال ضخمة، وأسواق وكتلة بشرية شابة. لكن التحدي ما زال في تحويل الموارد إلى قدرة إنتاجية ومعرفية مستدامة.

والتغير الأكثر أهمية، خلال السنوات الأخيرة يتمثل في انتقال عدد من دول الخليج، من إدارة عوائد النفط إلى محاولة بناء قطاعات جديدة في (الصناعة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة واللوجستيات والسياحة والخدمات المالية).

ولعل التطورات الإماراتية الأخيرة مثال دالّ؛ ففي أيلول الماضي أعلنت الإمارات وألمانيا توسيعاً كبيراً للتعاون في (الاستثمار والطاقة والذكاء الاصطناعي)، ضمن حزمة تتضمن استثمارات إماراتية بعشرات المليارات ومشروعات لمراكز البيانات. وهذا يعكس تحول رأس المال الخليجي تدريجياً، من شراء الأصول فقط إلى محاولة الدخول في البنية التكنولوجية والصناعية العالمية.
لكن النجاح الحقيقي لا يقاس بحجم الأموال المستثمرة وحدها. السؤال هو: كم عالماً ومهندساً وشركة وتقنية وبراعة اختراع ستنتج هذه الاستثمارات داخل المجتمعات العربية؟

فالاقتصاد المعرفي لا يشترى كاملاً من الخارج. يمكن شراء الآلة، لكن بناء القدرة على تصنيع الجيل التالي منها يحتاج إلى (جامعة وبحث علمي وحرية تفكير وتمويل ومؤسسات).

أما الدول العربية الخارجة من النزاعات، فإن أولوياتها أكثر تعقيداً؛ إذ يرتبط النهوض لديها بالاستقرار وبناء المؤسسات واستعادة الثقة قبل تدفق رأس المال. ومن دون دولة قادرة على إنفاذ القانون والتخطيط، قد تتحول الموارد الجديدة إلى دورة أخرى من الريع والمحسوبية.

ـ بصفتكم رئيس اتحاد البرلمانيين الدولي لحماية البيئة، كيف تنظرون إلى تصاعد المخاطر البيئية اليوم، وما موقعها ضمن التحديات التي تواجه الدول؟

لم تعد المخاطر البيئية ملفاً منفصلاً عن الاقتصاد أو الأمن أو التنمية، بل أصبحت جزءاً من معادلة الاستقرار والقدرة على التخطيط للمستقبل. فالتغيرات المناخية، وتراجع الموارد المائية، والتلوث، والتصحر، والضغط المتزايد على الطاقة والغذاء، يمكن أن تتحول إلى أزمات اقتصادية واجتماعية إذا لم تُدر ضمن رؤية طويلة الأمد.

ومن هنا، فإن حماية البيئة لا تعني تعطيل التنمية، بل إعادة تعريفها على أساس الاستدامة والكفاءة في استخدام الموارد. فالدولة التي تستثمر في (الطاقة النظيفة، وإدارة المياه، والتكنولوجيا البيئية، والمدن الذكية، والاقتصاد الدائري)، لا تحمي مواردها فقط، بل تبني أيضاً قطاعات اقتصادية جديدة وتخفض تكلفة الأزمات المستقبلية.

وفي العالم العربي تزداد أهمية هذا الملف بسبب (ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة واتساع التصحر والضغط على المدن والبنية التحتية). لذلك لا تكفي التشريعات البيئية وحدها؛ المطلوب سياسات تنفيذية تربط حماية الموارد بالاستثمار والبحث العلمي والتكنولوجيا، وتجعل الاستدامة جزءاً من نموذج التنمية نفسه.

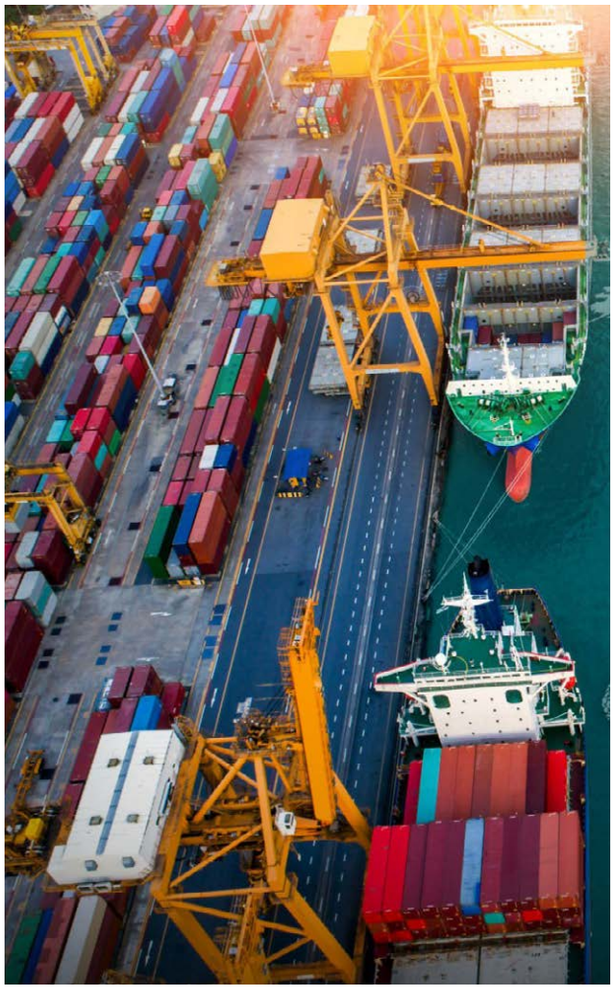

أما في سوريا بعد التحرير، فأرى أن هناك فرصة حقيقية لإدماج البعد البيئي منذ البداية في عملية إعادة الإعمار، بدلاً من معالجة آثاره لاحقاً. ويمكن أن تتحول (إعادة بناء شبكات المياه والطاقة، والتوسع في الطاقة المتجددة، وتحسين إدارة النفايات، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية والتخطيط العمراني)، إلى مدخل لتنمية أكثر كفاءة واستدامة. وما يبعث على قدر من التفاؤل هو أن مرحلة إعادة البناء تتيح لسوريا فرصة: الاستفادة من التقنيات الحديثة والخبرات السورية في الداخل والخارج، وبناء مشروعات جديدة بمعايير أفضل من البنى التي تضررت أو تقادمت، بشرط أن تكون الاستدامة جزءاً من التخطيط الاقتصادي والمؤسسي منذ البداية.

ـ دعونا ندخل إلى الملف السوري... كيف تصفون جذور الأزمة الاقتصادية قبل عام 2011؟

لم تكن الأزمة الاقتصادية في سوريا قبل عام 2011 وليدة ظرف طارئ، بل نتيجة تراكم طويل من السياسات المختلة، وتراجع وظائف الدولة الأساسية. فقد انحسر الدور التنموي والتخطيطي والرقابي للدولة مقابل تصاعد الدور الأمني، ما أضعف إدارة الاقتصاد وحول السوق إلى مجال تحكمه الاعتبارات السياسية أكثر من قواعد المنافسة والتنمية.

وفي هذا السياق لعب الفساد البنيوي واحتكار قطاعات واسعة من النشاط الاقتصادي، من قبل شبكات مرتبطة بالسلطة، دوراً محورياً في: إضعاف المنافسة وإقصاء الفاعلين المستقلين، وأسهم ذلك في تآكل قطاعات إنتاجية مهمة، ولا سيما الصناعة والزراعة.
ومع غياب الشفافية والمساءلة، ترسخ اقتصاد المحسوبية



وتآكلت الطبقة الوسطى وارتفعت معدلات الفقر والبطالة، بينما لم توجد سياسات اجتماعية وتنموية قادرة على معالجة الاختلالات.

المشكلة الجوهرية أن العلاقة بين الدولة والاقتصاد لم تكن علاقة تنظيم وتنمية، بل تحولت، بدرجات متزايدة، إلى علاقة نفوذ وامتياز. وعندما يصبح النجاح الاقتصادي مرتبطاً بالقرب من مركز السلطة أكثر من الكفاءة والإنتاج، تخسر الدولة المستثمر المستقل، وتخسر معه القدرة على الابتكار.
ومع: انسداد المجال العام وتصاعد القبضة الأمنية، تشكلت بيئة انفجارية قادت إلى اندلاع الثورة، قبل أن تدخل البلاد في سنوات من التدمير الواسع للبنية الإنتاجية والمؤسسية خلال الرد المسلح للنظام المخلوع على الثورة

ـ ما الذي تغير في الاقتصاد السوري بعد التحرير عام 2024، وأين وصل المسار حتى اليوم، وما العناصر الصالحة للبناء عليها؟

يمكن اعتبار التحرير عام 2024 نقطة تحول سياسية واقتصادية، لكن ما حدث خلال 2025 و2026 جعل التحول أكثر وضوحاً. فالعائق الخارجي الذي كان يثقل الاقتصاد السوري تغير بصورة كبيرة: الاتحاد الأوروبي رفع العقوبات الاقتصادية العامة في 2025 مع الإبقاء على عقوبات مستهدفة، والولايات المتحدة أنهت نظام العقوبات السوري العام، وألغي «قانون قيصر» في كانون الأول 2025، ثم أزيل تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب في 24 آب 2026.

وهذا التحول مهم جداً لأنه ينقل جزءاً متزايداً من المسؤولية من العائق الخارجي إلى نوعية الأداء الداخلي. لم يعد السؤال فقط: متى ترفع العقوبات؟ بل أصبح: هل لدينا نظام مصرفي يعمل؟ هل القانون مستقر؟ هل الملكية محمية؟ هل يستطيع المستثمر تحويل الأموال وتمويل مشروعاته وحل نزاعه أمام قضاء فعال؟

وهناك مؤشرات حقيقية إلى التعافي. فقد أعلن صندوق النقد بعد زيارته دمشق في تموز 2026 أن الاقتصاد السوري يشهد تعافياً متسارعاً، وأن النمو قد يصل إلى معدلات من خانتين هذا العام، مدعوماً بـ (تحسن الزراعة وإنتاج النفط والغاز والكهرباء والتجارة والخدمات وعودة نحو 1.5 مليون لاجئ منذ سقوط النظام المخلوع. لكنه أكد ،في الوقت ذاته، أن الفقر ما زال واسعاً، وأن النمو متفاوت بين المناطق، وأن إصلاح القطاع المصرفي والمالية العامة والإحصاءات ومكافحة غسل الأموال يمثلان أولوية عاجلة. وهذه مؤشرات أولية مشجعة تمنح مساحة واقعية للتفاؤل، إذا تحولت حركة التعافي إلى إصلاح مؤسسي واستثمار منتج وفرص عمل مستدامة.

وهنا يجب التمييز بين التعافي والنهوض. ارتفاع النشاط بعد انهيار عميق يمثل تعافياً، لكنه لا يصبح تنمية مستدامة إلا عندما يرتفع الإنتاج والاستثمار والإنتاجية والصادرات والدخل الحقيقي وفرص العمل.

وبالرغم من حجم الدمار، ما زال الاقتصاد السوري يمتلك مقومات حقيقية: قطاع زراعي قادر على دعم الأمن الغذائي، خبرة متراكمة في الصناعات الدوائية والكيميائية، صناعات صغيرة ومتوسطة متجذرة اجتماعياً، وموقع جغرافي يمكن أن يعيد لسوريا دورها كحلقة وصل تجارية ولوجستية، إضافة إلى رأس مال بشري سوري كبير داخل البلاد وخارجها.

ومن هنا يجب ألا تفهم إعادة الإعمار على أنها مجرد إعادة بناء الحجر. إذا تحولت أموال الإعمار إلى عقارات ومولات فقط، سنحصل على عمران بلا تنمية. أما إعادة الإعمار الحقيقية فهي إعادة بناء (الإنسان والمؤسسة والمصنع والجامعة والمصرف والبنية الرقمية) بالتوازي مع البنية المادية.

ـ قبل أن ندخل في مسيرتكم المهنية والفكرية، نود التوقف عند البدايات. كيف أسهمت تجربتكم الشخصية، منذ الطفولة وحتى الدراسة والاغتراب، في تشكيل وعيكم ومساركم؟

وُلدت عام 1961 في قرية قرحتا بمحافظة القنيطرة، في جغرافيا جمعت بين جمال المكان ومرارة الفقد. ترك النزوح أثره العميق في عائلتي، وحمل والداي (رحمهما الله) هذا الوجع طوال حياتهما.

وفي المقابل، أسهمت هذه التجربة في بناء وعي مبكر بقيمة الوطن، حيث غدا الانتماء فعل مسؤولية قبل أي شيء آخر.

اخترت دراسة الصيدلة في جامعة دمشق، حيث تشكلت بدايات علاقتي بالعلم كأداة للفهم والتغيير. ثم قادتني الدراسة والعمل إلى فرنسا، حيث تعمقت في التخصص واكتسبت خبرات بحثية ومهنية أوسع، ما عزز قناعتي بأن المعرفة والعمل الجاد يمثلان وسيلة أساسية للمساهمة في تنمية الوطن.

ـ بالعودة إلى تجربتكم الشخصية، كيف انعكست محاولاتكم لبناء مشاريع تنموية مستقلة على رؤيتكم للاقتصاد والسياسة في السياق السوري؟

في عام 2002، ومع تصاعد خطاب النظام المخلوع بشأن الإصلاح والانفتاح، عدت إلى سوريا مدفوعاً بقناعة بإمكانية الإسهام في بناء مسار تنموي مختلف. أطلقت مجموعة مبادرات، في مقدمتها مشروع «وادي السيليكون السوري» للصناعات التكنولوجية، ومشروع «البوابة الفينيقية» كمجمع سكني ذكي في دمشق، إلى جانب تأسيس «مجموعة الطارق للصناعات الصيدلانية والكيميائية» لبناء قطاع صناعي قادر على المنافسة والتصدير.

وبالتوازي جاءت مجلة «العالم الاقتصادي» انطلاقاً من إيماني بأن التنمية لا تنفصل عن الفكر، وأن أي مشروع اقتصادي يحتاج إلى بيئة معرفية قائمة على التحليل العلمي.
غير أن هذه المبادرات اصطدمت بواقع سياسي ـ اقتصادي مغلق، تعامل معها النظام المخلوع بوصفها مجالات لا يسمح بالعمل فيها خارج منظومة النفوذ.
فُرضت عراقيل إدارية وأمنية متعمدة، مع محاولات لفرض شراكات غير متكافئة تفرغ المشاريع من استقلالها، ومع رفضي ذلك لجأ النظام المخلوع إلى الاعتقال والملاحقة الأمنية. لذلك لا يمكن فهم تعطيل هذه المشاريع كخلل إداري فحسب، بل كسياسة سلطوية ترى في أي فاعل اقتصادي مستقل مدخلاً لاستقلال اجتماعي ومعرفي قد يتطور سياسياً.

وعلى الرغم من ذلك، أُسست «مجموعة الطارق» بعد جهود كبيرة، قبل أن تتعرض للتدمير خلال الرد المسلح للنظام المخلوع على الثورة، ضمن استهداف أوسع للمؤسسات الإنتاجية المستقلة.

ـ دكتور طارق: مررتم بتجربتين وجوديتين قاسيتين: المرض ثم الاعتقال، كيف تقرؤهما اليوم؟

حين يواجه الإنسان مرضاً بحجم السرطان، لا يكون الصراع مع الجسد وحده، بل مع الزمن وفقدان السيطرة.
يتحول المستقبل إلى سؤال مفتوح، وتغدو الأيام انتظاراً مثقلاً بالقلق. هذه التجربة لا يعيشها المريض وحده، بل تشارك العائلة الخوف والصمت، وتُختبر العلاقات الإنسانية بعمق.
وبالرغم من القسوة، يتعلم الإنسان التمييز بين ما هو جوهري وما كان عبئاً.

المرض معلم قاس، لكنه صادق.

أما الاعتقال فهو تجربة مختلفة. الاعتقال لا يقيد الجسد فقط، بل يستهدف الوعي عبر إنهاك الإرادة وتحويل الخوف إلى أداة ضبط. لذلك يصبح الحفاظ على التفكير المستقل شكلاً أساسياً من أشكال المقاومة.
وفي هذا السياق، يفهم العنف في الأنظمة الاستبدادية كآلية بنيوية لإعادة إنتاج الطاعة، لا كاستثناء عابر.

غيرت هاتان التجربتان نظرتي للحياة ولما أقوم به؛ فالمرض أعاد ترتيب الأولويات والمعنى، بينما كشف الاعتقال أن الوعي هو المساحة الأخيرة التي لا تستطيع القوة مصادرتها.
وبالرغم من اختلافهما، فقد قادتا إلى سؤال واحد: ماذا يبقى من الإنسان حين يفقد السيطرة؟ لا يكون الامتحان حينها في تغيير الواقع، بل في الحفاظ على صلة داخلية بالذات، ذلك الحضور الهادئ الذي يمنع الخوف من اختزال الإنسان، ويحول الوجود إلى مسؤولية إنسانية تقاس بما يتركه المرء من معنى وخير في حياة الآخرين.

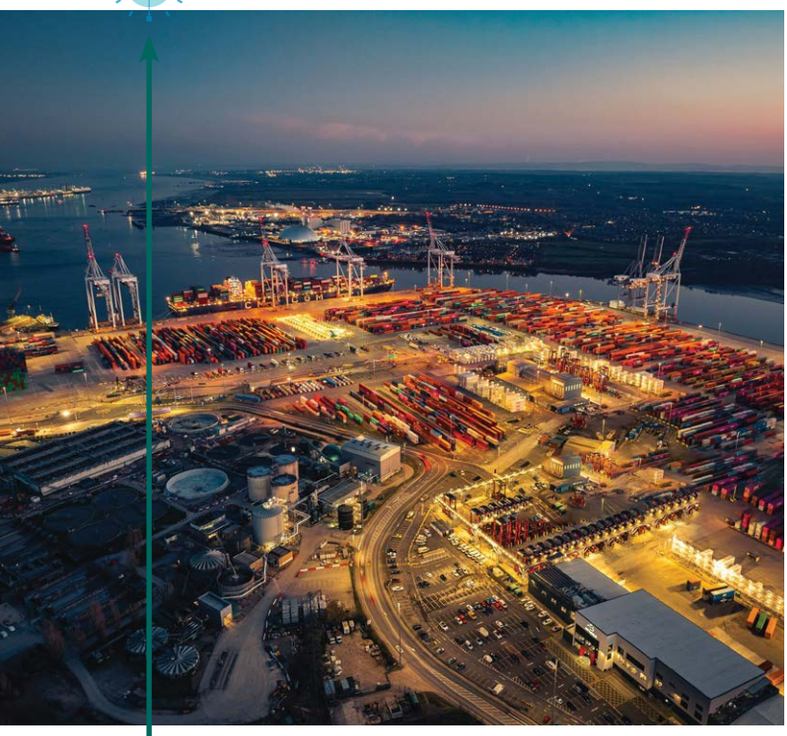

ـ ما الرسالة التي تودون تركها في ختام هذا الحوار؟

إن الدول لا تنهض بالخطاب، بل بالقدرة على إدارة التنمية عبر مؤسسات عادلة وكفوءة تحمي الإنسان وتربط السلطة بالمسؤولية. فالتنمية مسار طويل يتطلب رؤية واضحة وسياسات فعالة وتوازناً مدروساً بين دور الدولة وآليات السوق.
وتمتلك سوريا مقومات حقيقية للنهوض من موقع وموارد وخبرات ورأس مال بشري وتاريخ حضاري، غير أن تحويل هذه الإمكانات إلى واقع يتطلب إصلاحات هيكلية تشمل إدارة فعالة، وحوكمة شفافة، واقتصاداً منتجاً قائماً على المعرفة، إلى جانب علاقة واضحة بين الدولة والقطاع الخاص تقوم على الشراكة والمساءلة.

لقد فتح التحرير أفقاً جديداً، لكنه في جوهره شكل بداية اختبار طويل. فالمرحلة المقبلة تقيس قدرة الدولة على الانتقال من إدارة السيطرة إلى بناء المؤسسات، ومن الاستجابة للأزمات إلى التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد.
وفي هذا السياق يقدم نموذج الدولة التنموية مرجعاً عملياً لإعادة توجيه مسار التنمية، بشرط مواءمته مع الواقع الوطني وتحويله إلى سياسات قابلة للتنفيذ. ويبقى نجاح هذا المسار مرهوناً بالتزام سياسي واضح ومستدام بتنفيذ الإصلاحات، إلى جانب إصلاحات هيكلية متدرجة ومشاركة مجتمعية واعية تضمن المتابعة والمساءلة.

وإن الخطوات المتخذة -حتى الآن- تعكس تحولاً في مقاربة التحديات وتوفر مؤشرات مهمة يمكن البناء عليها إذا ما جرى ترسيخها واستكمالها.
لكن ما تغير ،خلال الأشهر الأخيرة، يجعل المسؤولية أكبر؛ فكلما تراجعت القيود الخارجية أصبح معيار النجاح أكثر ارتباطاً بما نبنيه -نحن- في الداخل. رفع العقوبات لا يبني المصنع، والانفتاح الدولي لا يصلح الإدارة، والنمو الاقتصادي لا يضمن وحده العدالة الاجتماعية.

المعركة الحقيقية في سوريا المقبلة هي: تحويل الفرصة السياسية إلى مؤسسة، والاستثمار إلى إنتاج، والموارد إلى معرفة، والتحرير إلى دولة قانون وتنمية. عندها فقط يمكن القول: إن سوريا لم تخرج من أزمتها فحسب، بل بدأت بالفعل صناعة مستقبلها.

صندوق الاستثمارات العامة السعودي يقترب من نادي التريليون..



قوة مالية تعيد رسم الاقتصاد

دخل صندوق الاستثمارات العامة السعودي مرحلةً جديدةً من حيث الحجم والتأثير، بعدما ارتفعت أصوله المدارة إلى نحو 3.396 تريليونات ريال، أي قرابة 905.6 مليارات دولار بنهاية عام 2025، مقارنة بنحو 500 مليار ريال في عام 2015 ونحو تريليوني ريال في عام 2021، وبذلك تضاعف حجمه نحو 6.8 مرات خلال عقد واحد، كما تجاوز صافي أرباحه في عام 2025 مستوى 65 مليار ريال، وارتفعت الإيرادات 9 بالمئة لتصل إلى 450 مليار ريال، بينما بلغ إجمالي العائد للمساهمين 5.8 في المئة سنوياً منذ عام 2017، وهي مؤشرات تعكس: اتساع المحفظة، ونضج جزء متزايد من استثماراتها.

أهمية تتجاوز حجم المحفظة

تكمن أهمية الصندوق في أنه لا يعمل بوصفه مستثمراً مالياً فقط، بل كأداة مركزية لتنويع الاقتصاد السعودي، وبين عامي 2021 و2025 ضخ نحو 750 مليار ريال، أي 200 مليار دولار، محلياً، وأسهم بأكثر من 1.286 تريليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، بينما بلغت مساهمته نحو 11 بالمئة من الناتج غير النفطي في عام 2025، وتوضح هذه الأرقام أن أثره يمتد من إدارة الثروة إلى تأسيس قطاعات وشركات ومشروعات توسع القاعدة الإنتاجية للمملكة.

أين يقف بين الصناديق السيادية؟

عالمياً، أصبح الصندوق السعودي قريباً من نادي التريليون دولار، لكنه مازال دون أكبر صندوق سيادي في العالم، فقد بلغت قيمة الصندوق النرويجي نحو 2.3 تريليون دولار في النصف الأول من عام 2026، أي أكثر من ضعفي حجم «الاستثمارات العامة» وفق أرقام نهاية عام 2025، أما مؤسسة الاستثمار الصينية CIC فبلغ إجمالي أصولها 1.57 تريليون دولار بنهاية عام 2024.

وفي الخليج العربي، تقترب الهيئة العامة للاستثمار الكويتية من تريليون دولار من الأصول، بحسب تقديرات منشورة، ما يجعل حجمها قريباً من الصندوق السعودي، وفي المقابل، تبلغ أصول جهاز قطر للاستثمار نحو 580 مليار دولار، ما يعني أن أصول الصندوق السعودي، وفق رقم نهاية عام 2025، تزيد عليها بنحو 326 مليار دولار، أو قرابة 56 بالمئة، وتبقى المقارنات تقريبية، لأن بعض الصناديق لا تنشر قيمة أصولها بصورة دورية، وتستخدم التصنيفات الدولية أحدث رقم متاح أو تقديرات عند غياب الإفصاح.

لماذا يختلف النموذج السعودي؟

الاختلاف الأساسي أن الصندوق السعودي يجمع بين: الاستثمار العالمي، وبناء قطاعات داخل الاقتصاد المحلي، فهو يموّل مشروعات في(السياحة والطاقة المتجددة والتقنية والسيارات والألعاب والذكاء الاصطناعي)، وفي عام 2025 أطلق شركة «هيومين» لتطوير منظومة متكاملة للذكاء الاصطناعي تشمل(البنية التحتية ومراكز البيانات والحوسبة السحابية والنماذج والتطبيقات)، وهذا يعني أن الصندوق لا يشتري الأصول فقط، بل يسعى إلى إنشاء أصول وقطاعات جديدة.

ذراع محلية وحضور عالمي

في الوقت نفسه، بلغت الاستثمارات الدولية للصندوق 663 مليار ريال، أو 176.8 مليار دولار في عام 2025، بعد نموها 12 بالمئة، كما جمع 31 مليار دولار من الأسواق الدولية عبر أدوات الدين، ما يعكس قدرته على الوصول إلى مصادر تمويل عالمية، لكنه يرفع أيضاً أهمية تحقيق عوائد مستدامة والمحافظة على الانضباط المالي.

التريليون ليس الهدف النهائي

إن أهمية اقتراب صندوق الاستثمارات العامة من تريليون دولار لا تكمن في الرقم وحده، فالاختبار الحقيقي هو مقدار ما يستطيع تحويله من رأس المال إلى: نمو غير نفطي دائم، شركات تنافسية، وظائف، صادرات، واستثمارات خاصة، ومع انتقال استراتيجية عامي 2026-2030 إلى مرحلة «تحقيق القيمة» ورفع الكفاءة التشغيلية؛ يصبح التحدي أقل ارتباطاً بسرعة تضخم الأصول، وأكثر ارتباطاً بجودة العوائد والأثر الاقتصادي.

تعويضات الحروب في الشرق العربي..
بين الحق القانوني وموازين القوة

سامر طلاس

لم تعد التعويضات في حروب الشرق العربي مجرد مسألة مالية مرتبطة بإعادة بناء ما دمرته المواجهات، بل أصبحت جزءاً من الصراع السياسي على مرحلة ما بعد الحرب، فالدول المتضررة لم تعد تحصي فقط تكلفة (المباني والبنى التحتية)، وإنما تضيف إليها (خسائر الإنتاج، وتراجع التجارة، وتعطل الطاقة، والنزوح، وفقدان الإيرادات، وحتى تكلفة العقوبات والأصول المجمدة).
بهذا المعنى، تتحول التعويضات من ملف قانوني صرف إلى أداة تفاوض بين الدول، خصوصاً حين: تتشابك المسؤوليات، وتتعدد الأطراف المسلحة، وتغيب آلية دولية ملزمة لتحديد من يدفع ولمن.



سوريا.. فاتورة ضخمة ومسؤولية موزعة

تمثل سوريا الحالة الأكثر تعقيداً، فقد قدّر البنك الدولي تكلفة إعادة بناء الأصول السورية المتضررة بين عامي 2011 و2024 بنحو 216 مليار دولار، ضمن نطاق يتراوح بين 140 و345 مليار دولار، وهذه الأرقام لا تشمل كامل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية، مثل: تراجع الناتج، تعطل التعليم والصحة، فقدان الاستثمارات، وتكلفة النزوح والهجرة وغيرها.

تجربة الكويت.. نموذج يصعب تكراره

جاء أبرز نموذج إقليمي ناجح للتعويضات بعد غزو العراق للكويت عام 1990، فقد أنشأ مجلس الأمن لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، التي عالجت مطالبات أفراد وشركات وحكومات، وبلغت التعويضات التي منحتها نحو 52.4 مليار دولار، واقتطعت أساساً من عائدات النفط العراقي، لكن تطبيق نموذج مشابه على سوريا يحتاج إلى قرار دولي وتوافق بين القوى الكبرى، وهو أمر يصعب تحقيقه في بيئة دولية منقسمة، ولذلك فإن التعويضات المستقبلية قد لا تأخذ شكل مدفوعات مباشرة بقدر ما تدخل ضمن تسويات سياسية ومالية أوسع، وفق محللين.

الخليج بين المتضرر والممول

تملك دول الخليج العربي أسباباً للمطالبة بالتعويض عن هجمات استهدفت منشآت نفطية وممرات وسفناً وممرات بحرية، لكنها- في الوقت ذاته- تُطرح غالباً بوصفها مصدراً محتملاً لتمويل إعادة إعمار مناطق الحروب، وهنا تظهر مفارقة سياسية؛ دول قد تعتبر نفسها متضررة من النزاعات قد تُطلب منها لاحقاً المساهمة بمليارات الدولارات في إعادة الإعمار، ومن المرجح أن تربط أي مساهمة خليجية بشروط واضحة، مثل: ضمانات تتعلق بإدارة الأموال والرقابة عليها، منع انتقالها إلى جماعات مسلحة، وربط التمويل بإصلاحات سياسية وأمنية.

إيران والولايات المتحدة.. أصول مجمدة بدل التعويضات المباشرة

في الصراع الإيراني الأميركي، تبدو القضية أكثر تعقيداً؛ فإيران تطالب بتعويضات عن أضرار الحروب والعقوبات والعمليات العسكرية، بينما تطالب واشنطن طهران بتعويضات عن قتلى ومصابين أميركيين وعن هجمات تنسب مسؤوليتها إلى جهات مدعومة من إيران، لكن تنفيذ الأحكام يواجه عقبات تتعلق بالحصانة السيادية وملكية الأصول، ولذلك قد تتحول الأموال الإيرانية المجمدة إلى أهم أداة تفاوض، بحيث تُستخدم في التسويات بدل إنشاء نظام تعويضات دولي مباشر.

من سيدفع فعلياً؟

المشكلة النهائية ليست فقط في تحديد حجم الضرر، بل في وجود جهة قادرة على فرض التعويض، فمحكمة العدل الدولية تحتاج إلى أساس قانوني للنظر في النزاع، بينما المحكمة الجنائية الدولية تحاكم الأفراد ولا تعمل كجهة عامة لتسوية الخسائر المالية بين الدول، لذلك يرجح أن تتخذ التعويضات في الشرق العربي أشكالاً مختلطة: رفع عقوبات، تحرير أصول مجمدة، إلغاء ديون، إنشاء صناديق لإعادة الإعمار، أو مساهمات دولية مشروطة.
ويبقى الاختبار الأهم هو وصول التعويضات إلى الضحايا أنفسهم وذويهم، فإذا تحولت مليارات الدولارات إلى أدوات تفاوض بين الحكومات، بينما بقي النازحون وأسر القتلى وأصحاب الممتلكات المدمرة خارج دائرة الاستفادة، فإن التعويض سيصبح تسوية سياسية أكثر منه عدالةً فعليةً.



الاقتصاد المصري تحت ضغط الدين..

الموازنة المصرية:

أكثر من 160 مليار دولار من الاستخدامات

تكشف موازنة مصر للعام المالي 2026-2027 عن حجم كبير للمالية العامة، لكن تركيبها يوضح - في الوقت نفسه - حجم الضغوط التي تواجهها الدولة، فقد أُقرت المصروفات الحكومية بنحو 5.178 تريليونات جنيه، ما يعادل 103.2 مليارات دولار، في حين تصل الاستخدامات الكلية للموازنة، بعد إضافة سداد أقساط القروض وشراء الأصول المالية، إلى نحو 8.176 تريليونات جنيه، ما يعادل 162.9 مليار دولار.

ويستند هذا التحويل إلى متوسط سعر الدولار في السوق المصرية والبالغ نحو 50.2 جنيهاً للدولار، ويجب التمييز بين الرقمين؛ فالمصروفات البالغة 5.178 تريليونات جنيه (103.2 مليارات دولار) هي الأقرب إلى مفهوم الإنفاق الحكومي على(الأجور والدعم والفوائد والاستثمارات والخدمات)، أما الاستخدامات الكلية البالغة 8.176 تريليونات جنيه (162.9 مليار دولار) فتتضمن كذلك سداد أصل ديون سابقة، وسجل البنك المركزي المصري في 17 أغسطس/ آب 2026 سعراً يدور حول 50.16 جنيهاً للشراء و50.26 جنيهاً للبيع للدولار.

وبذلك يبلغ الفارق بين الاستخدامات الكلية والمصروفات نحو 2.998 تريليون جنيه، أي قرابة 59.7 مليار دولار، وهذا المبلغ لا يمثل إنفاقاً جديداً بالكامل على الاقتصاد والخدمات، بل يرتبط بدرجة كبيرة بسداد أقساط الديون والتزامات مالية أخرى، وهو ما يفسر اتساع حجم الموازنة عند احتساب جميع الاستخدامات.

الأجور.. نحو 16.4 مليار دولار فقط

بلغت مخصصات أجور وتعويضات العاملين في أجهزة الدولة نحو 822.8 مليار جنيه في موازنة 2027/2026، وبسعر الصرف الحالي يعادل ذلك نحو 16.4 مليار دولار سنوياً، وتشكل الأجور حوالي 15.9 % من إجمالي المصروفات الحكومية البالغة 5.178 تريليونات جنيه، وإذا قورنت بالاستخدامات الكلية للموازنة، البالغة 8.176 تريليونات جنيه، فإن نصيب الأجور ينخفض إلى نحو 10.1 % فقط، وهذه النسبة مهمة في تحليل الموازنة المصرية؛ إذ قد يبدو للوهلة الأولى أن الجهاز الحكومي الضخم يمثل المصدر الرئيس للضغط على المالية العامة، لكن الأرقام تظهر أن فاتورة الأجور أقل كثيراً من فاتورة فوائد الدين، فالدولة تنفق ما يعادل نحو 16.4 مليار دولار على أجور موظفيها، مقابل ما يقرب من 48 مليار دولار على الفوائد وحدها.

بمعنى آخر، مقابل كل دولار تقريباً تنفقه الدولة على أجور موظفيها، تنفق ما يقارب ثلاثة دولارات على فوائد الدين، وتالياً فإن مشكلة الموازنة لا يمكن تفسيرها أساساً بارتفاع الأجور الحكومية، على الرغم من أهمية إصلاح الجهاز الإداري ورفع كفاءته؛ بل ترتبط بصورة أكبر بتكلفة الدين المرتفعة.

ويكشف ذلك أن مساحة التحرك أمام الحكومة محدودة، فخفض الأجور وحده لن يعالج الاختلال المالي بصورة جوهرية ما دامت مدفوعات الفائدة تستحوذ على جزء ضخم من الإنفاق، لذلك يرتبط تحسين وضع الموازنة بدرجة أكبر بـ: خفض تكلفة الاقتراض، إطالة آجال الدين، زيادة الإيرادات، وتسريع النمو الاقتصادي الحقيقي.

فوائد الدين تقترب من نصف المصروفات

خصصت الموازنة نحو 2.419 تريليون جنيه للفوائد، وهو ما يعادل قرابة 48.2 مليار دولار بسعر الصرف الحالي، وبذلك تستحوذ الفوائد وحدها على نحو 46.7% من إجمالي المصروفات الحكومية، وهذه النسبة تكشف أحد أهم الاختلالات في المالية المصرية، فبينما لا تتجاوز الأجور نحو 15.9% من المصروفات، تستهلك الفوائد وحدها ما يقارب نصفها، أي إن تكلفة تمويل الديون السابقة أصبحت أكبر بثلاث مرات تقريباً من فاتورة رواتب الجهاز الحكومي كله، وعند إضافة أقساط القروض البالغة نحو 2.808 تريليون جنيه، أي قرابة 56 مليار دولار، يصل مجموع الفوائد والأقساط إلى حوالي 5.227 تريليونات جنيه أو نحو 104 مليارات دولار خلال سنة مالية واحدة.

هذه القيمة تعادل تقريباً إجمالي المصروفات الحكومية كلها، لكنها لا تعني أن مصر تدفع 104 مليارات دولار فعلية إلى الخارج؛ فجزء كبير من الدين محلي ومقوم بالجنيه، وبالتالي فإن الرقم الدولاري هنا هو تحويل للقيمة الاقتصادية بهدف المقارنة.



كم يبلغ الدين المصري بالدولار؟

يجب التمييز بين إجمالي الدين الحكومي والدين الخارجي، فقد بلغ دين قطاع الموازنة نحو 14.96 تريليون جنيه بنهاية 2025/2024، أي ما يعادل حسابياً نحو 298 مليار دولار بسعر صرف 50.2 جنيهاً للدولار، لكن هذا لا يعني أن مصر مدينة للخارج بـ298 مليار دولار، لأن هذا الرقم يشمل أساساً ديوناً محلية بالجنيه المصري إلى جانب الدين الخارجي، أما إجمالي الدين الخارجي لمصر فبلغ نحو 164 مليار دولار، ويشمل ديون الحكومة والبنك المركزي والبنوك والقطاعات الأخرى تجاه الخارج.

وبالنسبة إلى عامي 2026 و2027، فإذا بلغ الناتج المحلي نحو 24.5 تريليون جنيه واستهدفت الحكومة خفض الدين إلى 78% من الناتج، فقد يصل إجمالي دين الموازنة حسابياً إلى نحو 19.1 تريليون جنيه، أي قرابة 381 مليار دولار بالسعر نفسه، لذلك قد ترتفع قيمة الدين من 298 إلى 381 مليار دولار، وفي الوقت نفسه تنخفض نسبته من 83.8 % إلى 78%، لأن حجم الاقتصاد ينمو أسرع من نمو الدين.

الأجور مقابل الدين.. أين تذهب موارد الدولة؟

المقارنة بين الأجور والدين تعطي صورة أكثر وضوحاً لمشكلة المالية العامة، فالدولة تخصص نحو 16.4 مليار دولار للأجور، مقابل نحو 48.2 مليار دولار للفوائد، ونحو 104 مليارات دولار للفوائد وأقساط الديون مجتمعة، وبذلك فإن الأجور تمثل نحو 15.9% من المصروفات، في حين تمثل الفوائد وحدها قرابة 46.7% منها، أما خدمة الدين بالمفهوم الواسع، أي الفوائد بالإضافة إلى الأقساط، فتعادل أكثر من ستة أضعاف فاتورة أجور العاملين في الدولة، وهذا يغير طريقة النظر إلى أزمة الموازنة المصرية، فالمشكلة الرئيسة ليست أن الحكومة تدفع أجوراً مرتفعة مقارنة بحجم موازنتها؛ بل إن تكلفة رأس المال والاقتراض أصبحت تستحوذ على مساحة مالية أكبر بكثير من تكلفة العمالة الحكومية.

هيكل الموازنة المصرية

يمكن تلخيص هيكل الموازنة المصرية في صورة شديدة الدلالة: أمام دولة تبلغ استخدامات موازنتها نحو 163 مليار دولار، لا تتجاوز فاتورة أجورها نحو 16.4 مليار دولار، بينما تبلغ المصروفات العامة نحو 103 مليارات دولار، وتصل الفوائد إلى نحو 48 مليار دولار، وتبلغ الفوائد والأقساط معاً قرابة 104 مليارات دولار، أما رصيد دين قطاع الموازنة، وفق آخر رصيد سنوي فعلي متاح، فيعادل حسابياً نحو 298 مليار دولار بسعر الصرف الحالي؛ مع إمكانية ارتفاع القيمة الاسمية للدين على الرغم من استهداف انخفاض نسبته إلى الناتج.

وهذه الأرقام تشير إلى أن جوهر المشكلة المالية المصرية يتمثل في: ثقل الدين، ارتفاع سعر خدمته، والحاجة المتكررة إلى إعادة تمويله، فالمشكلة ليست فقط في حجم الدين نفسه، بل في مقدار ما يقتطعه سنوياً من موارد الدولة قبل توجيهها إلى الإنفاق التنموي، وكلما ارتفعت الفوائد والأقساط، أصبحت الموازنة أكثر حساسية لـ: أسعار الفائدة، سعر الصرف، وقدرة الحكومة على تجديد الديون المستحقة بشروط مناسبة، وهذا يفسر أيضاً لماذا لا تؤدي زيادة الإيرادات الحكومية بالضرورة إلى تحسن سريع في مستوى الخدمات أو الدخول؛ إذ قد يذهب جزء معتبر من أي زيادة في الإيرادات إلى تغطية تكلفة الدين بدلاً من تمويل إنفاق جديد، كما أن ارتفاع خدمة الدين يحدّ من قدرة الدولة على الاستجابة للصدمات الاقتصادية أو زيادة الإنفاق الاجتماعي عند الحاجة.

وكلما استمرت نسبة كبيرة من موارد الموازنة في الاتجاه إلى الفوائد وإعادة تمويل الديون، تقل المساحة المتاحة لزيادة الأجور الحقيقية أو تحسين التعليم والصحة أو تمويل استثمارات عامة منتجة، ولذلك فإن خفض عبء الدين لا يتعلق فقط بتحسين مؤشر مالي، بل بتحرير موارد يمكن إعادة توجيهها إلى(الاستثمار والإنتاج والخدمات وتحسين مستوى المعيشة)، وهو ما يجعل إدارة الدين وتكلفة تمويله من أهم مفاتيح استدامة المالية العامة والنمو الاقتصادي في مصر.

اتفاقية مكة بين السعودية وتركيا وباكستان..
تحالف إقليمي بقوة اقتصادية يتجاوز البعد العسكري



لا شك في أن اتفاقية مكة للتعاون الدفاعي بين (السعودية وتركيا وباكستان) تمثل محاولة لبناء إطار أمني إقليمي جديد في منطقة تعاني منذ سنوات من اختلالات واضحة في موازين القوة، ولا تتوقف أهمية الاتفاقية عند التعاون العسكري وحسب؛ بل تكمن أيضاً في جمع ثلاث دول تمتلك وزناً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً كبيراً، بما يفتح المجال أمام شراكة أوسع في مسارات (الأمن والصناعة والاستثمار والتكنولوجيا).

هذا التصور ينطلق من الانتقال التدريجي من الاعتماد شبه الكامل على الضمانات الخارجية إلى بناء قدرة ردع تستند بصورة أكبر إلى دول المنطقة نفسها.

كتلة اقتصادية تتجاوز 3 تريليونات دولار

يمنح الحجم الاقتصادي للدول الثلاث الاتفاقية أهميةً إضافيةً، فالسعودية وتركيا وباكستان تشكل معاً كتلةً اقتصاديةً تتجاوز 3 تريليونات دولار، وهو ما يعني أن التحالف لا يقوم فقط على القدرات العسكرية؛ بل يستند أيضاً إلى (أسواق واسعة ورؤوس أموال وقواعد صناعية وبشرية كبيرة).

ويتيح هذا الوزن الاقتصادي إمكانية تحويل التعاون الدفاعي إلى مشروعات إنتاج واستثمار مشتركة، بدل اقتصاره على شراء الأسلحة، فكلما توسع التصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا، أصبح الإنفاق الدفاعي قادراً على خلق (قيمة مضافة وفرص عمل وتطوير صناعات محلية داخل الدول المشاركة).

السعودية.. ثقل اقتصادي وسياسي محوري

تمثل السعودية أحد أهم أعمدة هذا التكوين؛ بما تمتلكه من (اقتصاد كبير وثقل مالي واستثماري ومكانة سياسية) في الخليج والعالم العربي والإسلامي، كما يمنحها موقعها في أسواق الطاقة العالمية، وقدرتها على جذب الاستثمارات، وتوطين الصناعات المتقدمة؛ دوراً يتجاوز تمويل المشروعات إلى المشاركة في بناء قاعدة صناعية وتقنية مشتركة.

ويبرز النص الأصلي للاتفاقية بوضوح أن السعودية تضيف إلى هذا الإطار (الثقل الاقتصادي والموقع السياسي)، وهما عنصران أساسيان في منح أي تعاون ثلاثي قدرة على الاستمرار والتوسع إلى ما هو أبعد من الجانب العسكري.

تركيا وباكستان تكملان معادلة القوة

وتضيف تركيا قاعدة صناعية دفاعية متطورة وخبرة عسكرية واسعة، إلى جانب قدرتها على تطوير أنظمة عسكرية وتقنيات محلية متقدمة، كما أن عضويتها في حلف شمال الأطلسي، مع احتفاظها بهامش استقلال في سياستها الإقليمية؛ يمنحانها موقعاً خاصاً داخل هذا التكوين.

أما باكستان فتضيف قوة عسكرية كبيرة وخبرة دفاعية وصناعية، إضافة إلى شبكة علاقات واسعة مع (السعودية وتركيا والولايات المتحدة وإيران وقوى آسيوية أخرى)، ولذلك فإن دورها لا يقتصر على الجانب العسكري، بل يمتد إلى توفير عمق استراتيجي ودبلوماسي للتحالف.

اقتصاد دفاعي مشترك

يتمثل أحد أهم أبعاد الاتفاقية في إمكانية بناء اقتصاد دفاعي مشترك، فالتعاون في (التصنيع والتدريب ونقل التكنولوجيا) قد يؤدي إلى: توزيع مراحل الإنتاج بين الدول الثلاث، توسيع أسواق الشركات الوطنية، وتقليل جزء من الاعتماد على الواردات العسكرية، ويمكن أن يمتد هذا التعاون إلى مجالات مثل (الطيران والمسيّرات والإلكترونيات والدفاع الجوي والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي)، وإذا تحقق ذلك، فلن يكون العائد أمنياً فقط، بل سيصبح اقتصادياً أيضاً من خلال: الاستثمار، تطوير الكفاءات، وتعميق الصناعات المتقدمة.

الأمن كعامل للاستقرار الاقتصادي

كما أن لهذا التحالف أثراً اقتصادياً غير مباشر، فاستقرار (الممرات البحرية وطرق التجارة ومنشآت الطاقة والبنية التحتية) ينعكس على تكلفة (النقل والتأمين والاستثمار)، وكلما ارتفعت قدرة الدول المشاركة على حماية مصالحها وتقليل احتمالات الاضطراب؛ تحسنت البيئة الاقتصادية المحيطة بها، لكن نجاح الاتفاقية سيظل مرتبطاً بقدرتها على التحول من إعلان سياسي إلى مؤسسات وآليات تنفيذ ومشروعات مشتركة، فإذا تحقق ذلك، فقد تتحول اتفاقية مكة إلى شراكة تجمع بين: الثقل الاقتصادي السعودي، القدرة الصناعية والعسكرية التركية، والعمق الاستراتيجي الباكستاني، وتصبح أداة مؤثرة في إعادة تشكيل موازين القوة والأمن والاقتصاد في الشرق الأوسط.

أفريقيا.. قارة عملاقة تبحث عن وزن اقتصادي يوازي سكانها

عند النظر إلى مساحة أفريقيا وسكانها ومواردها، تبدو القارة مرشحة طبيعياً لتكون أحد المراكز الكبرى في الاقتصاد العالمي، فهي تضم 54 دولة عضواً في منظمة الأمم المتحدة، في حين يضم الاتحاد الأفريقي 55 عضواً.

وتمتد القارة على مساحة تقارب 30.3 مليون كيلومتر مربع، أي نحو خُمس مساحة اليابسة في العالم، ويزيد عدد سكانها في عام 2026 على 1.5 مليار نسمة، بما يعادل نحو 19% من سكان العالم، ما يجعلها ثاني أكبر القارات من حيث عدد السكان بعد آسيا.

ثقل سكاني لا يقابله ثقل اقتصادي مماثل

على الرغم من هذا الحجم البشري والجغرافي، لا يزال الوزن الاقتصادي لأفريقيا محدوداً، فوفق تقديرات صندوق النقد الدولي، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للقارة نحو 3.56 تريليونات دولار في عام 2026، أي أقل من 3% من الناتج العالمي، وهذا يعني أن قارة يسكنها قرابة خُمس سكان العالم لا تنتج سوى أقل من 3 دولارات من كل 100 دولار ينتجها الاقتصاد العالمي، كما يبقى اقتصادها المجمع أصغر من اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية أو الصين، وأقل من اقتصاد الهند، على الرغم من أن عدد سكانها يتجاوز عدد سكان كل واحدة من هذه الدول على حدة.

وفي هذا السياق، يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا نحو 2370 دولاراً، وهو مستوى يقل كثيراً عن المتوسط العالمي، ويكشف اتساع الفجوة بين الثقل الديمغرافي ومستويات الإنتاج والدخل.

وتكشف هذه المفارقة أن التحدي الاقتصادي الأفريقي لا يرتبط بنقص الأراضي أو الموارد أو الأيدي العاملة بقدر ما يرتبط بضعف الإنتاجية والتصنيع والبنية التحتية والتكامل بين الأسواق؛ فأفريقيا تمتلك احتياطيات ضخمة من (النفط والغاز والذهب والنحاس والكوبالت والليثيوم)، إضافة إلى الأراضي الزراعية ومصادر الطاقة الشمسية والمائية، لكنها تصدّر جزءاً كبيراً من ثرواتها في صورة مواد خام، ثم تستورد المنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة الأعلى.

أكبر الاقتصادات المتوقعة بحلول عام 2030

وفق التقديرات الواردة لعام 2030، تتصدر مصر الاقتصادات الأفريقية بناتج محلي إجمالي متوقع يبلغ 611 مليار دولار، تليها جنوب أفريقيا بنحو 555 مليار دولار، ثم نيجيريا بـ465 مليار دولار.

وتأتي الجزائر في المرتبة الرابعة بـ325 مليار دولار، تليها المغرب في المرتبة الخامسة بـ263 مليار دولار، وفي المرتبة السادسة تأتي إثيوبيا بنحو 212 مليار دولار، تليها كينيا بـ184 مليار دولار، ثم أنغولا بـ172 مليار دولار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية بـ164 مليار دولار، وأخيراً ساحل العاج بـ156 مليار دولار.

ويبلغ مجموع اقتصادات هذه الدول العشر نحو 3.1 تريليونات دولار، فيما تستحوذ مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا وحدها على أكثر من نصف هذا المجموع، ولا تعكس القائمة مجرد تفاوت في أحجام الاقتصادات، بل تكشف أيضاً تنوع مصادر القوة الاقتصادية داخل القارة، فمصر والمغرب تعتمدان على مزيج من (الصناعة



والخدمات والبنية التحتية)، بينما تمتلك جنوب أفريقيا قاعدة مالية وصناعية متقدمة، وتستند نيجيريا إلى سوق سكانية هائلة وقطاع طاقة كبير، أما الجزائر وأنغولا فتعتمدان بدرجة واضحة على النفط والغاز، في حين تبرز إثيوبيا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج بوصفها اقتصادات صاعدة تستفيد من (النمو السكاني والتوسع الحضري والموارد الطبيعية).

الفرصة الديموغرافية الكبرى

تزداد أهمية التحول الاقتصادي في أفريقيا لأن القارة ستكون المصدر الأكبر لنمو سكان العالم، خلال العقود المقبلة، فارتفاع نسبة الشباب يمنحها فرصة ديموغرافية نادرة، لكنه يفرض عليها في الوقت نفسه تحدياً يتمثل في توفير ملايين الوظائف سنوياً، وإذا لم تتوسع قطاعات (الصناعة والزراعة الحديثة والخدمات الرقمية)، فقد يتحول النمو السكاني إلى ضغط متزايد على المدن وقطاعات التعليم والإسكان، إضافة إلى زيادة ضغوط الهجرة، أما إذا اقترن هذا النمو بـ: تطوير المهارات، وتوسيع الاستثمارات؛ فسيصبح الشباب أحد أهم أصول القارة الاقتصادية في المستقبل.

الموارد وحدها لا تصنع قوة اقتصادية

لا تكفي الأرقام الكبيرة للحكم على قوة الاقتصاد وجودة أدائه؛ فقد يرتفع الناتج الاسمي نتيجة التضخم أو تحسن سعر الصرف، من دون أن ينعكس ذلك بالضرورة على دخل الفرد أو مستوى الخدمات، لذلك ينبغي قياس التقدم أيضاً من خلال: الإنتاجية، حصة الصناعة في الاقتصاد، فرص العمل، والصادرات ذات القيمة المضافة.

وتحتاج أفريقيا إلى: تحويل سوقها السكانية إلى قاعدة إنتاجية، ربط موانئها وطرقها وسككها الحديدية، توسيع نطاق الكهرباء والإنترنت، وتشجيع التجارة البينية بين دولها، فمستقبل القارة لا يتوقف على الدولة التي ستحتل المرتبة الأولى اقتصادياً، بل على قدرتها على الانتقال من تصدير المواد الخام إلى تصنيعها، ومن الاقتصادات المتفرقة إلى سلاسل إنتاج مترابطة، وعندها فقط يمكن لأفريقيا أن تحوّل ثقلها السكاني والجغرافي إلى قوة اقتصادية تقترب من وزنها الحقيقي في العالم.

فرنسا أمام أزمة مركبة..

الدين العام وعجز الموازنة والاحتقان الاجتماعي وصراع السلطة على مستقبل الجمهورية

تقف فرنسا أمام أزمة متعددة الأبعاد؛ تتشابك فيها الضغوط المالية مع: الاحتقان الاجتماعي، والانقسام السياسي؛ مع اقتراب الانتخابات الرئاسية المقررة عام 2027، فالتحدي لم يعد يقتصر على تصاعد الدين العام واتساع عجز الموازنة؛ بل يمتد إلى قدرة الدولة على: صون نموذجها الاجتماعي، الوفاء بالتزاماتها، والحفاظ على ثقة المواطنين والمستثمرين.
ففي الوقت الذي تفرض فيه المديونية المتزايدة على الحكومة: ضبط الإنفاق، وإعادة ترتيب الأولويات؛ تتصاعد المطالب الشعبية بـ: تحسين الأجور والخدمات، وحماية القدرة الشرائية.
وبين: ضرورات التقشف المالي، وضغوط الاستجابة الاجتماعية؛ تضيق فرص التوافق السياسي، لتتحول الأزمة من معضلة مالية إلى اختبار حقيقي لقدرة الجمهورية الخامسة على: إدارة التوازنات، والحفاظ على الاستقرار.

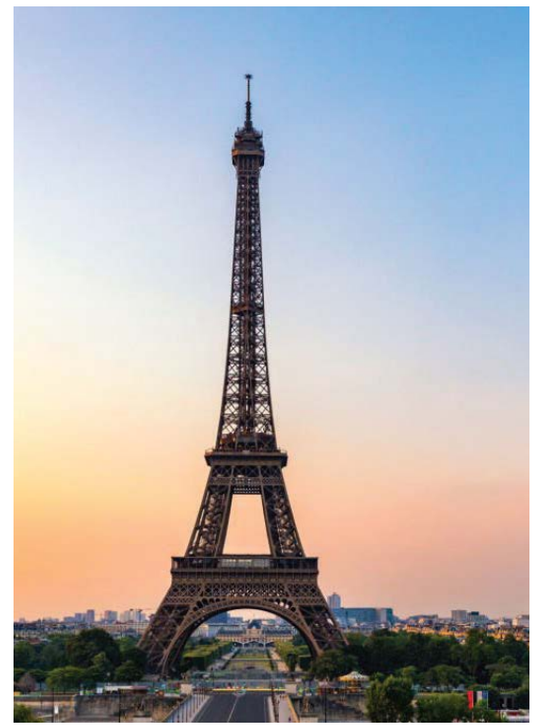

الموازنة.. الإيرادات والنفقات والعجز

لفهم عمق الأزمة؛ ينبغي التمييز بين: موازنة الدولة المركزية، والمالية العامة بمختلف مكوناتها، بما فيها الضمان الاجتماعي والإدارات المحلية، ففي عام 2025، بلغت الإيرادات العامة الفرنسية نحو 1.562 تريليون يورو، مقابل نفقات بلغت 1.714 تريليون يورو، أي بعجز يقارب 152.5 مليار يورو، يعادل 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعكس هذه الأرقام فجوة مستمرة بين الموارد والالتزامات، على الرغم من ارتفاع الإيرادات الضريبية والاجتماعية.
أما موازنة الدولة المركزية لعام 2026، فتتضمن أرقاماً مختلفة من حيث النطاق المحاسبي، إذ حُددت النفقات الصافية للموازنة العامة بنحو 452.7 مليار يورو، والإيرادات الصافية بعد الاقتطاعات المقررة بنحو 319.2 مليار يورو، مع عجز إجمالي متوقع للدولة يبلغ 134.6 مليار يورو، ولا تشمل هذه الأرقام، وفق النطاق المحاسبي نفسه، جميع إيرادات ونفقات الضمان الاجتماعي والإدارات المحلية، ولذلك لا تصح مقارنتها مباشرة بإجمالي المالية العامة.

الدين العام.. عبء يتجاوز 119% من الاقتصاد

بلغ الدين العام الفرنسي في نهاية الربع الثاني من عام 2026، نحو 3.5955 تريليونات يورو، أي ما يعادل 119% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو 3.460 تريليونات يورو في نهاية عام 2025، وهذا يعني ارتفاع المديونية بنحو 135 مليار يورو خلال ستة أشهر، ولا تكمن الخطورة في الرقم المجرد، بل في استمرار اتجاه الدين نحو الارتفاع، بالتزامن مع: العجز، وضعف النمو، فالدولة لا تحتاج إلى تمويل إنفاقها الجاري فحسب، بل إلى: إعادة تمويل الديون المستحقة، وسداد فوائدها أيضاً، ما يزيد حساسيتها تجاه تقلبات الأسواق المالية.

خدمة الدين.. استنزاف متزايد للموارد

تتحول المديونية إلى قيد أشد على المالية العامة عندما ترتفع تكلفة خدمتها، ففي عام 2025، بلغت فوائد الدين لجميع الإدارات العامة نحو 64.7 مليار يورو، فيما تضمنت موازنة الدولة لعام 2026 اعتمادات بنحو 58.6 مليار يورو لخدمة دين الدولة وخزينتها، وفق التعريف الموازني المعتمد، وتشير توقعات المفوضية الأوروبية إلى أن فوائد الدين العام قد تبلغ 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026.
وتختلف هذه الأرقام باختلاف النطاق المحاسبي والتعريف المستخدم، لكنها تشير إلى اتجاه واحد نحو تزايد الموارد المخصصة لخدمة الالتزامات السابقة، بما يحد من المساحة المتاحة لتمويل الأولويات الجديدة.

مفارقة الولايات المتحدة.. لماذا تتحمل واشنطن ديوناً أكبر؟

تكشف المقارنة مع الولايات المتحدة جانباً مهماً من خصوصية المأزق الفرنسي، فالاقتصاد الأميركي يتحمل مديونية مرتفعة، لكنه يتمتع بمزايا لا تمتلكها فرنسا بالدرجة نفسها، أبرزها: الدور العالمي للدولار، والطلب المستمر على سندات الخزانة الأميركية، باعتبارها أصولاً أساسية في النظام المالي الدولي، كما تصدر الولايات المتحدة ديونها بعملة وطنية تدير مؤسساتها النقدية سياستها، بينما تستخدم فرنسا اليورو ضمن اتحاد نقدي لا تستطيع توجيه سياسته النقدية منفردة، ومع ذلك لا يمثل هذا الامتياز الأميركي حصانة دائمة من مخاطر المديونية، إذ يفرض تزايد الفوائد والعجز - بدوره - أعباء طويلة الأجل على واشنطن.

النمو الاقتصادي.. الحلقة الأضعف في معادلة الدين

تزيد معدلات النمو المحدودة صعوبة معالجة الاختلالات المالية، فقد توقعت المفوضية الأوروبية في أيار الماضي نمو الاقتصاد الفرنسي بنسبة 0.8% خلال العام، مع استمرار العجز العام عند 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وتكمن المشكلة في أن استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يتطلب تحقيق نمو اسمي كافٍ، أو

تحسين الرصيد الأولي للموازنة، أو الجمع بين المسارين، لكن إجراءات خفض الإنفاق قد تضغط على الطلب الداخلي، فيما يؤدي تأجيل الإصلاحات إلى استمرار الاقتراض، وتزداد حساسية الاقتصاد لهذه التطورات مع ارتفاع مديونية الأسر والشركات، إذ تحد زيادة الفوائد من الاستثمار والاستهلاك، وتضعف قدرة الاقتصاد على توليد موارد ضريبية إضافية.

الاحتجاجات الاجتماعية.. أزمة ثقة بين الدولة والمجتمع

لا يمكن فصل الاحتقان الاجتماعي في فرنسا عن هذه المعادلة الاقتصادية، فـ(ارتفاع تكاليف السكن والمعيشة، والقلق بشأن الخدمات العامة وفرص العمل) يعمّقان شعور فئات من المجتمع بأن الدولة لم تعد قادرة على ضمان فرص الارتقاء الاجتماعي، وتبرز هنا معضلة التوازن بين الأجيال؛ إذ تتزايد أعباء التقاعد والرعاية الصحية، في وقت تحتاج فيه الأجيال الشابة إلى استثمارات أكبر في(التعليم والسكن والتوظيف)، وعندما تتراجع قدرة الحكومات على الاستجابة لهذه المطالب؛ تتحول الاحتجاجات من اعتراض على سياسة محددة إلى تعبير عن أزمة أوسع في الثقة والتمثيل السياسي.

الانقسام السياسي.. ثلاثة اتجاهات أمام معضلة واحدة

تدخل فرنسا مرحلة ما قبل انتخابات عام 2027 ؛ في ظل تنافس بين ثلاثة اتجاهات سياسية رئيسة؛ فاليمين القومي، الذي تمثل «مارين لوبان» إحدى أبرز شخصياته، يركز على(الهجرة والأمن والسيادة الوطنية)، بينما يعطي اليسار الراديكالي، بقيادة «جان لوك ميلونشون» ، الأولوية لـ: إعادة توزيع الثروة، وتعزيز الإنفاق الاجتماعي، أما القوى الوسطية، التي يُعد «إدوار فيليب» أحد أبرز شخصياتها، فتركز على: الاستقرار المؤسسي، والإصلاح الاقتصادي.

وتختلف هذه الاتجاهات في: تفسير الأزمة، وسبل معالجتها، لكنها تواجه جميعاً القيد المالي ذاته؛ فكل برنامج انتخابي يحتاج إلى موارد، بينما تحد المديونية المرتفعة من القدرة على تمويل الوعود من دون زيادة الضرائب أو الاقتراض أو إعادة توزيع الإنفاق.

الأسواق المالية.. حدود السيادة الاقتصادية

تضيف الأسواق المالية عاملاً ضاغطاً على القرار السياسي، فكلما ازدادت الشكوك بشأن قدرة فرنسا على ضبط عجزها، ارتفعت احتمالات مطالبة المستثمرين بعوائد أعلى على سنداتها مقارنة بالسندات الألمانية، التي تُعد مرجعاً مهماً داخل منطقة اليورو، وينشأ بذلك تأثير متبادل بين السياسة والمال؛ فالانقسام الحكومي يزيد المخاوف المالية؛ وارتفاع تكلفة التمويل يفرض قرارات غير شعبية، فتتسع الاحتجاجات ويزداد الانقسام السياسي، ولا يعني ذلك أن الأسواق تحل محل المؤسسات الديمقراطية، لكنها تشكل قيداً فعلياً على قدرة الحكومات على تنفيذ خياراتها، ولا سيما عندما ترتفع تكاليف الاقتراض وتتراجع ثقة المستثمرين.

فرنسا وأوروبا.. أزمة داخلية بتداعيات قارية

تكتسب الأزمة الفرنسية أهمية إضافية بسبب مكانة فرنسا الاقتصادية والسياسية والعسكرية داخل الاتحاد الأوروبي، فاستمرار ضعف النمو والاضطراب السياسي قد يحد من قدرة باريس على قيادة المبادرات الأوروبية المتعلقة بـ(الدفاع والطاقة والتنافسية والاستثمار).

وفي المقابل يشكل الانتماء إلى منطقة اليورو أحد عناصر الاستقرار، بفضل السوق الموحدة والمؤسسات النقدية



المشتركة، ولذلك لا يتعلق التحدي الفرنسي بالاختيار بين السيادة الوطنية والتكامل الأوروبي بقدر ما يتعلق بقدرة فرنسا على توظيف هذا التكامل لتعزيز النمو والاستقرار المالي، من دون إضعاف القبول المجتمعي بالإصلاحات.

أزمة الجمهورية الخامسة.. هل تكفي الانتخابات لتغيير المسار؟

تكشف الأزمة أن المشكلة لم تعد محصورة في إدارة الموازنة، بل امتدت إلى قدرة النظام السياسي على بناء تسويات مستقرة، فقد تتمكن حكومة من تمرير إجراءات مالية، لكنها قد تعجز عن توفير التأييد الاجتماعي اللازم لاستمرارها، كما أن الانتخابات الرئاسية المقبلة قد تغير موازين القوى، من دون أن تبدل القيود الاقتصادية التي سيواجهها أي رئيس مقبل، ويتوقف نجاح الإصلاحات على الجمع بين: الانضباط المالي، تحسين الإنتاجية، وتوزيع الأعباء بصورة متوازنة، ضمن تفاهم سياسي أوسع من التحالف الحكومي المؤقت.

أزمة القدرة على الحكم لا أزمة الدين وحده

تواجه فرنسا اختباراً يتجاوز الأرقام المالية، على خطورتها، فوجود دين عام يقارب 3.6 تريليونات يورو، وعجز عام يتجاوز 150 مليار يورو وفق نتائج عام 2025، ونفقات عامة مرتفعة قياساً بحجم الاقتصاد، كلها مؤشرات تعكس اختلالاً يحتاج إلى معالجة طويلة الأجل، لكن خفض العجز لن يكون مستداماً إذا أدى إلى تعميق الانقسام الاجتماعي، كما أن زيادة الإنفاق من دون موارد إنتاجية إضافية لن توفر حلاً دائماً، لذلك تكمن المعضلة الفرنسية في: كيفية بناء توافق يسمح بخفض المديونية تدريجياً، استعادة النمو، والمحافظة على النموذج الاجتماعي، وإذا لم يتحقق هذا التوازن، فقد تتغير الحكومات والرئاسات، بينما تستمر الأزمة ذاتها، فالتحدي الأعمق أمام الجمهورية الخامسة ليس مجرد إدارة الديون وتسديد فوائدها، وإنما استعادة القدرة السياسية والاقتصادية على اتخاذ قرارات تحظى بالثقة، وتملك مقومات الاستمرار.



منظمة شنغهاي.. من الأمن الإقليمي إلى هندسة عالم متعدد الأقطاب

النشأة.. من «خماسية شنغهاي» إلى منظمة دولية

أُسست منظمة شنغهاي للتعاون رسمياً في 15 حزيران عام 2001 في مدينة شنغهاي الصينية، بمشاركة 6 دول مؤسسة هي: الصين، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، وأوزبكستان، وجاء تأسيسها امتداداً لـ«خماسية شنغهاي» التي ظهرت في التسعينيات بهدف: بناء الثقة العسكرية، وخفض القوات على الحدود؛ قبل أن يؤدي انضمام أوزبكستان إلى إنشاء المنظمة بصورتها الجديدة. بدأت المنظمة أساساً كإطار أمني لمواجهة (الإرهاب والانفصالية والتطرف)، لكنها توسعت تدريجياً لتشمل(الاقتصاد والطاقة والنقل والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والثقافة)، ما نقلها من إطار أمني لآسيا الوسطى إلى مؤسسة ذات وزن دولي.

10 أعضاء وكتلة جغرافية ضخمة

تضم المنظمة حالياً عشر دول كاملة العضوية: الصين، روسيا، الهند، باكستان، إيران، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان وبلاروسيا، فقد انضمت الهند وباكستان في عام 2017، وإيران في عام 2023، ثم أصبحت بلاروسيا العضو العاشر في تموز من عام 2024.

وتغطي دول المنظمة مجتمعة نحو 36 مليون كيلومتر مربع، ويزيد عدد سكانها على 3.4 مليارات نسمة، ما يمنحها وزناً ديموغرافياً واقتصادياً كبيراً، كما ترتبط بها شبكة أوسع من الدول، وتتحرك دول عربية وإقليمية مثل: مصر والسعودية وقطر والإمارات وتركيا داخل هذه الدائرة الخارجية، ما يعزز امتداد المنظمة إلى ما وراء آسيا الوسطى.

أهداف تتجاوز الأمن

تحدد المنظمة أهدافها في: تعزيز الثقة، حسن الجوار بين الأعضاء، حماية الأمن والاستقرار الإقليمي، التعاون في مواجهة التهديدات المشتركة، وتوسيع التعاون(الاقتصادي والتجاري والعلمي والتكنولوجي والطاقة والنقل والتعليم والسياحة والبيئة)، إضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك، لا تعرف شنغهاي نفسها بوصفها حلفاً دفاعياً، ولا تتضمن آلية شبيهة بالمادة الخامسة في حلف الناتو التي تعد الاعتداء على عضو اعتداءً على الجميع، وهذا الفارق أساسي لفهم طبيعتها.

شبكة مصالح وليست "ناتو" شرقياً

من الخطأ اختزال شنغهاي في كونها تحالفاً صينياً روسياً مضاداً للولايات المتحدة؛ فهي تجمع الصين والهند على الرغم من تنافسهما الآسيوي، وتضم الهند على الرغم من شراكاتها الوثيقة مع واشنطن، كما تجمع إيران مع دول أخرى تحافظ على علاقات اقتصادية وأمنية متنوعة مع الغرب، لذلك يمكن النظر إليها بوصفها شبكة لإدارة التناقضات أكثر منها محوراً سياسياً موحداً، وتلك قد تكون نقطة قوتها، لأنها تسمح للدول بتعدد شراكاتها بدل إلزامها باختيار معسكر دولي واحد.

الممرات الاقتصادية تتحول إلى قوة

تزداد أهمية شنغهاي مع انتقال المنافسة الدولية من السيطرة العسكرية المباشرة إلى السيطرة على(الممرات التجارية والطاقة والنقل وسلاسل الإمداد)، فالمنظمة توسع تعاونها في(التجارة والاستثمار والطاقة والنقل)، وهي مجالات تتقاطع مع مشاريع صينية وإقليمية ضخمة؛ تربط(آسيا الوسطى والصين والقوقاز وأوروبا)، ولا تحتاج الصين بالضرورة إلى تحويل شنغهاي إلى حلف عسكري لكي تستفيد منها، فوجود فضاء مستقر يسمح بمرور السلع والطاقة ورأس المال يمكن أن يكون أكثر أهمية اقتصادياً من إقامة تحالف دفاعي رسمي.

الخليج ومصر وسياسة تعدد الشراكات

تبدو دول الخليج ومصر وتركيا مثالاً على التحول في السياسة الدولية، فهي لا تتخلى عن علاقاتها التقليدية بالولايات المتحدة وأوروبا، لكنها في الوقت نفسه توسع علاقاتها مع(الصين والهند وروسيا)، وتشارك في أطر مرتبطة بـ(شنغهاي وبريكس ومشاريع الممرات الاقتصادية)، وهذا يعني أن العالم الجديد قد لا ينقسم ببساطة إلى معسكر غربي وآخر شرقي؛ بل إلى دول تحاول توزيع علاقاتها بين أكثر من مركز قوة لتقليل اعتمادها على طرف واحد.

مختبر لعالم متعدد المراكز

بعد 25 عاماً تقريباً على تأسيسها، تبدو شنغهاي تعبيراً عن تحول أعمق في النظام الدولي، فهي لا تستطيع إلغاء النفوذ الأميركي، كما لا تستطيع الصين التحكم بها منفردة بسبب وزن الهند وروسيا وبقية الأعضاء، لكن أهميتها تكمن في توفير إطار يجمع قوى تمثل نسبة كبيرة من سكان العالم واقتصاده، ويمنحها مجالاً للتعاون خارج المؤسسات التي هيمن عليها الغرب تاريخياً، ولذلك قد لا تكون شنغهاي نواة «نظام بديل»، بقدر ما هي مختبر لنظام متعدد المراكز تتوزع فيه القوة بين(الولايات المتحدة والصين والهند وروسيا والقوى الإقليمية)، وتصبح التجارة والممرات والطاقة والعملات والتكنولوجيا أدوات نفوذ لا تقل أهمية عن القوة العسكرية.

نوبل الاقتصاد 2026..

كيف تساعد أبحاث "هول" و"وودفورد" في فهم الأزمات الاقتصادية؟

جائزة لفهم الاقتصاد بصورة أفضل

يعكس فوز الاقتصاديين الأميركيين "روبرت إي. هول" و"مايكل وودفورد" بجائزة نوبل للاقتصاد لعام 2026، أهمية أبحاثهما في تفسير الأزمات الاقتصادية وطرق التعامل معها، فقد ساعدت دراساتهما في فهم العلاقة بين: قرارات الأفراد والشركات من جهة، وأداء الاقتصاد بصورة عامة من جهة أخرى، وهو ما يمنح الحكومات والبنوك المركزية أدوات أفضل لمواجهة التضخم والبطالة والركود.



كيف تؤثر قرارات الأفراد في الاقتصاد؟

تقوم الفكرة الأساسية لأبحاثهما على أن الاقتصاد لا يتحرك بالأرقام والمؤشرات وحدها، بل يتأثر بقرارات ملايين الأشخاص والشركات، فعندما تخشى الأسر ارتفاع الأسعار، قد تقلل مشترياتها أو تزيد مدخراتها، وعندما تتوقع الشركات تراجع الطلب، قد تؤجل استثماراتها وتخفض التوظيف، وعندما تتكرر هذه القرارات الفردية، على نطاق واسع، تؤثر في: النمو الاقتصادي، البطالة، والأسعار، ولذلك فإن فهم سلوك المستهلكين والشركات يساعد في: تفسير أسباب الأزمات، وكيفية الحد من آثارها.

دور البنوك المركزية في مواجهة التضخم

أسهم مايكل وودفورد في توضيح كيفية تأثير قرارات البنوك المركزية في النشاط الاقتصادي، خصوصاً من خلال: أسعار الفائدة، وتوقعات الناس بشأن المستقبل، فعندما يرفع البنك المركزي الفائدة لمواجهة التضخم؛ ترتفع تكلفة الاقتراض؛ وقد ينخفض الإنفاق والاستثمار، ما يساعد في تخفيف الضغوط على الأسعار، لكن هذه السياسة قد تؤدي أيضاً إلى: تباطؤ النمو، وزيادة البطالة، بينما توضح أبحاث وودفورد أن ثقة الناس في قرارات البنك المركزي مهمة بقدر أهمية القرارات نفسها، لأن توقعاتهم بشأن الأسعار والفائدة تؤثر مباشرة في سلوكهم الاقتصادي.

البطالة والركود في أبحاث هول

ركز روبرت هول، في جانب مهم من أبحاثه، على: فهم الاستهلاك، سوق العمل، وأسباب استمرار البطالة خلال فترات الركود، فقد يتراجع نشاط الشركات بسبب انخفاض الطلب؛ فتقل فرص العمل حتى لو كان هناك أشخاص مستعدون للتوظيف، كما أن عودة النشاط الاقتصادي لا تعني بالضرورة عودة الوظائف بسرعة، بسبب صعوبة التوفيق بين العمال والوظائف المتاحة، وتساعد هذه الأفكار الحكومات في: تصميم سياسات لدعم التوظيف، وتحسين سوق العمل، بدلاً من الاعتماد فقط على زيادة الإنفاق أو خفض أسعار الفائدة.

هل تستطيع النماذج الاقتصادية منع الأزمات؟

على الرغم من أهمية هذه الأبحاث، فإنها لا تعني أن الاقتصاديين أصبحوا قادرين على توقع جميع الأزمات أو منعها، فالأزمات قد تنتج عن الحروب أو ارتفاع أسعار الطاقة أو انهيار الأسواق المالية أو اضطراب التجارة العالمية، وهي عوامل يصعب أحياناً التنبؤ بها، كما أن القرارات الاقتصادية تختلف بين الدول، حسب: مستوى الدخل، قوة المؤسسات، وطبيعة الأسواق، ولهذا تحتاج الحكومات إلى استخدام النماذج الاقتصادية؛ مع مراعاة ظروف كل دولة؛ وعدم التعامل معها باعتبارها حلولاً جاهزة.

ماذا تعني هذه الأبحاث للدول العربية؟

تكتسب هذه الأفكار أهمية خاصة للدول العربية التي تواجه تحديات مثل (التضخم والبطالة وارتفاع تكلفة المعيشة والاعتماد على استيراد السلع الأساسية)، فعلى سبيل المثال، عندما ترتفع أسعار الغذاء بسبب أزمة عالمية، فإن رفع أسعار الفائدة قد لا يكون كافياً لخفض التضخم، لأن المشكلة مرتبطة بتكلفة الواردات وليس فقط بزيادة الإنفاق المحلي، ولهذا تحتاج الدول العربية إلى الجمع بين: السياسات النقدية، دعم الإنتاج المحلي، تحسين فرص العمل، وحماية الأسر محدودة الدخل.

فهم الناس أساس استقرار الاقتصاد

تؤكد جائزة نوبل للاقتصاد لعام 2026 أن فهم الأزمات يبدأ بفهم سلوك الأفراد والشركات، وليس بمراقبة المؤشرات الاقتصادية فقط، فالقيمة الأساسية لأبحاث هول ووودفورد تتمثل في مساعدة صانعي القرار على معرفة كيف تنتقل الأزمات داخل الاقتصاد، وكيف يمكن استخدام السياسات الاقتصادية لتخفيف آثارها، لكن النجاح الحقيقي لا يعتمد على النظريات وحدها، بل على قدرة الحكومات على تطبيق سياسات تناسب ظروف مجتمعاتها، وتحقق توازناً بين: السيطرة على التضخم، توفير فرص العمل، والحفاظ على النمو الاقتصادي.

الذكاء الاصطناعي وحماية البيئة..

من مراقبة الكوكب إلى إعادة هندسة القرار البيئي



البيئة تتحول إلى مسألة بيانات وقرار

إعداد: الاتحاد البرلماني الدولي لحماية البيئة

لم تعد حماية البيئة مرتبطة فقط بحملات التشجير أو وضع حدود للانبعاثات، بل أصبحت مسألة تتطلب مراقبة مستمرة، وقدرة على فهم أنظمة معقدة تتغير بسرعة، فـ: تغير المناخ، فقدان التنوع البيولوجي، تدهور المياه والتربة، وتوسع المدن؛ كلها ظواهر تنتج كميات ضخمة من البيانات المكانية والزمنية.

هنا يبرز الذكاء الاصطناعي ليس باعتباره حلاً سحرياً، بل باعتباره أداة لتحويل هذه البيانات إلى معرفة قابلة للاستخدام، فالقيمة الحقيقية تبدأ عندما يصبح القرار البيئي أسرع، وأكثر دقة، وأقل اعتماداً على التقدير المتأخر، بحيث تنتقل الإدارة من معالجة النتائج إلى توقع المخاطر قبل تحولها إلى أزمات.

من الاستجابة للكوارث إلى إدارة الاحتمال

أهم ما يغيره الذكاء الاصطناعي في إدارة المناخ هو مفهوم الزمن، فالفيضانات والحرائق والجفاف والعواصف لا يمكن منعها دائماً، لكن يمكن تقليص خسائرها إذا تحسن الإنذار المبكر، فتحليل صور الأقمار الصناعية ودرجات الحرارة والرطوبة وحركة الرياح ومستويات الأنهار يتيح للنماذج اكتشاف إشارات لا تبدو واضحة للعين البشرية، غير أن الأهمية ليست في دقة التنبؤ وحدها، بل في ربطه بمؤسسات قادرة على التصرف، ولذلك يظل النموذج الذي يتوقع فيضاناً بلا خطط إجلاء أو خرائط هشاشة أو تنسيق مع السلطات أداة ناقصة، لذلك فإن الذكاء الاصطناعي يزيد قيمة الحوكمة الجيدة، ولا يعوض غيابها.

الغابات.. من الرصد الدوري إلى المراقبة المستمرة

في حماية الغابات، تغير التقنية معنى المراقبة، فقد كان اكتشاف إزالة الأشجار أو التوسع غير المشروع يعتمد على جولات ميدانية متباعدة، بينما تسمح الخوارزميات اليوم بـ: مقارنة صور متعاقبة، ورصد تغيرات صغيرة قبل اتساعها.

هذا التحول يحول حماية الغابات من نشاط رد فعل إلى نظام إنذار، والأهم أنه يرفع قابلية المساءلة، فمعرفة مكان التعدي وتوقيته ومساحته توفر أساساً أقوى للتحقيق وتطبيق القانون، لكن الخطر يكمن في تحويل الرصد إلى بديل عن التنفيذ، فالتقنية تستطيع تحديد الخلل، أما وقف المصالح الاقتصادية التي تقف خلفه فيحتاج تشريعاً ومؤسسات وإنفاذاً مستقلاً.

التنوع البيولوجي.. رؤية ما كان خفياً

فقدان الأنواع غالباً ما يحدث بعيداً عن المدن وعن أعين الباحثين، فالكاميرات الذكية وأجهزة الاستشعار والأنظمة الصوتية تمنح العلماء قدرة على متابعة(الحيوانات والطيور وأنماط الهجرة) بصورة شبه مستمرة.

هنا، القيمة التحليلية أعمق من مجرد عد الأنواع، إذ يمكن بناء خرائط للممرات البيئية، وتحديد مناطق التكاثر، واكتشاف التغير في السلوك الذي قد يشير إلى ضغط مناخي أو بشري، ومع تراكم البيانات، يصبح قرار إنشاء محمية أو وقف مشروع عمراني أكثر استناداً إلى الأدلة، غير أن جودة القرار ستظل مرتبطة بـ: جودة البيانات، والقدرة على تمثيل النظم البيئية الأقل دراسة.

الزراعة الذكية.. الكفاءة بوصفها سياسة بيئية

يقدم الذكاء الاصطناعي في الزراعة نموذجاً واضحاً لكيفية تحويل الاستدامة إلى كفاءة اقتصادية، فعندما تقاس رطوبة التربة وحالة النباتات واحتياجاتها بدقة، يمكن استخدام المياه والأسمدة والمبيدات بقدر أقرب إلى الحاجة الفعلية؛ وهذا يقلل الهدر والتلوث؛ ويخفض تكلفة الإنتاج في آن واحد.

وفي الدول التي تعاني شح المياه، تصبح الدقة في الري قضية أمن موارد لا مجرد تحسين زراعي، لكن الزراعة الذكية قد توسع الفجوة بين: مزارع قادر على شراء الأجهزة والبيانات، ومزارع صغير لا يملكها، لذا فإن الأثر البيئي العادل يتطلب نماذج تمويل وخدمات مشتركة تجعل التقنية متاحة خارج الشركات الكبرى.

المدن.. الذكاء في إدارة التدفقات

المدن تستهلك الطاقة والمياه، وتنتج النفايات والانبعاثات على نطاق كثيف، ولذلك فإن إدارتها تشبه إدارة شبكة من التدفقات المتداخلة، ويمكن للذكاء الاصطناعي: تعديل الإشارات المرورية وفق الحركة الفعلية، تحسين جداول النقل العام، ضبط التكييف والإضاءة في المباني، وموازنة الطلب على الكهرباء مع إنتاج الشمس والرياح، لكن قياس النجاح لا ينبغي أن يتوقف عند خفض دقائق الازدحام أو فاتورة الطاقة، والسؤال الأعمق هو ما إذا كانت التقنية تقلل الاستهلاك الكلي، أم تجعل الاستخدام أكثر راحة فيرتفع الطلب من جديد، فالكفاءة البيئية الحقيقية تحتاج إلى ربط التقنية بأهداف استهلاك وحدود انبعاثات واضحة.

النفايات..عندما تتحول المخلفات إلى بيانات

تستخدم الرؤية الحاسوبية في فرز(البلاستيك والمعادن والزجاج)، لكنها تستطيع أيضاً كشف أنماط الهدر قبل وصول المواد إلى مكب النفايات، فإذا عرفت الشركات أين تفقد المواد، وما المنتجات الأكثر هدراً، يمكن تعديل التصميم وسلسلة التوريد، وهنا ينتقل الذكاء الاصطناعي من إدارة النفايات إلى منع نشوئها، وهو جوهر الاقتصاد الدائري، فالاقتصاد الدائري لا يكتفي بإعادة التدوير، بل يحاول إبقاء المادة في الاستخدام أطول مدة ممكنة، ومع ذلك، لا تحقق التقنية هذا التحول وحدها إذا بقيت المنتجات مصممة للاستهلاك السريع، أو كانت إعادة الاستخدام غير مجدية اقتصادياً.

البصمة الخفية للذكاء الاصطناعي

المفارقة الأساسية أن الأدوات التي تساعد في حماية البيئة لها بصمتها البيئية الخاصة، فتدريب النماذج وتشغيلها يحتاجان إلى مراكز بيانات تستهلك الكهرباء والمياه للتبريد، بينما يعتمد تصنيع الرقائق والخوادم على معادن وسلاسل توريد صناعية، لذلك لا يكفي أن نقول: إن تطبيقاً ما يخفض الانبعاثات في قطاع معين؛ بل يجب مقارنة ما يوفره بما يستهلكه طوال دورة حياته، وقد يكون نموذج صغير متخصص أكثر استدامة من نظام ضخم يؤدي المهمة نفسها، ومن هنا تظهر ضرورة قياس الطاقة والمياه والمواد، وإدخال الكفاءة البيئية ضمن معايير تطوير الذكاء الاصطناعي نفسه.

الحوكمة.. الخوارزمية لا تملك سلطة القرار

يخطئ من يتصور أن مزيداً من البيانات يؤدي تلقائياً إلى سياسات أفضل، فالبيانات قد تكشف مصدر التلوث، لكن معاقبة المخالف قرار قانوني، وقد تحدد مناطق إزالة الغابات، لكن حماية تلك المناطق قد تصطدم بمصالح اقتصادية وسياسية، فالذكاء الاصطناعي يزيد وضوح المشكلة، لكنه لا يلغي صراع الأولويات، لذلك فإن أفضل استخداماته البيئية هي التي تدمج بين(القياس والشفافية والمساءلة)، إذ ينبغي أن يعرف الجمهور كيف جُمعت البيانات، وما درجة الثقة في التنبؤ، ومن يتحمل مسؤولية القرار، وإلا فقد تتحول الخوارزمية إلى غطاء تقني لقرارات سياسية لم تخضع للنقاش العام.

فجوة البيانات قد تصبح فجوة بيئية

هناك خطر آخر يتعلق بعدالة الوصول إلى التقنية، فالدول الغنية تملك أقماراً صناعية وشبكات استشعار ومراكز بيانات وخبرات بحثية، بينما تفتقر دول كثيرة إلى قواعد بيانات بيئية أساسية، وإذا أصبحت القدرة على حماية الموارد مرتبطة بامتلاك بنية رقمية متقدمة، فقد تتسع الفجوة بين: من يستطيع التنبؤ بالكوارث، ومن يواجهها بعد وقوعها، كما أن النماذج المدربة على بيانات من مناطق معينة قد تكون أقل دقة في بيئات مختلفة، لهذا يجب النظر إلى البنية التحتية للبيانات البيئية بوصفها منفعة عامة، وإلى مشاركة البيانات والمعرفة كجزء من العدالة المناخية.

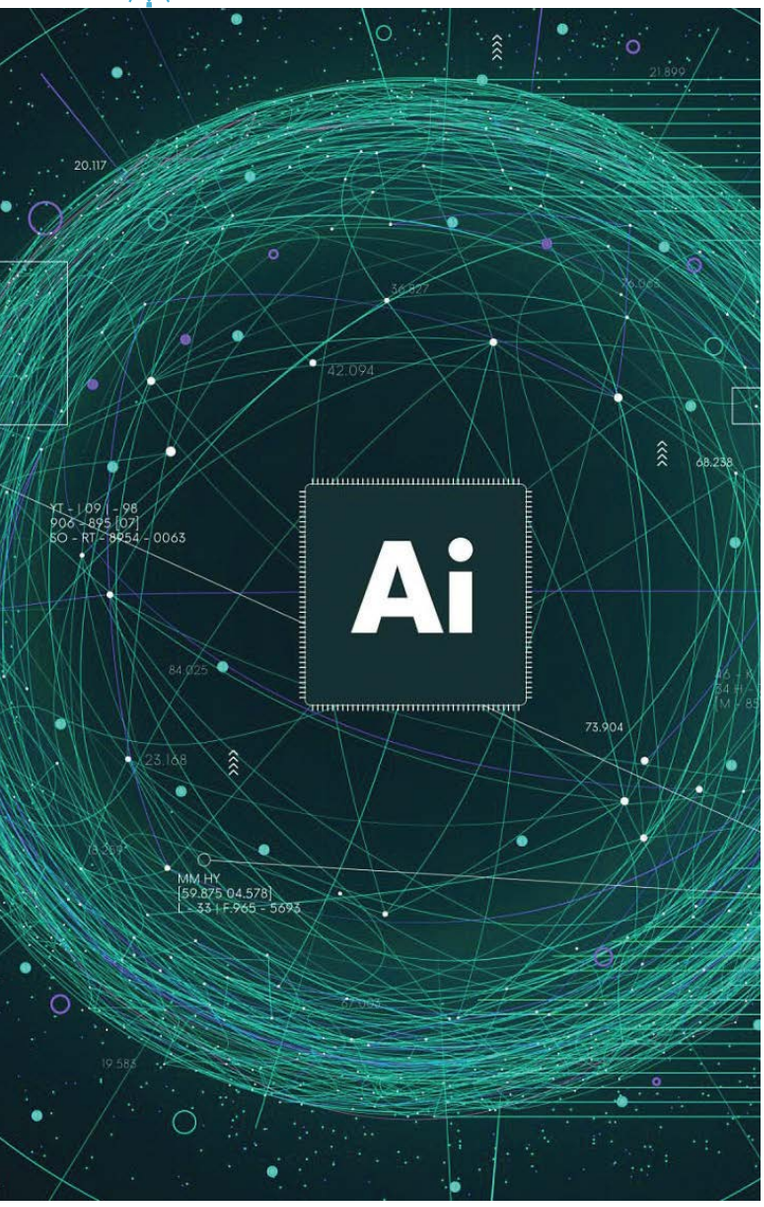

ما الذي يجب قياسه فعلاً؟

لا يقاس نجاح الذكاء الاصطناعي البيئي بعدد النماذج أو أجهزة الاستشعار، بل بـ: النتائج التي تتلخص بكمية المياه التي تم توفيرها، مساحة الغابات التي حُميت، الانبعاثات التي خُفضت، الأنواع التي استعيدت، والخسائر التي جرى تجنبها.

هذا التحول من قياس التقنية إلى قياس الأثر يمنع الوقوع في وهم الابتكار لمجرد الابتكار، ويفرض مقارنة كل مشروع ببدائل أبسط قد تكون أقل تكلفة وأكثر فاعلية، فالحل الذكي ليس دائماً الأكثر تعقيداً، بل الذي يحقق أكبر منفعة بيئية بأقل استهلاك ممكن للموارد.

من الذكاء الاصطناعي إلى الذكاء البيئي

المسألة ليست مجرد إدخال الذكاء الاصطناعي إلى السياسات البيئية فقط، بل تتمثل باستخدامه لتغيير طريقة التفكير في العلاقة مع الطبيعة، فالنموذج الأكثر استدامة يبدأ بالقياس والتنبؤ قبل الاستهلاك، ويضع تكلفة الأثر البيئي داخل القرار.

هنا تصبح التكنولوجيا أداةً لإدارة(الماء والطاقة والتربة والتنوع البيولوجي)، باعتبارها أصولاً محدودة، وإذا اقترنت القدرة الحسابية بمؤسسات فعالة ومساءلة واضحة، يمكن الانتقال تدريجياً من إدارة الضرر إلى منع جزء منه مبكراً.

أسواق بلا حدود...
التجارة الإلكترونية تعيد رسم المنافسة العالمية

اقتصاد لم يعد يحتاج إلى واجهة تقليدية

لم تعد التجارة الإلكترونية مجرد وسيلة للبيع والشراء عبر الإنترنت، بل أصبحت منظومة اقتصادية متكاملة تجمع (العرض والطلب والدفع والإعلان والتخزين والنقل وتحليل البيانات).

وقد أعادت هذه التجارة رسم خارطة المنافسة التجارية، حيث بات التفوق مرتبطاً بـ: سرعة الوصول إلى المستهلك، فهم سلوكه، وتقديم تجربة شراء موثوقة؛ أكثر من ارتباطه بامتلاك الفروع التقليدية، لذلك لم يعد السؤال أمام الشركات والدول ما إذا كانت ستدخل الاقتصاد الرقمي؛ بل كيف ستواكب تطوراته وتضمن حصة عادلة من قيمته المتنامية؟

ويتسع تأثير هذا التحول مع انتشار الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي؛ التي جعلت قرارات الشراء أسرع وأكثر تأثراً بالمحتوى والتوصيات الرقمية؛ ووسّعت نطاق المنافسة بين الشركات.

وتشمل التجارة الإلكترونية بيع السلع والخدمات وشراءها، وتبادل المعلومات وتسوية المدفوعات عبر الشبكات الرقمية، وقد تتم المعاملة بالكامل إلكترونياً، كما في البرامج والكتب الرقمية والخدمات السحابية، أو يجري الطلب والدفع رقمياً مع تسليم المنتج مادياً، وتمتد هذه المعاملات إلى الشركات والمستهلكين، والشركات فيما بينها، والأفراد، وكذلك التعاملات بين المؤسسات والإدارات الحكومية.

من خيار إضافي إلى سوق عالمية ضخمة

تكشف الأرقام حجم هذا التحول، فقد قدّرت الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مبيعات التجارة الإلكترونية للشركات في 43 اقتصاداً، تمثل نحو ثلاثة أرباع الناتج العالمي، بنحو 27 تريليون دولار في عام 2022، بزيادة تقارب 60% مقارنة بعام 2016، ويشمل هذا الرقم التجارة بين الشركات، التي تمثل الجزء الأكبر من السوق، والتجارة بين الشركات والمستهلكين، أما تجارة التجزئة الإلكترونية العالمية الموجهة إلى المستهلكين، فقد بلغت قرابة 6 تريليونات دولار في عام 2024، في حين قاربت معاملات الشركات فيما بينها 20 تريليون دولار، وتكتسب هذه التفرقة أهمية خاصة، لأن الخلط بين المؤشرين قد يؤدي إلى تضخيم بعض المقارنات أو اختزال سوق أوسع بكثير من مجرد التسوق الفردي.

وفي عام 2025، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت نحو 6 مليارات شخص، أي ما يعادل 74% من سكان العالم، بعدما كانت النسبة 60% في عام 2020، ومع ذلك بقي 2.2 مليار شخص خارج الشبكة، معظمهم في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، وهذا يعني أن التجارة الإلكترونية وصلت إلى مرحلة النضج في بعض الأسواق، بينما لا تزال أمامها مساحات نمو هائلة في أسواق أخرى، بشرط توفير: الاتصال الميسّر، المهارات الرقمية، وسائل الدفع، والبنية اللوجستية.

المنافسة لم تعد في السعر وحده

في السوق التقليدية، كان الموقع الجيد وحجم المتجر والعلاقة المباشرة مع الزبون من العناصر الأساسية للنجاح، أما في البيئة الرقمية، فأصبحت القدرة التنافسية تُبنى على: سرعة الموقع، دقة نتائج البحث، سهولة الدفع، تكلفة التوصيل، سياسة الإرجاع، تقييمات المشترين، وجودة خدمة ما بعد البيع، وقد يتفوق مشروع صغير على شركة كبيرة إذا استطاع تقديم تجربة شراء أبسط، أو الوصول إلى شريحة محددة من العملاء، أو استخدام البيانات لتطوير عروضه باستمرار.

وهنا تظهر القيمة الحقيقية للبيانات، فكل عملية بحث



أو مقارنة أو شراء تترك مؤشرات تساعد المؤسسة في معرفة ما يفضله المستهلك، ومتى يشتري، والسعر الذي يقبله، وأسباب تراجعه عن إتمام الطلب، ومع دخول الذكاء الاصطناعي، بات ممكناً (تخصيص العروض، والتنبؤ بالطلب، وإدارة المخزون، وكشف الاحتيال، وتشغيل خدمة العملاء بسرعة أكبر)، لكن هذه القدرات تثير أيضاً تساؤلات تتعلق بـ: خصوصية الأفراد، شفافية الخوارزميات، واحتمال تحول البيانات إلى وسيلة للهيمنة على السوق.

وفي هذا الصدد يؤكد البنك الدولي أن الاستفادة من الرقمنة والذكاء الاصطناعي تتطلب: بنية تحتية للاتصال، مهارات مناسبة، مؤسسات فاعلة، وضمانات لحماية البيانات وتعزيز الأمن السيبراني.

السمعة الرقمية تتحول إلى أصل اقتصادي

منحت المنصات الرقمية المؤسسات الصغيرة فرصة عرض منتجاتها أمام ملايين العملاء من دون الحاجة إلى إنشاء فروع خارجية، لكنها أصبحت في الوقت نفسه بوابات تتحكم في الوصول إلى المستهلك، فالمنصة تحدد(شروط الظهور، وعمولات البيع، وقواعد الإعلان، وآليات التقييم)، وقد تجمع بين(أدوار السوق والمنافس والبنية اللوجستية ومزود خدمات الدفع)، لذلك لا ينبغي قياس نجاح المؤسسة بعدد مبيعاتها عبر منصة واحدة فقط، بل بقدرتها على: بناء علامتها التجارية، تنويع قنوات البيع، الاحتفاظ ببيانات عملائها، وتقليل اعتمادها على وسيط واحد.

وتتمثل الميزة الكبرى لهذه المنصات في قدرتها على: خفض تكاليف البحث، وبناء الثقة والتحصيل والتوصيل، غير أن سهولة الدخول إلى السوق لا تعني سهولة البقاء فيها، فالمنتج ينافس آلاف البدائل، ويمكن لتقييمات سلبية أو تأخر متكرر في الشحن أن يضعف مكانته سريعاً، وهكذا تتحول السمعة الرقمية إلى أصل اقتصادي يتراكم ببطء، لكنه قد يتضرر خلال ساعات.

الدفع واللوجستيات يصنعان التجارة

لا تكتمل التجارة الإلكترونية بمجرد إنشاء موقع أو تطبيق، فالمستهلك يحتاج إلى: وسيلة دفع آمنة وسهلة، وضمانات لاسترداد أمواله، بينما تحتاج المؤسسة إلى تحصيل مستحقاتها بسرعة وبتكلفة منخفضة، ولهذا، تُعد البنية التحتية لـ(المدفوعات الرقمية، والهوية الإلكترونية، وحماية البيانات) من أهم شروط بناء السوق.

كما يحدد الشمول المالي نطاق المشاركة في التجارة الإلكترونية، فغياب الحسابات المصرفية والمحافظ الرقمية يحرم قطاعات واسعة من فرص الشراء والبيع، في حين تساعد الخدمات المالية الرقمية الأفراد والشركات في: تلقي المدفوعات، الحصول على التمويل، تسجيل الأعمال، والمشاركة في التجارة الإلكترونية.

في المقابل، قد يكون المستودع والشاحنة والإجراءات الجمركية أهم من الشاشة أحياناً في تجارة السلع، فقد تنجح عملية التسويق رقمياً، ثم تفشل الصفقة بسبب: ارتفاع تكاليف الشحن، أو طول مدة التسليم، أو تعقيد إجراءات الإرجاع، لذلك أصبحت (سرعة التخليص الجمركي، ودقة العناوين، والتتبع الإلكتروني، ومراكز التوزيع، والتوصيل في المرحلة الأخيرة من رحلة المنتج إلى المستهلك)؛ عناصر مباشرة في القدرة التنافسية الوطنية، وليست مجرد خدمات ثانوية منفصلة عنها.

فرص واسعة للمؤسسات الصغيرة والدول النامية

تمنح التجارة الإلكترونية المؤسسات الصغيرة قدرة غير مسبوقة على: اختبار الأسواق الخارجية بتكلفة أقل، بيع المنتجات المتخصصة، والوصول إلى الجاليات والعملاء المهتمين بالحرف والأغذية والمنتجات الثقافية والخدمات المهنية، كما تتيح للدول النامية تجاوز بعض القيود المرتبطة بصغر السوق المحلية، لكنها لا تلغي فجوات التمويل والتقنية والثقة، فالمؤسسة التي تفتقر إلى(جودة مستقرة، وتغليف مناسب، ولغة تسويقية ملائمة، وخدمة جيدة للعملاء)؛ لن تنجح لمجرد وجودها على الإنترنت.

ويتطلب تحويل الإمكانات الرقمية إلى صادرات فعلية: وضع برامج لتدريب الشركات، ربطها بوسائل الدفع الدولية، تبسيط إجراءات شحن الطرود الصغيرة، وتوفير المعلومات المتعلقة بالضرائب والمواصفات وحقوق المستهلك، كما تحتاج الدول إلى قوانين: تعترف بالعقود والتوقيعات الإلكترونية، وتحمي البيانات، وتكافح الاحتيال والسلع المقلدة، وتوفر آليات سريعة لتسوية النزاعات.

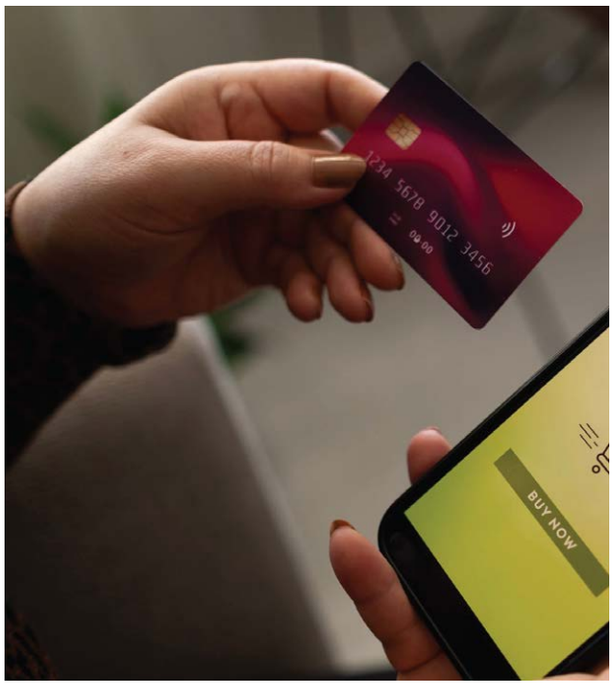

وتُعد تسوية المنازعات إلكترونياً عنصراً مهماً في تعزيز الثقة، خصوصاً في الصفقات العابرة للحدود، التي يصعب فيها على المستهلك اللجوء إلى القضاء التقليدي.

تجارة عالمية في سوق عابرة للحدود

أصبحت التجارة الرقمية موضوعاً رئيساً في المفاوضات ضمن النظام التجاري العالمي، ففي عام 2024، اختُتمت مفاوضات بشأن اتفاق للتجارة الإلكترونية بمشاركة عشرات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بهدف وضع قواعد أساسية: تسهّل المعاملات، وتعزز الثقة، وتدعم بيئة مفتوحة للتجارة الرقمية، وتبرز أهمية هذه القواعد لأن السلعة قد تُعرض في دولة، وتُدفع قيمتها عبر شركة في دولة ثانية، وتُخزّن بيانات المشتري في دولة ثالثة، ثم تُشحن من دولة رابعة.

وفي هذا السياق يجب ألا يتحول تنظيم السوق إلى حاجز جديد أمام الاقتصادات الأقل تقدماً، فالتشريعات المعقدة وارتفاع تكاليف الامتثال قد يمنحان الشركات الكبرى أفضلية إضافية، والمطلوب هو تحقيق توازن يحمي المستهلك والبيانات والمنافسة، من دون إغلاق الباب أمام المشروعات الناشئة أو تقليص حق الدول في بناء قدراتها الرقمية.

المستقبل لمن يجمع التقنية بالثقة

لا تلغي التجارة الإلكترونية التجارة التقليدية بل تعيد تشكيلها، فالمنتج الجيد لا يزال أساس النجاح، لكن قيمته أصبحت مرتبطة بقدرته على: الظهور والوصول إلى المستهلك، تسليمه، وبناء الثقة به، ولن يختفي المتجر المادي، بل سيتكامل مع التطبيق والمخزن الذكي ووسائل الدفع الرقمية، ضمن تجربة واحدة لا يفصل فيها المستهلك بين العالمين، ولهذا لن تُقاس التنافسية في المرحلة المقبلة بعدد المواقع والمتاجر الإلكترونية، بل بجودة المنظومة المحيطة بها؛ بدءاً من الاتصال السريع والمدفوعات الآمنة؛ مروراً بالتشريعات الواضحة واللوجستيات الفعالة، وصولاً إلى المهارات البشرية والحماية الحقيقية للمستهلك.

ومن يمتلك هذه المنظومة لن يكتفي ببيع منتجاته عبر الإنترنت، بل سيشارك في: صياغة أسواق المستقبل، وتوزيع قيمتها، أما من يتأخر، فقد يجد نفسه مستهلكاً في اقتصاد رقمي؛ تضع قواعده؛ وتستحوذ على بياناته وأرباحه مؤسسات تقع خارج حدوده.

الملكية الفكرية كأصل استثماري استراتيجي في اقتصاد المعرفة

التحولات العالمية وفرص الأسواق الناشئة

بقلم: ياسر سعدة – رئيس جمعية حقوق الملكية الفكرية والتنمية

تُعد الملكية الفكرية- اليوم- أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد المعرفة، فلم تعد الأصول المادية وحدها المعيار الحقيقي لقيمة الشركات والدول، بل أصبحت الأصول غير الملموسة، مثل: براءات الاختراع، العلامات التجارية، وحقوق التأليف، مكوّناً رئيساً في بناء القوة التنافسية وصناعة القيمة.

وقد شهدت العقود الأخيرة تحولاً جوهرياً في النظرة إلى الملكية الفكرية، إذ انتقلت من كونها أداة قانونية لحماية الابتكار إلى أصل استثماري واستراتيجي؛ يمكن إدارته وتقييمه وترخيصه وبيعه واستخدامه في التمويل، وبهذا المعنى، لم تعد الملكية الفكرية مرتبطة فقط بحقوق المبدعين، بل أصبحت جزءاً من القرارات الاستثمارية، ومن استراتيجيات الشركات والدول لتعظيم العائد من المعرفة.

وتشير البيانات الدولية الحديثة إلى أن عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة عالمياً بلغ نحو 3.7 ملايين طلب في عام 2024، وهو ما يعكس: تسارع وتيرة الابتكار، واتساع إدراك المؤسسات لأهمية حماية المعرفة وتحويلها إلى أصول قابلة للاستثمار، كما أن الصناعات القائمة على حقوق الملكية الفكرية تسهم بنسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، بما يؤكد أن الاستثمار في المعرفة أصبح ضرورة تنافسية لا نشاطاً هامشياً.



التحول نحو اقتصاد المعرفة

شهد الاقتصاد العالمي انتقالاً تدريجياً من نموذج يعتمد أساساً على الصناعة والأصول الملموسة إلى نموذج تتزايد فيه أهمية المعرفة والإبداع والابتكار والبيانات، وفي هذا السياق تؤدي الملكية الفكرية دور الوسيط بين: الفكرة، والقيمة الاقتصادية، لأنها تمنح صاحب الابتكار إطاراً قانونياً يسمح له باستثمار المعرفة بدلاً من بقائها فكرة قابلة للنسخ من دون عائد.

ويُقصد باقتصاد المعرفة النظام الاقتصادي الذي يعتمد بصورة رئيسة على(إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها في خلق القيمة)، ومن ثم تصبح الحماية القانونية للابتكار شرطاً مهماً لتشجيع البحث والتطوير، فغياب الحماية أو ضعفها قد يقلل الحافز على الاستثمار في الأفكار الجديدة، ولا سيما في القطاعات التي تتطلب إنفاقاً مرتفعاً ووقتاً طويلاً قبل الوصول إلى المنتج النهائي.

وقد عزز التحول الرقمي هذه الأهمية بصورة أكبر، خصوصاً في (البرمجيات والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية وأشباه الموصلات)، حيث لا تكون القيمة الأساسية في المصنع أو المعدات فقط، بل في (الخوارزمية والتصميم والمعرفة الفنية والبيانات والابتكار المتراكم).

الأبعاد الاقتصادية للاستثمار في الملكية الفكرية

تشير تقديرات دولية إلى أن الصناعات كثيفة الاعتماد على الملكية الفكرية تسهم بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة، بينما تُقدّر سوق التراخيص العالمية بمئات المليارات من الدولارات سنوياً، وتوضح هذه المؤشرات أن الملكية الفكرية لم تعد مجرد بند قانوني، بل أصبحت سوقاً مالية واقتصادية قائمة بذاتها؛ تتداخل فيها الحماية القانونية مع الاستثمار والتمويل وإدارة المخاطر.

وتتمثل أهميتها الاقتصادية في قدرتها على تعظيم القيمة السوقية للشركات، إذ قد تمثل الأصول غير الملموسة نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للشركة، ولا سيما في قطاعات (التقنية والأدوية والإعلام والترفيه)، كما تستطيع هذه الأصول توليد تدفقات نقدية مستمرة من خلال الترخيص أو الامتياز التجاري أو البيع، وهو ما يجعلها مصدراً للعائد وليس مجرد وسيلة للحماية.

وتوفر الملكية الفكرية- كذلك- ميزة تنافسية، فامتلاك براءة أو علامة قوية أو محتوى محمي قد يمنح الشركة قدرة أكبر على التميز أو التسعير أو التوسع، كما أن وجود محفظة قوية من الأصول الفكرية يزيد جاذبية الشركة للمستثمرين، ويكتسب أهمية خاصة عند تقييم الشركات الناشئة التي قد تكون أصولها المادية محدودة، بينما تتركز قيمتها في التقنية أو المعرفة التي تمتلكها.

قنوات الاستثمار في الملكية الفكرية

تتعدد صور الاستثمار، حسب طبيعة الأصل الفكري واستراتيجية مالكه، ويُعد الترخيص من أكثر النماذج شيوعاً، إذ يسمح مالك الحق لطرف آخر باستخدام البراءة أو العلامة أو المصنف مقابل رسوم ثابتة أو نسبة من الإيرادات أو الأرباح.

وتمتاز هذه الصيغة بإمكانية تحقيق دخل متكرر من دون التخلي عن ملكية الأصل، أما البيع المباشر فيعني نقل الملكية بالكامل إلى طرف آخر مقابل قيمة مالية، ويستخدم في حالات إعادة الهيكلة أو التخارج أو تصفية بعض الأصول، ويختلف هذا النموذج عن الترخيص في أن المالك الأصلي يتخلى عن الحق ذاته، وليس فقط عن حق استخدامه.

ومن الأدوات المتقدمة استخدام الملكية الفكرية كضمان للحصول على التمويل، بما يتيح للشركات، ولا سيما الناشئة،

الاستفادة من قيمة أصولها غير الملموسة عند طلب التمويل، كما ظهرت صناديق متخصصة تستثمر في البراءات والعلامات وغيرها من الحقوق بهدف تحقيق عوائد من إدارتها أو ترخيصها. وفي جميع هذه النماذج يصبح التقييم المالي للأصل الفكري عنصراً حاسماً، سواء في الاندماج والاستحواذ أو التمويل أو دخول مستثمر جديد، فالمشكلة ليست في إثبات وجود الحق فقط، بل في تقدير قيمته الاقتصادية، وفق: قدرته على توليد دخل، عمره القانوني، موقعه في السوق، واحتمال تعرضه للتقادم أو النزاع.

القطاعات الأكثر اعتماداً على الملكية الفكرية

تختلف أهمية الملكية الفكرية من قطاع إلى آخر، لكنها تكون أكثر وضوحاً في القطاعات كثيفة الابتكار، ففي التكنولوجيا الحيوية والأدوية تشكل براءات الاختراع أداة أساسية لـ: حماية الابتكارات الطبية، وتحقيق عائد على تكاليف البحث والتطوير المرتفعة، وفي البرمجيات وتقنية المعلومات؛ تتداخل حقوق التأليف والبراءات والأسرار التجارية لحماية المنتجات الرقمية والنماذج التقنية، أما صناعة أشباه الموصلات فتعتمد على: الابتكار المستمر، حماية التصاميم، والتقنيات المرتبطة بعمليات التصنيع.

وفي الأزياء والترفيه تبرز العلامات التجارية وحقوق التأليف باعتبارها أصولاً مركزية في بناء القيمة، وتتميز هذه القطاعات جميعاً بارتفاع العائد المحتمل على الملكية الفكرية، لكنها تواجه، في الوقت نفسه، مخاطر (التقادم التكنولوجي وسرعة تغير أذواق السوق وظهور بدائل جديدة)، وهو ما يجعل إدارة المحفظة الفكرية عملية مستمرة وليست قراراً لمرة واحدة.

الشرق الأوسط بين الفرصة والحاجة إلى البنية المؤسسية

تشهد منطقة الشرق الأوسط توجهاً متزايداً نحو اقتصاد المعرفة، مدفوعاً برؤى وطنية واستثمارات كبيرة في(البنية الرقمية والتعليم والبحث العلمي والابتكار)، وفي هذا السياق أصبحت الملكية الفكرية جزءاً من السياسات الهادفة إلى: دعم الشركات المحلية، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز قدرة الاقتصادات على إنتاج المعرفة بدلاً من الاكتفاء باستيرادها، وتتمثل أبرز الفرص في: الدعم الحكومي المتزايد للابتكار، القاعدة السكانية الشابة، تسارع التحول الرقمي، واتساع نشاط الشركات الناشئة في(التقنية والخدمات الرقمية والصناعات الإبداعية)، وهذه العناصر تخلق سوقاً محتملة لإدارة(البراءات والعلامات وحقوق التأليف وترخيصها وتمويلها)، لكن الاستفادة الكاملة من هذه الفرص تتطلب أكثر من تحديث التشريعات.

فالتحديات تشمل: ضعف الوعي الاقتصادي بقيمة الملكية الفكرية، نقص الخبرات المتخصصة في إدارة الأصول غير الملموسة، والحاجة إلى تطوير آليات التقييم والتمويل والتأمين عليها، إضافة إلى تعزيز قدرة الشركات على تحويل الحقوق المسجلة إلى إيرادات فعلية ومزايا تنافسية.

التحديات العالمية للاستثمار في الأصول الفكرية

على الرغم من جاذبية الملكية الفكرية بوصفها أصلاً استثمارياً، فإنها تنطوي على مخاطر تختلف عن مخاطر الأصول التقليدية، وأول هذه التحديات صعوبة التقييم، لأن الأصل غير الملموس لا يملك عادة سعراً سوقياً مباشراً، وقد تتغير قيمته سريعاً وفق تطور التكنولوجيا أو ظهور منافس جديد، ويأتي بعد ذلك الخطر القانوني، مثل: النزاعات على الملكية أو صحة التسجيل أو نطاق الحماية أو وقوع انتهاك من طرف ثالث، وقد تستغرق المنازعات سنوات وتؤثر في القدرة على استثمار الأصل، كما أن اختلاف القوانين وإجراءات التسجيل والإنفاذ من دولة إلى أخرى يجعل الاستثمار الدولي في الملكية الفكرية أكثر تعقيداً،



ويضاف إلى ذلك التقادم التكنولوجي، فقد تكون البراءة ذات قيمة مرتفعة ،اليوم، ثم تتراجع قيمتها خلال سنوات قليلة بسبب ظهور تقنية أحدث، ولذلك يحتاج المستثمر إلى: الجمع بين(التحليل القانوني والتقني والمالي)، وعدم التعامل مع التسجيل القانوني على أنه دليل كافٍ على القيمة الاقتصادية.

مستقبل الاستثمار في الملكية الفكرية

يتجه الاستثمار في الملكية الفكرية نحو مزيد من التخصص؛ مع تطور (الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين وتحليل البيانات)، ومن المرجح أن تتوسع الأسواق الرقمية التي تتيح عرض الحقوق الفكرية وترخيصها وتداولها، كما ستتطور أدوات التقييم باستخدام قواعد بيانات أكبر ونماذج مالية أكثر دقة، وقد يزداد أيضاً دور الملكية الفكرية في تمويل الابتكار، سواء من خلال استخدامها كضمان أو عبر إنشاء أدوات وصناديق استثمار متخصصة، وفي المقابل، سيؤدي الذكاء الاصطناعي إلى أسئلة جديدة تتعلق بـ(ملكية المخرجات والبيانات وحقوق المؤلف والبراءات)، ما يجعل الإطار القانوني نفسه في حاجة إلى التحديث المستمر، وعلى مستوى الدول، ستزداد أهمية دمج سياسات الملكية الفكرية ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والابتكار، بحيث لا يقتصر النجاح على زيادة عدد التسجيلات، بل يقاس بقدرة الاقتصاد على تحويل هذه الحقوق إلى(منتجات وشركات وصادرات ووظائف ذات قيمة مضافة).

من تسجيل الحقوق إلى إدارة القيمة

تشكل الملكية الفكرية- اليوم- أحد أهم الأصول الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي، لأنها تمثل الحلقة التي تربط الابتكار بالقيمة الاقتصادية، وكلما ازدادت أهمية المعرفة والبيانات والتقنية، أصبحت القدرة على حماية الأصول الفكرية وإدارتها واستثمارها عاملاً مباشراً في التنافسية، لكن القيمة لا تنشأ من التسجيل القانوني وحده، فالبراءة أو العلامة أو حق التأليف لا يتحول إلى أصل استثماري فعلي إلا إذا وجد: نموذج أعمال يستطيع توليد عائد منه، سوق قادرة على استيعابه، نظام قانوني يحميه، وآليات مالية تستطيع تقييمه وتمويله.

ومن هنا تبدو الفرصة أمام الأسواق الناشئة، وخصوصاً في الشرق الأوسط، مزدوجة تتمثل ببناء بيئة أكثر قوة لحماية الحقوق من جهة، وبتطوير سوق اقتصادية متخصصة في إدارة تلك الحقوق واستثمارها من جهة أخرى، وعندما تتحول الملكية الفكرية من ملف قانوني إلى جزء من إدارة الشركات والاستثمار والتمويل، يصبح اقتصاد المعرفة أكثر قدرة على إنتاج قيمة مستدامة لا تعتمد فقط على الموارد المادية.

مراجعة كتاب:

«الاقتصاد والمجتمع: السيادة» لماكس فيبر

بيانات الكتاب

العنوان: الاقتصاد والمجتمع.. الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى- المخلّفات.. السيادة

المؤلف: ماكس فيبر

المترجم: محمد التركي

مراجعة الترجمة: فضل الله العميري

الناشر: المنظمة العربية للترجمة- بيروت

التوزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة العربية الأولى: 2015

الأصل الألماني المعتمد: إصدار Mohr Siebeck- توبنغن-2005

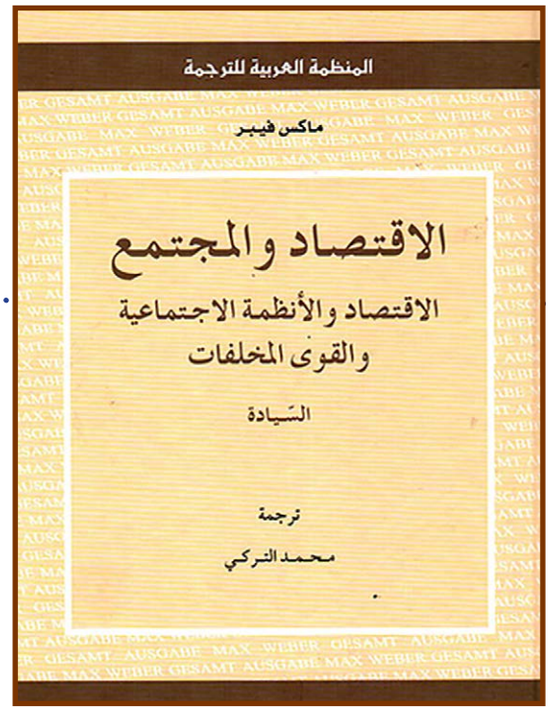

مدخل إلى الكتاب

ينتمي هذا المجلد إلى المشروع الأكبر لماكس فيبر «الاقتصاد والمجتمع»، وهو مشروع لم يكتمل في صورة كتاب نهائي موحد في حياة صاحبه، بل تشكّل من مخطوطات ومسودات ونصوص جرى ترتيبها ونشرها بعد وفاته، ولذلك فإن كلمة «المخلّفات» في العنوان تشير إلى النصوص التي خلّفها فيبر ضمن تركته العلمية، ولا تصف «القوى»، وهذه الخلفية ضرورية لفهم بنية المجلد، فهو ليس كتاباً مدرسياً خطياً، بل بناء نظري وتاريخي مركب يتتبع مفهوم السيادة وأشكالها وأجهزتها وشروط استمرارها.

المسألة المركزية.. لماذا يطيع الناس؟

القضية الأساسية التي يطرحها فيبر ليست من يملك القوة فقط، بل كيف تتحول القوة إلى علاقة مستقرة من الأمر والطاعة، فامتلاك وسائل الإكراه لا يكفي لتفسير استمرار الحكم، إذ يستطيع القسر إنتاج امتثال مؤقت، لكنه لا يفسر كيف يصبح تنفيذ الأوامر سلوكاً متوقعاً ومتكرراً، لذلك يركز فيبر على العلاقة الاجتماعية التي تجعل شخصاً أو جهازاً يصدر أوامر، بينما يوجد لدى الآخرين استعداد، بدرجات مختلفة، لطاعتها.

ومن هنا تبرز أهمية مفهوم Herrschaft الذي ترجمه محمد التركي بـ«السيادة»، فالمصطلح أوسع من السيادة بالمعنى الدستوري، وأدق من اختزاله في القوة أو التسلط، إنه يشير إلى علاقة اجتماعية يجد فيها الأمر احتمالاً للطاعة، وتوضح مقدمة المترجم أن اختيار المقابل العربي ليس مسألة لغوية فقط، بل مدخل لفهم نظرية فيبر في السلطة.

الشرعية.. ما الذي يجعل الطاعة مستقرة؟

لا يفترض فيبر أن الناس يطيعون للسبب نفسه، فقد تقوم الطاعة على المصلحة أو العادة أو الخوف أو الاعتقاد بمشروعية النظام، لكن النظام الأكثر استقراراً هو الذي يستطيع إنتاج اعتقاد بأن سلطته تستحق الامتثال، فالشرعية لا تلغي القوة، لكنها تقلل الحاجة إلى استخدامها باستمرار، لأن النظام يعتمد على توقع عام بأن أوامره ستُطاع.

ومن هذا السؤال يبني فيبر تصنيفه الشهير لأنماط السيادة الشرعية: التقليدية، الكاريزمية، والقانونية- العقلانية، وهذه الأنماط ليست وصفاً حرفياً لكل دولة، بل «أنماط مثالية» تُستخدم للمقارنة وفهم العناصر الغالبة في نظم الحكم المختلفة.

السيادة التقليدية

تقوم السيادة التقليدية على الاعتقاد بـ: قداسة العادات الموروثة، وحق من يحتلون مواقع السلطة وفقها في إصدار الأوامر، وفي هذا النمط لا تكون الطاعة موجهة إلى قاعدة قانونية مجردة، بل إلى شخص يشغل موقعاً معترفاً به تقليدياً، ولهذا تتداخل السلطة مع العلاقات الشخصية وروابط المكانة والولاء.

ويُظهر فيبر أن الجهاز الإداري في هذا النوع يختلف عن الإدارة الحديثة، فالحاشية والأتباع والأعيان يرتبطون بصاحب السيادة بعلاقات شخصية أكثر من ارتباطهم بوظائف مجردة، ومن هنا يصبح الانتقال من الحكم الشخصي إلى الدولة المؤسسية تحولاً في بنية السلطة نفسها، لا مجرد استبدال لأشخاص بأشخاص.

السيادة الكاريزمية ومشكلة الاستمرار

تقوم السيادة الكاريزمية على الاعتقاد بصفات استثنائية لدى قائد أو زعيم، فتتجه الطاعة إلى شخصه وإلى الرسالة التي يُعتقد أنه يحملها، وغالباً ما تظهر هذه السلطة في ظروف الأزمة أو التحول، ولذلك تستطيع أن تقطع مع التقاليد والقواعد القائمة، لكن الأهم في تحليل فيبر هو السؤال عما يحدث بعد غياب القائد، فالكاريزما شخصية وغير مستقرة بطبيعتها، ومن هنا يناقش الكتاب «تحوير الكاريزما» و«المحافظة عليها»، أي كيفية تحويل الولاء الشخصي إلى ترتيبات أكثر دواماً وهي: قواعد للخلافة، جهاز إداري، ومصالح منظمة أو تقاليد جديدة، وتبرز هنا فكرة محورية وهي أن السلطة الاستثنائية قد تؤسس نظاماً، لكن استمرارها يدفعها غالباً إلى المأسسة.

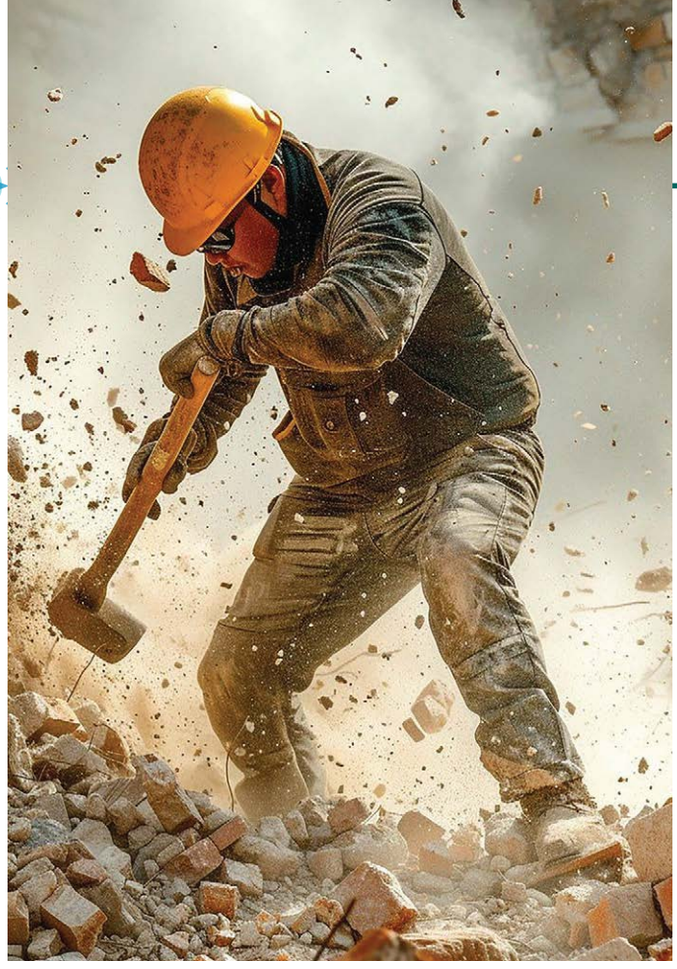

منهج الكتاب وقيمته العلمية

يعتمد فيبر منهجاً تاريخياً مقارناً، فهو لا يكتفي بتعريفات مجردة، بل ينتقل بين(القانون والدين والإقطاع والبيروقراطية والجماعات السياسية) لاختبار مفاهيمه في سياقات متعددة، وهذه إحدى نقاط قوة الكتاب وأحد أسباب صعوبته أيضاً؛ فالقارئ لا يحصل على إجابات جاهزة، بل على أدوات تحليل تتساءل: ما مصدر الطاعة؟ ما نوع الجهاز الإداري؟ هل ترتبط السلطة بشخص أم بتقليد أم بقاعدة قانونية؟ وكيف تنتقل السلطة وتستمر؟

تقييم الكتاب

تكمن قوة الكتاب الأساسية في أنه يغير طريقة النظر إلى السلطة، فبدلاً من اختزال الحكم في القوة أو القانون أو شخصية الحاكم، يربط فيبر بين(الشرعية والطاعة والإدارة والتنظيم)، ولذلك ظلت مفاهيمه مؤثرة في دراسة(الدولة والأحزاب والجيوش والحركات الثورية والمؤسسات الدينية والبيروقراطيات الحديثة).

في المقابل، الكتاب ليس سهلاً؛ فـ: طبيعته غير المكتملة، كثرة طبقاته التحريرية، اتساع أمثلته التاريخية، ودقة مصطلحاته؛ كلها تجعل قراءته بطيئة وتتطلب متابعة دقيقة، كما أن بعض المقارنات تحمل أثر زمنها العلمي، لكن هذه الصعوبات لا تقلل من قيمته التأسيسية، بل تجعل من الأفضل قراءته بوصفه جهازاً مفاهيمياً للتحليل، لا مجموعة قواعد نهائية.

خلاصة الكتاب

يمكن تلخيص القيمة الفكرية لـ«الاقتصاد والمجتمع: السيادة» في أنه يجعل سؤال السلطة سؤالاً عن العلاقة التي تجعل الطاعة ممكنة ومستقرة، ومن هذا السؤال تتفرع قضايا(الشرعية، وأنماط السيادة، والجهاز الإداري، والبيروقراطية، والكاريزما، والإقطاع، والدولة، والسلطة الدينية)، ويبين فيبر أن القوة قد تفرض أمراً، لكن السلطة المستقرة تحتاج إلى: مبررات للطاعة، ومؤسسات قادرة على تنفيذ الأوامر وإعادة إنتاجها.

ولهذا يظل الكتاب مرجعاً أساسياً في علم الاجتماع السياسي، فهو ينقل الدراسة من سؤال: «من يحكم؟» إلى أسئلة أكثر تركيباً: فبأي أساس تُطاع السلطة؟ وبأي جهاز تُمارس؟ وكيف تتحول من علاقة مؤقتة إلى نظام قادر على الاستمرار؟ .

السيادة القانونية- العقلانية والبيروقراطية

تتجه الطاعة في النمط القانوني- العقلاني إلى القاعدة والمنصب أكثر مما تتجه إلى شخص الحاكم، فالموظف يطيع رئيسه لأنه يشغل موقعاً ضمن تسلسل قانوني، والمواطن يمتثل للقرار لأنه صادر عن جهة مختصة وفق إجراءات معترف بها.

وتصبح البيروقراطية- هنا- التجسيد الأوضح لعقلنة السلطة الحديثة، فهي تقوم على: الاختصاص المحدد، التسلسل الوظيفي، القواعد المكتوبة، التخصص، والفصل بين المنصب وشخص شاغله، وتكمن قوة هذه البنية في أنها تسمح باستمرار العمل على الرغم من تغير الأفراد، لذلك لا ينظر فيبر إلى البيروقراطية باعتبارها مجرد تعقيد إداري، بل بوصفها إحدى أكثر الأدوات كفاءة في تنظيم المجتمعات الحديثة، ومع ذلك، تنطوي هذه الكفاءة على مفارقة، فكلما ازدادت الحياة الحديثة تنظيماً وعقلنة، ازدادت قدرة الأجهزة الإدارية على إحاطة الأفراد بقواعد وإجراءات ثابتة، ومن ثم فإن عقلنة السلطة لا تعني بالضرورة اتساع الحرية، بل تعني أساساً زيادة قابلية الإدارة للحساب والانضباط والاستمرار.

الجهاز الإداري.. السلطة لا تعمل وحدها

من أهم أفكار الكتاب أن السيادة لا تُفهم من خلال رأس النظام فقط، فكل سلطة تحتاج إلى جهاز إداري يحول الأوامر إلى قرارات وممارسات، ولذلك يهتم فيبر بمن ينفذون السلطة بقدر اهتمامه بمن يصدرونها، وتتغير طبيعة هذا الجهاز تبعاً لنمط السيادة: أتباع شخصيون في بعض الحالات، أعيان أو إقطاعيون في حالات أخرى، وموظفون متخصصون في النظام البيروقراطي، وهذا التركيز يجعل دراسة السلطة دراسة للمؤسسات والوسطاء أيضاً، فالإرادة السياسية لا تصبح حكماً فعلياً من دون تنظيم قادر على تحويلها إلى ممارسة يومية.

الأعيان والإقطاع والدولة

يتوسع المجلد في دراسة سلطة الأعيان والإقطاع وأشكال الحكم السابقة على الدولة البيروقراطية الحديثة، وليس المقصود سرد التاريخ لذاته، بل تحليل كيفية تغير السلطة عندما تتغير الموارد التي تعتمد عليها، مثل (الأرض والمكانة الاجتماعية والقوة العسكرية والعلاقات الشخصية)، ومن خلال هذه المقارنات يبين فيبر أن الدولة الحديثة لم تظهر بقرار مفاجئ، بل جاءت نتيجة عملية طويلة من تركيز وسائل الإدارة والإكراه، وإعادة تنظيم العلاقة بين المركز السياسي والقوى الاجتماعية المحيطة به.

الدولة والسلطة الدينية

يخصص الكتاب مساحة مهمة للعلاقة بين الدولة والسلطة الدينية، وهي علاقة تكشف أن الشرعية ليست حكراً على المؤسسة السياسية، فالمؤسسات الدينية تستطيع أيضاً إنتاج قواعد ملزمة وطلب الطاعة، وقد تتعاون مع الدولة أو تنافسها على الولاء والنفوذ، وتنبع أهمية هذا المحور من أنه يربط السياسة بالدين من دون اختزال أحدهما في الآخر، فالدولة تمتلك أدوات الإدارة والإكراه، بينما قد تمتلك المؤسسة الدينية سلطة رمزية وأخلاقية واسعة، ومن ثم يصبح التاريخ السياسي أيضاً تاريخاً للتفاعل بين مصادر متعددة للشرعية.

«الترند» والرأي العام..

هل نسمع صوت المجتمع أم صدى المنصات؟

حين يتصدر موضوع مواقع التواصل الاجتماعي؛ يبدو أحياناً وكأن المجتمع بأكمله يتحدث عنه، فآلاف التعليقات والمشاركات تمنحه حضوراً واسعاً، وقد تدفع وسائل الإعلام إلى التعامل معه باعتباره قضية تشغل الرأي العام، لكن السؤال الأهم ليس عدد مرات ظهوره، بل مدى تعبيره عن اهتمامات الناس ومواقفهم الحقيقية خارج الشاشات، فالرأي العام ظاهرة اجتماعية معقدة؛ تتشكل من (التجارب اليومية والمصالح والظروف الاقتصادية والثقافية والقيم المشتركة)، أما «الترند» فهو مؤشر إلى كثافة التفاعل داخل بيئة رقمية؛ تحكمها خوارزميات وآليات انتشار لا تعكس بالضرورة مختلف فئات المجتمع، ومن هنا، ينبغي التمييز بين: انتشار القضية، حجم التأييد لها، وأهميتها الفعلية في حياة المواطنين.

وتوضح دراسات الاتصال أن وسائل الإعلام لا تؤثر فقط في المعلومات التي يتلقاها الجمهور، وإنما تسهم أيضاً في ترتيب القضايا التي يمنحها اهتمامه، وقد أضافت المنصات الرقمية بُعداً جديداً لهذه العملية، إذ تعزز الخوارزميات ظهور المحتوى الذي يجذب التفاعل، فيزداد انتشاره ويتكرر حضوره، حتى يبدو أكثر أهمية مما قد يكون عليه في الواقع.

وهنا تتشكل ظاهرة يمكن وصفها بوهم الإجماع؛ فعندما يتكرر موقف معين بكثافة، قد يعتقد بعض المستخدمين أنه يمثل رأي الأغلبية، فيتردد أصحاب الآراء المختلفة في التعبير عن مواقفهم خشية الانتقاد أو العزلة، ومع استمرار هذه الحلقة، قد يبدو الاتجاه الأكثر ظهوراً أوسع انتشاراً من حجمه الحقيقي.

لكن هذه الآليات لا تعني أن الجمهور فاقد للقدرة على التفكير والاختيار، أو أن كل «ترند» نتيجة صناعة متعمدة؛ فقد أتاحت مواقع التواصل فرصاً مهمة لـ: كشف المشكلات، توسيع المشاركة، وإيصال أصوات لم تكن تجد حضوراً كافياً في الإعلام التقليدي، وليست الإشكالية في الانتشار ذاته؛ وإنما في الخلط بين قوته ومدى تمثيله للمجتمع.

علمياً، لا تكفي أعداد المشاهدات والتعليقات لقياس اتجاهات الرأي العام؛ فالتفاعل قد يعبر عن التأييد أو الرفض أو الفضول، كما أن المشاركين في النقاشات الرقمية لا يشكلون بالضرورة عينة ممثلة للسكان، ولهذا يتطلب فهم المواقف المجتمعية الجمع بين(تحليل المحتوى واستطلاعات الرأي المدروسة والبيانات الميدانية)؛ مع مراعاة الفئات الأقل حضوراً على المنصات.

وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في المجال الاقتصادي، حيث تؤثر المعلومات والانطباعات والتوقعات في سلوك المستهلكين والمستثمرين، فقد يؤدي تداول خبر غير مكتمل عن(الأسعار أو الشركات أو القرارات الاقتصادية) إلى إثارة القلق أو التفاؤل قبل التحقق من الوقائع، وهكذا يمكن أن يتحول الانتشار الرقمي إلى عامل مؤثر في الثقة والسلوك الاقتصادي، من دون أن تكون المعلومات المتداولة دقيقة بالضرورة.

وفي سوريا، حيث تتقدم أولويات إعادة الإعمار وتحسين مستوى المعيشة واستعادة الإنتاج وتوفير فرص العمل؛ تصبح الحاجة أكبر إلى قراءة متوازنة لما يجري في الفضاء الرقمي، فالقضية التي تتصدر المنصات قد تكشف مشكلة حقيقية تستحق الاهتمام، لكنها ليست بالضرورة الأكثر إلحاحاً في حياة المواطنين، وقد تبقى احتياجات اقتصادية واجتماعية أساسية بعيدة عن دائرة التداول على الرغم من اتساع أثرها.

وهنا تبرز مسؤولية الإعلام الاقتصادي في: تجاوز نقل الموضوعات الرائجة إلى تفسيرها، التحقق من مصادرها، وتحليل دلالاتها؛ فالصحافة المسؤولة لا تتجاهل صوت المنصات، لكنها لا تمنحه صفة الرأي العام من دون أدلة، ولا تجعل كثافة التفاعل بديلاً عن البحث والمعرفة والإنصات إلى المجتمع، فالتحدي الحقيقي لم يعد في معرفة ما يتصدر الشاشات، بل في فهم ما يستحق أن يتصدر اهتماماتنا، فليس كل صوت مرتفع يمثل الأغلبية، وليس كل صمت دليلاً على غياب الرأي، وبين واقع المجتمع وصورته الرقمية مسافة لا تختصرها الأرقام وحدها.

ويبقى السؤال: هل تعكس المنصات ما يفكر فيه المجتمع، أم إنها أصبحت تشارك في تحديد ما ينبغي له أن يفكر فيه؟

برج M76

بصمة معمارية راقية
في قلب ماروتا سيتي دمشق

من توب كابي...
الرقي والتميز في ماروتا سيتي

برج **M76** من أحد أبرز معالم ماروتا سيتي، المشروع الذي يمثل الخطوة الأولى نحو المدن الذكية في سوريا.
يميز البرج موقعه الاستراتيجي في قلب ماروتا سيتي حيث تنبض الحياة الحضرية بأعلى معايير الراحة والرفاهية.
تصميم معماري عصري يجمع بين الأناقة والوظيفة، وهو من تنفيذ شركة توب كابي ـ مجموعة غلوري الدولية، إحدى الشركات الرائدة في قطاع التطوير العقاري والهندسي في سوريا والمنطقة.
يمثل البرج رؤية جديدة للسكن العصري والاستثمار الواعد بشقق سكنية متميزة بمساحات متعددة، إكساء عالي الجودة، مواقف سيارات، مصاعد، أنظمة أمنية متطورة، وخدمات على مدار الساعة.

للتواصل والاستعلام

شركة *توب كابي*
مجموعة غلوري الدولية
دمشق ـ ماروتا سيتي
الهاتف: 0096358581230
البريد الإلكتروني: info@topkapicd.com
الموقع الإلكتروني : http://topkapicd.com

البوابة الفينيقية

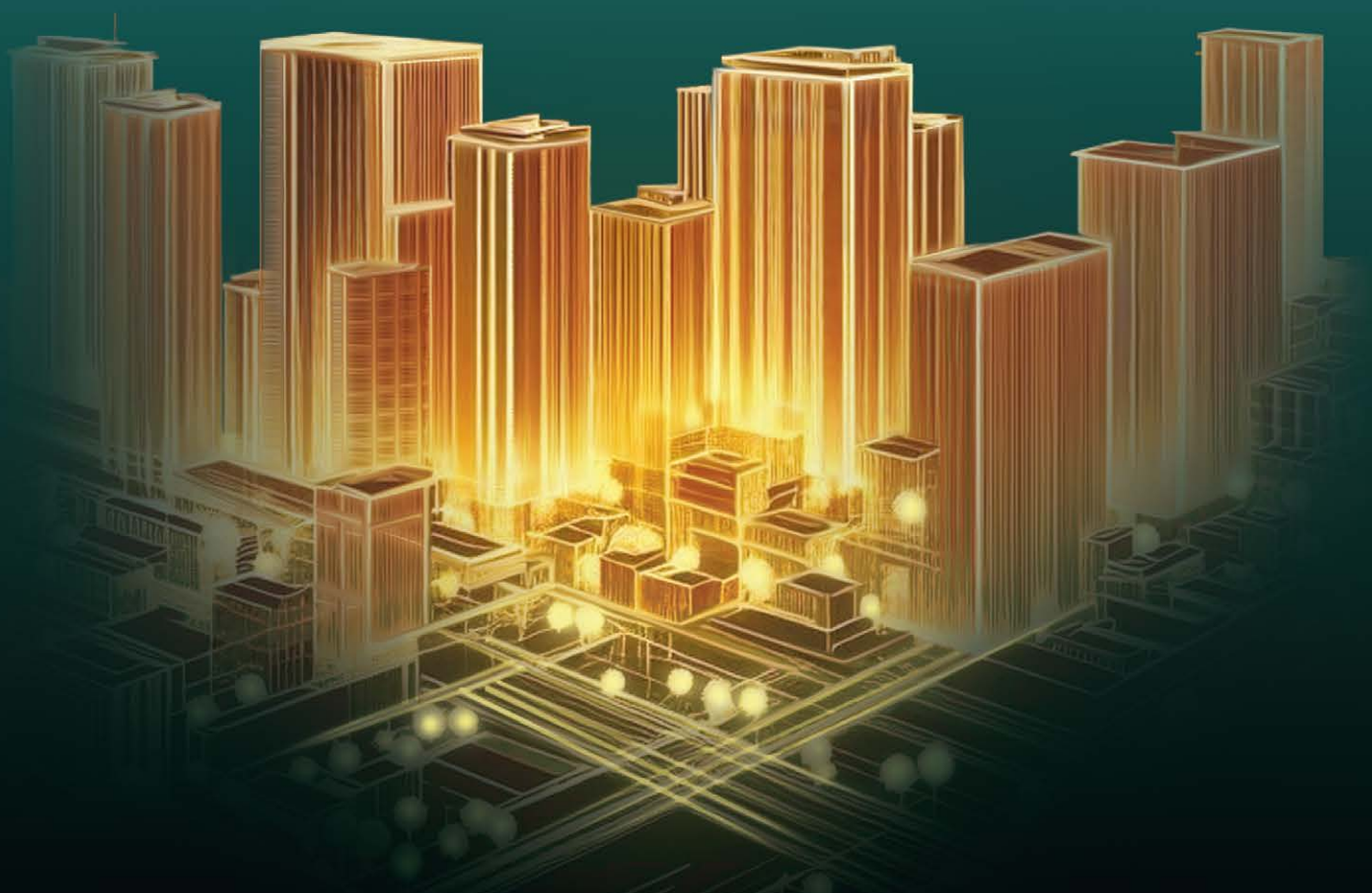

نعيد كتابة مفهوم السكن

مجمّع سكني خاص في مدينة دمشق - منطقة المزّة

مؤسسة الطارق

دمشق - شارع الحمرا - جانب الميثاق للصرافة

جوال: 0968844228 - 0968844229